

الخليج العربي او فلسطين ثانية

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

يونيه ١٩٦٩

الخليج العربي
او
فلسطين ثانية

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

يونيه ١٩٦٩

المحتويات

مقدمة

الفصل الاول :

مقدمة تاريخية

الفصل الثاني :

الاطماع الايرانية واقعياً

الفصل الثالث :

الوضع الراهن

الفصل الرابع :

النفوذ الايراني في امارات الخليج العربي

الفصل الخامس :

حقيقة الاطماع الايرانية في الخليج العربي

الفصل السادس :

مستقبل الخليج العربي

مقدمة

منذ أن ظهر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الى الوجود وهو يعمل جاهدا وبقدر استطاعته على كشف الاوضاع في خليجنا العربي ، واضحا كل امكانياته ومجندا جميع أعضائه لبسط هذه القضية الخطيرة أمام الرأي العام العربي والعالمي .

ان ما يجري في خليجنا العربي يكاد يكون اخافيا على الكثير من أبناء أمتنا وتكاد تلك المنطقة العزيزة من وطننا العربي أن تطوق بستار كثيف من الصمت يلفه الاستعمار والرجعية حولها حتى لا يطلع الشعب العربي على ما يحاك فيها من مؤامرات ودسائس لطمس عروبة الخليج وابقاء السيطرة الاستعمارية . ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وهو يتقدم للشعب العربي بهذه الدراسة يلفت نظر الشباب العربي الى ان قضية الخليج لا تقل خطورة عن قضية فلسطين بل ان ما يحدث في الخليج العربي ما هو الا صورة أخرى لما حدث في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ وفي الفترة التي جندت الصهيونية كل امكانياتها لتنظيم هجرة اليهود الى فلسطين .

وقبل حلول عام ١٩٧١ ، فان الاتصالات والاجتماعات مستمرة بين جميع الاطراف ذات المصلحة المشتركة في الخليج العربي لعمل اللازم وسد الفراغ العسكري الناتج عن سحب جميع القوات البريطانية من الخليج . وفي الحقيقة لابد من أن نذكر هنا ان بريطانيا لا يمكن ابدا ان تتخلى عن مصباحها البترولية ولذلك فهي تعد العدة - بعد أن وجدت صعوبة في تحمل نفقات وجودها العسكري - وتجنّد جميع القوى ذات المصلحة المشتركة لخدمة اهدافها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة . ان ادعاء الحكومة الايرانية بملكيتها لبعض مناطق الخليج بالاضافة الى الهجرة الاجنبية المنظمة كلها أمور خططت لها بريطانيا منذ مدة بدعوى المحافظة على « ميزان القوى » لمنع التغلغل الشيوعي على حد زعم بريطانيا .

ومحاولات بريطانيا وغيرها من دول المنطقة الرجعية على تشجيع حكام الامارات على اقامة اتحاد فيما بينهم ما هو الا خطة محكمة لخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، ولا شك ان الهدف من « الاتحاد بين امارات الخليج » ليس حماية الشعب العربي في الخليج من الهجرة الاجنبية والحفاظ على وحدة اراضيه ، واستخراج خيرات البترول من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية و لرفع مستوى شعب المنطقة •

وماذا عن الحركات التحررية في الخليج العربي ؟ لقد وعى شعب المنطقة اعرابي تلك المؤامرات وقد تجسد هذا الوعي في ثورة ظفار قبل سنوات • وقد اتخذت هذه الثورة - خصوصا بعد استقلال جنوب اليمن وانسحاب بريطانيا من قاعدتها في عدن - النضال والكفاح ضد الاستعمار والرجعية وسيلة لحماية مصالح الشعب العربي ودرء الخطر الاجنبي عن ارضه •

ولذلك فنحن نناشد الشباب العربي ان يجندوا جميع امكانياتهم لشرح هذه القضية في جميع المجالات العربية والدولية • ونناشد القوى الثورية والتقدمية في الوطن العربي مساندة الشعب العربي في الخليج في نضاله ضد الاستعمار والرجعية والهجرة الاجنبية •

الهيئة التنفيذية

الفصل الأول

مقدمة تاريخية

بريطانيا والخليج

بتنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة شرق السويس تدخل منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعها مع الاطماع الاستعمارية والتوسعية .

ويبدو من كل ظواهر هذه المرحلة التي بدأ تنفيذها بالفعل قبيل اعلان بريطانيا عن استراتيجيتها ، انها أكثر خطورة من جميع مراحل الصراع الاستعمارية التي شهدتها هذه المنطقة طوال الثلاثة قرون الاخيرة ، كما انها أشد ضراوة نتيجة لاسلوب التكتل والتنسيق الذي ينتهجه جميع الاستعماريون والرجعيون الطامعون في هذه المنطقة الان فيما بينهم . والنقطة الأكثر اهمية ان معسكرهم قد اتسع بتركيز اهتمام بعضهم بالمنطقة ، بعد ان كانت أقل جدية ، وبظهور البعض الآخر الى السطح بعد ان كان يتردد في الاعلان عن اطماعه صراحة .

عندما دخلت بريطانيا الخليج العربي لأول مرة ، كان هدفها التحكم فيه على أساس انه أفضل طريق يوصلها الى مستعمراتها الكبرى - الهند ، ومن أجل ذلك سلكت مختلف السبل السياسية والعسكرية للسيطرة عليه ، وجعله خاضعا لها .

ولقد استغلت بريطانيا تفوقها البحري في القرنين الثامن والتاسع عشر في المحيط الهندي والخليج العربي ، ووجود بعض العملاء والحلفاء لها في المنطقة ، فقامت بعدة غزوات بحرية الى منطقة الخليج (من الهند) متحججة في ذلك باسباب عدة كمحاربة القرصنة وتجارة الرقيق ، والمحافظة على الوضع الراهن ، ومناصرة حليف . الخ ، الحجج التي كان وراءها دائما رغبة الاستعمار البريطاني في التوسع والسيطرة .

وقبل استقلال الهند ، كانت بريطانيا قد وفرت الظروف والامكانات التي مكنتها من السيطرة التامة على منطقة الخليج ، بعد ان استخدمت القوة العسكرية في تجزئة المنطقة الى دويلات صغيرة واضعاف حكوماتها، وفرض معاهدات جائرة عليها ومن ثم تطوير هذه المعاهدات من معاهدات جزئية حول مواضيع معينة (كمحاربة القرصنة مثلا) الى حماية ، الى استعمار مباشر وشامل معتمدة في ذلك على القوة العسكرية ، ومجموعة من العملاء الذين قبلوا السير في ركبها في سبيل المشاركة في استغلال شعب المنطقة ، عن طريق بقائهم كوجوه «وطنية» للحكم الاستعماري .

وخلال هذه الفترة الطويلة ، وحفاظا على مصالحها كانت بريطانيا تدعى دائما ان سياستها هي «المحافظة على الوضع الراهن» وقد انتهجت هذه السياسة لكي تضمن مصالحها في أكثر من جزء او في دولتين متنازعتين وذلك حتى تكسب كل الاطراف الى جانبها ، وقد بدت هذه السياسة أكثر وضوحا واستعمالا من قبل الانجليز تجاه ادعاءات ايران في البحرين ، وفي المحاولات التي قامت بها ايران لاحتلال البحرين ولكن بريطانيا ما ان تجد ان مصالحها مهددة حتى تتدخل عسكريا لحماية هذه المصالح متخيلة عن هذه السياسة .

وعندما استقلت الهند عن بريطانيا سنة ١٩٤٧ كان من المفروض ان تتخلى بريطانيا عن الخليج باعتبار ان اهميته تكمن في أنه ليس الا طريقا الى الهند (المستعمرة) ولكن الذي حدث أن بريطانيا زادت تمسكا بالخليج ، وقررت البقاء فيه ، والسبب هو تدفق ثروة جديدة فيه وهي البترول الذي اكتشف لأول مرة في البحرين سنة ١٩٣١ ومن ثم في بقية امارات الخليج (الكويت ١٩٤٦ ، قطر ١٩٤٩ ، ابو ظبي ١٩٦٠ ، واخيرا في عمان الداخل) .

الآن وقد أحدث تدفق البترول انقلابا اقتصاديا واجتماعيا (ليس هنا مجال الحديث عنه) كان من المفروض ان يقفز بمستوى شعب المنطقة المعيشي نتيجة لضالة عدد السكان بالنسبة لضخامة عائدات البترول ، غير ان الذي حدث أن هذه الثروة تعرضت لاشع عملية استغلال من قبل الاحتكارات وشركات النفط الامريكية والاوربية ، ومن قبل مجموعة الحكام العملاء الذين اعتقدوا ان عائدات البترول ملكا خاصا بهم ، وبذلك أصبح الهدف الرئيسي للوجود الاستعماري البريطاني والامريكي بعد ذلك في الخليج هو استغلال الثروة البترولية ، في منطقة الخليج

الذى يشكل الآن ٧٥ ٪ من استهلاك أوروبا ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فانها ترى أنه من الحكمة استيراد جزء من استهلاكها ، وذلك للمحافظة على ابارها من النضوب .

ومن المصادر الغربية التى تؤكد أهمية بترول الشرق الاوسط الذى يشكل بترول الخليج العربى جزءا أساسيا منه من هذه المصادر الكراس الذى أصدره فى شهر مارس ١٩٦٧ معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن تحت عنوان «مصادر النزاع فى الشرق الاوسط» وقد جاء فى هذه الوثيقة ان بريطانيا أكثر اهتماما ببترول الشرق الاوسط فهى تملك وحدها ثلث موارده كلها ، وتستعمل الان سنويا ٧٠ مليون طن تتوقف بدونها كل مظاهر الحياة فى الجزيرة البريطانية ، وسنوف تزيد هذه الكمية المطلوبة لبريطانيا من بترول الشرق الاوسط الى ٢٠٠ مليون طن سنويا فى ظرف عشرين سنة فضلا عن أرباحها الطائلة من عملياته المتعددة .

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية جاء فى الوثيقة «الولايات المتحدة تملك وحدها ٥٣ ٪ من موارد البترول فى الشرق الاوسط ، وهى لا تعتمد عليه الان فى احتياجاتها الخاصة ، ولكن أرباحها من عملياته طائلة ، وهى على أى حال سوف تحتاج الى استعمال الكثير منه فى المستقبل فالتقدير انه فى العشرين سنة القادمة سوف يزيد استهلاكها من البترول فى الولايات المتحدة عن انتاجها منه بمقدار ٢٦٠ مليون طن كل سنة » .

ومع هذه الاهمية الاقتصادية التى ينظر الاستعمار الغربى من خلالها الى منطقة الخليج العربى - كجزء حيوى من منطقة الشرق الاوسط - فان هناك أهمية أخرى ، وهى الاهمية الاستراتيجية ولقد كانت هذه الاهمية تكمن قديما فى أن هذه المنطقة هى أفضل طريق الى الهند ، أما فى وقتنا الحاضر فهو كما تقول الوثيقة البريطانية نفسها بالنسبة لبريطانيا « طريق استراتيجى عالمى ، وذلك بحكم روابطها المختلفة بشرق أفريقيا ، وباسيا واستراليا » .

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فانه « طريق استراتيجى عالمى للمواصلات ، فضلا عن أن قناة السويس أفضل طريق بحرى بين الاسطول الأمريكى السادس - أقوى مظاهر الوجود العسكرى الأمريكى

فى البحر الابيض والمناطق المطلة عليه - وبين الاسطول الامريكى السابع ، أقوى مظاهر الوجود الامريكى العسكرى فى المحيط الهندى وبحار الصين والمناطق المطلة عليها » .

ومن أجل ذلك فقد عملت بريطانيا كما تقول الوثيقة البريطانية أيضا على تأمين المنطقة عن طريق النفوذ السياسى والارتباط بالقوى المحلية والوجود العسكرى « كيف ٠٠٠ ؟؟

ان المراحل التى مر بها الاستعمار البريطانى وهو فى طريقه الى تشديد قبضته على هذه المنطقة وتوسيع احتلاله لها ، كانت تستمر دائما لتحقيق هدفها هذا ، والوقوف أمام الطامعين الآخرين وراء سياسة «المحافظة على الوضع الراهن» ولقد استطاعت بريطانيا عن طريق هذه الحجة السياسية تحقيق هدفها فى الماضى ، والتخلص من كثير من أمناء هؤلاء كالفرنسيين والفرس والسعوديين والعثمانيين » .

ولقد استمرت بريطانيا طوال الثلاثين سنة الاخيرة تمارس نفس السياسة ضمن خطين الاول - باستغلال المعاهدات الجائرة ، وغير المتكافئة ، المعقودة بينها وبين حكام امارات المنطقة والتى تمنح بريطانيا كل الصلاحيات فى التحدث باسمها ، واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالشئون الخارجية (فقط) نظريا ، وعمليا بالتدخل فى الشئون الداخلية أيضا ٠٠

الثانى - وبما أنه لم يبق سوى ايران دولة طامعة فى الخليج (على الاقل بشكل ظاهر وعملى) وبوجود بريطانيا فى ايران ، فقد اتخذت بريطانيا موقف مجاملة الطرفين ايران وامارات الخليج - على أساس المحافظة على علاقاتها الطيبة مع الطرفين ، وفى نفس الوقت اتخاذ موقف ايران والذى يطالب بضم هذه الاجزاء من الوطن العربى (حجة تهديدية) تستخدمها بريطانيا ضد امارات الخليج (وخاصة البحرين) للحصول منها على امتيازات وتنازلات جديدة ، كالحصول على امتياز مجحف بالنسبة لتأجير قاعدة جديدة أو أعطائها مجالا أوسع للتحرك ضمن النطاق العسكرى أو ضمن الوضع الداخلى ، حتى وصل الامر الى حد ادعاء الانجليز ان حكام البحرين (مثلا) لا يريدون الاستقلال ، او تخلى بريطانيا عنهم ، خوفا من احتلال ايران لبلدهم !!

وتطور الوضع خلال السنوات العشر الاخيرة من المجاملة السياسية

والمحافظة شبه المحايدة على «الوضع الراهن» الى عمل تنسيق موحد بين الاستعمار البريطاني وايران، ثم دخلت اسرائيل (ضمن هذا التنسيق المصلحي) بواسطة الصهاينة الايرانيين والمتجنسين بجنسيات امارات الخليج وهذا ما يقودنا الى استعراض المراحل التي قطعتها ايران في مطالبتها بامارات الخليج (وعلى رأسها البحرين) .

الاطماع الايرانية

مع تغير الظروف الدولية ، تغيرت محاولات ووسائل ايران في تحقيق اطماعها في الخليج العربي ويمكن تلخيص المحاولات التي قامت بها ايران في تحقيق هذه الطاماع في ما يلي : -

- (١) محاولات غزو عسكرية بهدف احتلال البحرين وغيرها .
- (٢) تدبير مؤامرات سياسية ، الهدف منها اخضاع البحرين تحت نفوذها السياسي .
- (٣) تقديم مجموعة من المذكرات والاحتجاجات الى بريطانيا والهيئات الدولية تدعى فيها ملكيتها للبحرين وبقية امارات الخليج العربي .
- (٤) تنفيذ مخطط سرى طويل الامد بالتعاون مع الانجليز والصهاينة (عسكري وسياسي) استعدادا لخطة انقضاء مرتقبة .

وبالنسبة لمحاولات الاحتلال فقد قام الايرانيون بعدة محاولات لاحتلال اجزاء من مناطق الخليج العربي ، وتركزت هذه المحاولات على البحرين وذلك ضمن الفترة بين سنة ٦١٥ - ١٨١٢ م ، ففي العصور القديمة لم يسيطر الايرانيون على البحرين الا قرنا واحدا بين سنة ٦١٥ - ٧٢٣ ، في عهد الاسرة الساسانية ، وقد زال سلطانهم عنها بعد ان فتحها العرب المسلمون ، اعاد الايرانيون احتلالهم للبحرين بعد ذلك عام ١٦٢٢ م ، ولكن سلطتهم لم تكن مباشرة ومنظمة تتخللها الاضطرابات وبعد استيلاء العرب عليها ، استردها فادر شاي عام ١٧٣٦ ولكنه قتل واستردها العرب عام ١٧١٧ كما حدثت غزوات متفرقة في عام ١٧٨٣ بين العرب والفرس أما المحاولة الفاشلة قبل الاخيرة التي قام بها الفرس لاحتلال البحرين فكانت سنة ١٨٢٠ ، وكانت رد فعل للتدخل البريطاني في الخليج وقد منحت بريطانيا فارس بعض السفن ، وطلبت

حكومة طهران من حكام ساحلها الشرقي وأغلبهم من العرب تجميع ما يستطيعون من السفن للقيام بمحاولة الغزو هذه ولكنها منيت بهزيمة منكروه . وفي عام ١٨٢٢ لجأت ايران الى الطرق الدبلوماسية لتأكيد ملكيتها للبحرين فعقد حاكم شيراز اتفاقا مع وليم بروس (الحاكم العام البريطاني في الخليج) تذكر مقدمته أن جزر البحرين كانت دائما تابعة لفارس حتى احتلها العرب سنة ١٧٨٣ ، ثم تتعهد بريطانيا بمساعدة ايران اذا ما رغبت الاخيرة لغزو البحرين . ولكن هذا الاتفاق لم يدخل مرحلة التنفيذ لامتناع كل من حكومة بومبي ، وشاه ايران عن توقيعه ، وبذلك أصبح باطلا ، وببطلان هذا الاتفاق لجأت ايران الى محاولة أخيرة لغزو البحرين في أواخر سنة ١٨٢٢ ولكنها لم تكن أحسن حظا من المحاولات التي سبقتها . (١)

وان كانت محاولة الغزو - والاحتلال - هذه الاخيرة بالنسبة للبحرين ، فان ايران قد قامت بمحاولات أخرى (بعضها نجح) في احتلال مناطق أخرى من الخليج العربي ، في وقت متأخر قليلا عن آخر محاولة لها لغزو البحرين .

من هذه المحاولات احتلال ايران لجزيرة « صرى » « وهنجام » وفشلها في احتلال جزيرة ثالثة هي جزيرة « بوموس » .

تقع جزيرة « صرى » بين جزيرتي داس التابعة لامارة أبو ظبي ، وبوموس التابعة لامارة الشارقة وقد بدأت أول خطوة إيرانية لاحتلالها سنة ١٩٢٥ عندما وصلتها بعض قطع من الاسطول الإيراني تحت قيادة « دربابيكيه » الذي أبلغ سكان الجزيرة بعد أن نزل وجيشه « أن ايران ستنشئ في جزيرتهم صرى - جمرک . وانها ستعفى السكان من رسومه » .

ويبدو ان ايران عادت وتراجعت بعد ذلك عن خطتها لان الموقف ظل غامضا وهادئا حتى فبراير ١٩٦٣ ففي هذا الشهر وصل الى جزيرة صرى بعض المسؤولين الإيرانيين ووزعوا مبلغا من المال على سكانها ، ذكرت الانباء أيامها أنه كان بمعدل ٢٠٠٠ تومان إيراني لكل فرد ٠٠٠ أن اسباب توزيع هذه الرشوة لا زالت مجهولة حتى الان ، الا أن من الواضح انها كانت مقابل ولاء سكان هذه الجزيرة لايران وأكبر دليل على ذلك ما حدث في شهر مايو ١٩٦٤ حينما أخذ الإيرانيون ينزلون الى

الجزيرة معدات عسكرية تحت حراسة شلة من الجيش الايراني
ويشرعون فى بناء مطار حربى هناك • (٢)

وكانت هذه الخطوة التى حدثت فى مايو ١٩٦٤ هى الاخيرة فى
المراحل التى اتبعتها ايران لاحتلال هذه الجزيرة العربية ، ولا شك انها
طريقة غريبة ، نظرا للهدوء الذى تمت فيه ، ويرجع ذلك فى اعتقادنا الى
سبب أساسى هو ان هذه الجزيرة احدى جزر الخليج العربى الكثيرة
والمجهولة ، ورغم اننا لا نعرف بالضبط لمن تتبع من الامارات الا انه من
المرجح انها احدى جزر اماراة ابو ظبى ، المجهولة العدد حتى الان والتى
يقدرها الشيخ شخبوط حاكم ابو ظبى السابق بمائة واثنين وعشرين
جزيرة !

ويأتى موقع جزيرة صرى فى منتصف الخليج العربى تقريبا بين
بوموس وداس التابعة لآبو ظبى وتبعد عن جزيرة بوموس (التى حاولت
ايران احتلالها) كما يقدر الذين زاروها بحوالى ساعتين باللنش الصغير
(ثمانية اميال تقريبا • ولا نعرف بالضبط أى من القبائل العربية كانت
تسكنها • الا أن معلومات أبناء المنطقة تقول ان عدد سكانها كان فى
الخمسينيات حوالى ٥٠٠ نسمة تناقص هذا العدد بعد أن هاجر منها
هؤلاء السكان الى البحرين والكويت وقطر طلبا للرزق) حتى أصبح
٥٠ نسمة فقط حين وزع عليهم الايرانيون الرشاوى فى سنة ١٩٦٣ •

وبذلك توفرت كل العوامل التى ساعدت ايران على احتلالها بالطريقة
التي نفذت بها عملية الاغتصاب ، دون أن تجد أية مقاومة او احتجاج •
منفذة ما كانت تنوى تنفيذه فى جزيرة بوموس التى حاولت احتلالها قبل
شهرين فقط ، من اتمام عملية اغتصابها لجزيرة صرى •

وقد سبق للبرتغاليين ان احتلوا هذه الجزيرة وحفروا فيها بئرا
تسمى (بوصور) كما أنها جزيرة جبلية وزراعية أيضا ، حيث يقدر عدد
أشجارها ونخيلها بحوالى ٦٠٠٠ شجرة ونخلة كما أن فيها أرضا واسعة
مهيئة لهبوط الطائرات لم يعرف من انشأها •

وكما احتلت ايران جزيرة صرى احتلت أيضا جزيرة «هنجام» العربية
بطريقة لا تختلف عن الطريقة التى اتبعتها فى احتلال صرى •••

وقد بدأت الخطوة التمهيدية الاولى لاحتلال هنجام سنة ١٩٤٩ عندما
طلبت حكومة ايران من الشيخ أحمد بن عبيد بن جمعه المكتوم من قبيلة

بنى ياس حاكم جزيرة هنجام أن يمنحها مرفأ في الجزيرة مقابل رسوم تدفعها السفن الإيرانية المارة بالجزيرة ووافق الشيخ على طلب حكومة ايران ، وتدخلت بريطانيا لتشرف بنفسها على مرور هذه السفن وبعد عام وافق شيخ جزيرة هنجام على طلب آخر لحكومة ايران باقامة موظف إيراني في الجزيرة يكون مشرفا على مرور السفن الإيرانية بالجزيرة .

ولكن هذا الموظف قتل !! ولم يمض على وصوله الى الجزيرة أكثر من ستة شهور ورغم أن ظروف قتله غامضة الا ان ايران اتخذت من هذا الحادث حجة لاحتلال الجزيرة فأرسلت قوة عسكرية احتلت بها جزيرة هنجام وطردت منها سكانها العرب البالغ عددهم حوالي الستة آلاف نسمة لجأ قسم كبير منهم الى قرية (خصب) التابعة لرأس الخيمة ، والقريبة من رأس ماسندام وهم حوالي ٥٠٠ عائلة والقسم الباقي لجأ الى دبي والبحرين وبقية مناطق الخليج العربي ، وبعد أن احتلت ايران جزيرة هنجام قتل حاكمها في ظروف غامضة أيضا ولكن المطالبة بها من قبل ابناءها لم تتوقف وحين جاءت حكومة مصدق الى الحكم في ايران طالب باستعادة الجزيرة ، وعودة شعبها العربي ، الشيخ جمعه بن ثاني بن جمعه المكنوم وفعلا سافر الى ايران بواسطة ثلاثة تجار إيرانيين - ووافقت حكومة مصدق على إعادة الجزيرة الى أهلها بشرط أن يظل ولاؤها لايران ولكن الشيخ جمعه رفض ذلك ولم يلبث ان مات هو الآخر بطريقة مفاجئة وغامضة .

وبقى بعد ذلك شقيق الشيخ جمعه . . ويدعى الشيخ عبيد بن ثان بن جمعه المكنوم في دبي يطالب بعودة الجزيرة الى أهلها ولكن حكومة ايران - بواسطة أحد كبار عملائها في دبي - اشترته بمبلغ كبير من المال ، في مقابل سكوته عن الاغتصاب الإيراني لجزيرة هنجام . (٣)

وهكذا احتلت ايران جزيرة هنجام بنفس الطريقة الاستعمارية (المراحل) التي نفذتها في احتلالها لجزيرة صرى ، وحاولت تنفيذها في احتلال جزيرة بوموس بعد ذلك ٠٠٠٠ ففي ٦/٣/٦٤ قامت قطع من الاسطول الإيراني باحتلال جزيرة «عين بوموس» التابعة لامارة الشارقة في الخليج العربي ، بعد ان احاطت بها ومنعت أى اتصال بينها وبين السواحل القريبة ، وقد ذكرت الانباء وقتها أن القوات الإيرانية طردت شركة امريكية كانت تنقب عن البترول في الجزيرة . وظلت ايران

تحتل هذه الجزيرة لأكثر من عشرين يوماً حتى انكشفت مؤامرة الاحتلال وتبين أن بريطانيا كانت تعلم ، وأنها تواطأت مع إيران لتنفيذه ان لم يكن قد اتفقت معها ضمن مخطط مصلحي موحد .

وما ان انكشفت عملية الاحتلال حتى سارعت الدول العربية ، والرأى العام العربى الى الاحتجاج عليه ، وفضحه ، والتهديد باتخاذ موقف حازم تجاهه مما أرغم إيران ومن ورائها بريطانيا على التراجع والانسحاب بعد أن لجأت فى أول الامر - على لسان وزير خارجيتها الذى كان يومها يزور الكويت زيارة «ودية» - الى تكذيب النبأ من أساسه ، بينما اعلن حاكم الشارقة رسمياً « ان إيران احتلت فعلاً جزيرة عين بوموس وأقامت فيها فئارا لارشاد السفن الإيرانية ، ولكنها عادت وانسحبت مع فئارها » وان ذلك قد تم بعلم الانجليز الذين خولوا إيران سلطة انشاء عدة فئارات فى أكثر من جزيرة فى الخليج العربى .

أما ابرز المؤامرات السياسية التى حاولت إيران تنفيذها فى نطاق تحقيق اطماعها فى الخليج العربى ، فهى المؤامرة التى استغلت إيران فيها ظروف مرحلة الصراع على السلطة بين أفراد العائلة الحاكمة فى البحرين (النصف الثانى من القرن التاسع عشر) وفى هذه الفترة كان الصراع على أشده بين محمد بن عبد الله الذى التجأ الى السعودية واخذ يطالب بالسلطة على البحرين من محمد بن خليفة حاكم البحرين ، الذى فشل فى حمل بريطانيا على ملاحقة عدوه (محمد عبد الله) الى داخل جزيرة العرب والقضاء عليه فأخذ يعتمد على نفسه فى ذلك ويتحدى بريطانيا بخطوات فردية يتخذها ومن هذه الخطوات دعوته لوكلاء من بغداد أو طهران للإقامة فى بلاده (الدولة العثمانية والدولة الفارسية) وقد استغلت فارس هذه الظروف فاختارت أحد الاشخاص المعروفين بعدائهم للانجليز ويدعى ميرزا فهدى خان ليمثلها فى البحرين وقد استطاع هذا المبعوث الفارسى بعد مجهود كبير ان يقنع حاكم البحرين بافضلية اعلان تبعيته لفارس والاعتراف بسيادتها ودفع جزية سنوية لحكومة طهران . (٤)

ولكن هذا الاتفاق - المؤامرة - لم يوضع موضع التنفيذ لعلم حاكم البحرين أنه لن يتنازل عن سلطته ولعجز إيران عن امتلاك القوة البحرية الكافية التى تؤهلها الى احتلال البحرين أو حمايتها ثم لتدخل بريطانيا

بتحذيرها فارس ، وفرض شروط استعمارية قاسية بالقوة على البحرين . وبذلك تحول هذا الامل الذى كان يداعب حكام فارس الى مجرد ادعاء أجوف يضاف الى سلسلة ادعاءاتهم بملكياتهم للبحرين .

وان تركزت ادعاءات ايران حول البحرين بشكل خاص ، الا أن اطماعهم فى جميع امارات الخليج العربى واضحة من خلال ظواهر عدة وقد أشار المسئولون الايرانيون ، واجهزة الاعلام الايرانية عدة مرات فى تصريحات وكتابات مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر ، تأكيد ايران حتى الان على فارسية الخليج ، ومحاربتها لعروبتها ، ولم تكتف ايران باعلان ذلك من جانبها بل هى تعمل دائما على فرضه على الآخرين ومن المواقف الايرانية فى هذا السبيل ، حادث الطائرة الكويتية التى احتجزتها حكومة ايران فى مطار طهران - اواخر عام ١٩٦٦ - لاحتواء أوراقها الرسمية على كلمة (الخليج العربى) . والموقف الاخر الاحتجاج التحذيرى الذى قدمته ايران الى كل الاطراف المعنية باصدار عملة (ريال الخليج العربى) وطلبها بان تكون باسم ريال الخليج الفارسى أو الخليج فقط .

وفى نطاق التصريحات فاننا ننتقل هنا الى تصريح حلنجى ميرزا رئيس وزراء ايران سنة ١٨٤٠م الذى رد فيه على خطاب لابردين وزير خارجية بريطانيا والذى نفى فيه أحقية ايران فى الخليج ، فقد جاء فى المذكرة التى رفعها رئيس وزراء ايران ردا على هذا الخطاب ان الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة ان الخليج الفارسى من بداية شط العرب الى مسقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء ينتمى الى فارس بدليل ان الخليج العربى يسمى بالفارسى . (٥)

ومن امثلة ما تردده أجهزة الاعلام فى ايران مقال لصحيفة «كيهان» الايرانية الذى نشرته ابان الضجة التى أثارت حول محاولة ايران احتلال جزيرة عين بوموس واذاعة راديو الاهواز وقد جاء فى هذا المقال « ولا يسعنا الا التأكيد بأن ايران ستدافع بقوة وصمود عن حقوقها فى الخليج الفارسى انها ستحترم حقوق الآخرين ما داموا يحترمون حقوق ايران ولا يمسون بمصالح بلادنا المشروعة . . »

واذا ما انتقلنا الى البحرين هدف ادعاءات ايران واطماعها المباشرة لوجدنا ان ايران دأبت دائما فى ادعائها بالبحرين على تجميع مختلف

الاسباب والوقائع لتحرفها، ومن ثم تعتمد كحجج ادعائية تطالب على اساسها بالبحرين .

وقد حاولت ايران أن تشمل هذه الحجج النواحي التاريخية ، الجغرافية والعملية لاثبات ان البحرين جزء من ايران وان سكانها مواليين لها .

وقد اعتمدت الحجج الايرانية على أن ايران سبق ان احتلت البحرين وحكمتها . . . وقد بينا في أول البحث ، فترات هذا الاحتلال ونوعية هذا الحكم ، التي لا تختلف عن أية غزوات وقعت في التاريخ وتعرضت لها كثيرا من البلدان ومنها ايران حيث فتحها العرب ، وحكموها عن طريق البحرين وفي فترة أخرى ساعدت البحرين ايران نفسها على تحرير جزء من اراضيها (بندر عباس) من سيطرة البرتغاليين .

ومن الناحية الجغرافية تدعى ايران ان البحرين جزء من اراضيها ، وانها تشكل بجزرها ولاية من ولايات (امبراطورية ايران) بينما الحقيقة ان جزر البحرين كما تشير بذلك الابحاث الجيولوجية الحديثة التي قام بها بعض الخبراء كانت متصلة بالساحل الشرقي من الجزيرة العربية ، وانما فصلت عنها نتيجة بعض حركات القشرة الارضية في العصور الجيولوجية المختلفة ، والجزر المتناثرة فوق البحر وفوق سطحه بين البحرين والساحل العربي خير دليل على ذلك .

ثم ان نظرة على الخريطة كافية لتظهر لنا جزر البحرين محيطة بها دولتان عربيتان قطر من الشرق وساحل المملكة العربية السعودية من الغرب ، كما ترىنا بوضوح ان البحرين اقرب نقاطها لا تبعد عن الساحل العربي الشرقي أكثر من اثنتي عشر ميلا في حين تفصلها عن اقرب ميناء ايراني (بوشهر) على الساحل الاخر مائة وثمانين ميلا .

والمعروف أيضا ان البحرين اسم كان يطلق على المنطقة العربية الممتدة بين الكويت حتى عمان أما قبل ذلك فقد كانت هذه الجزر تعرف باسم (أوال) وأوال اسم لصنم كان يعبد بنو وائل وهم قبائل عربية سكنت هذه الجزر مع قبائل عبد قيس العربية قبل الاسلام بزمان طويل .

واذا ما انتقلنا الى بعض الوقائع التاريخية المحددة التي تتخذها ايران

حجة لمطالبتها بالبحرين سنة انها هي الاخرى حججا واهية ، وغير معتمدة على أى اساس منطقي أو قانوني ، ومع ذلك فايران ضمنيتها اكثر من عشرين مذكرة رفعتها الى بريطانيا (مع الحجج التي ذكرناها آنفا) ، كما تضمنتها العديد من المؤلفات التي كتبها مؤلفون ايرانيون ورددها أكثر من مسئول ايراني في تصريحاته ، تدعى ايران في هذه الوقائع او الحجج : -

(١) ان وليم بروس المقيم العام البريطاني قد وقع مع حاكم شيراز في أغسطس سنة ١٨٢٢ اتفاقا تعترف فيه بريطانيا بسيادة فارس على البحرين وقد جاء في مقدمة هذا الاتفاق (كما تشير المصادر التاريخية) « ان جزر البحرين كانت دائما ملكا لفارس ، وان العتوب (آل خليفة) قد أغتصبوا حكمها حين أستولوا عليها سنة ١٧٨٣ ، وعلى ذلك ترتبط بريطانيا بالالتزامات التالية ، » (من هذه الالتزامات تعهد بريطانيا بمساعدة فارس بطرادين اذا نوت الاخيرة غزو البحرين) .

ورغم صحة هذا الاتفاق الا أنه لم ينفذ لافتقاده الى الاسس القانونية التي تؤهله للتنفيذ ومن أهم هذه الاسس أن حكومة بومبي (التي كان بروس تابع لها) لم توقع الاتفاق لان بروس وقع هذا الاتفاق لدوافع شخصية ، ودون اذن منها ، ولم تكتف حكومة بومبي بذلك فقط بل انها ولهذا السبب عزلت بروس من منصبه ، والسبب الاهم من ذلك ان هذا الاتفاق لا يتماشى مع السياسة البريطانية وقتها في الخليج العربي التي كانت تسعى الى انتشار علم الهدنة على أوسع نطاق ، كما اتخذت بريطانيا هذا الاجراء أيضا مراعاة لشعور حليفها سلطان مسقط ، الذي أغضبه هذا الاتفاق .

ومن الجانب الآخر فان الشاه لم يوقع الاتفاق أيضا لان حاكم شيراز تفاوض مع بروس حوله دون استشارته ، وهذا يبطل تماما أى أثر لمشروع هذا الاتفاق ، ومع ذلك فان ايران بمؤرخيها وكتابها ومسئوليها لا زالت تتخذ من هذا الاتفاق حجة لاثبات سيادتها على البحرين .

(٢) وتعتمد ايران في حجتها ايضا على تصريح بعث به في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ كلاروندون - وزير خارجية بريطانيا ردا على خطاب الحسن خان السفير الفارسي ، وقد جاء في هذا التصريح الذي اتخذته ايران

أساسا هاما في ادعاءاتها حينما أثارت قضية البحرين في عصبة الامم سنة ١٩٢٧ « أن هدف بريطانيا من الاتفاقات السابقة مع حكام البحرين هو منسح الاضطرابات البحرية وتجارة الرقيق ، وقد عقدت هذه الاتفاقات في وقت لم يكن لفارس فيه أى تمثيل فى تلك الجزر ، ومع هذا اذا كان بإمكان فارس أن تؤدى هذه فان بريطانيا ترحب بذلك لانها ستخفف من أعبائها وهى واثقة من أن الشاه لا يرضى بالاضطرابات وتنوى الحكومة البريطانية أن تخبر الشاه بعد ذلك بجميع الاجراءات التى تتخذها بشأن البحرين مقدما الا اذا دعت الضرورة اتخاذ اجراء سريع فتقوم بأبلاغه فيما بعد ٠٠ »

والنقطة التى تركز عليها ايران هى قول كلارندون « ان بريطانيا كانت تتجاهل فى السابق احتجاجات فارس بالنسبة للبحرين ، أما الان فستولى عنايتها لهذه المسألة » .

ومع أن هذا التصريح البريطانى غامض ولا يعترف صراحة بسيادة ايران على البحرين فان الحكومة البريطانية قدرت عليه بعد ذلك « بأن السير تشمبرلين سلم الى الوزير الايرانى المفوض فى لندن يوم ١٨ يناير ١٩٢٨ وفى ١٨ فبراير ١٩٢٩ مذكرتين قال فيهما أن رسالة كلارندون السابقة لا تحتوى على شىء أكثر من الاعتراف ان ايران سبق ان طلبت السيادة على امانة البحرين وان الحكومة البريطانية تنظر وتبحث بعين الرعاية والاهتمام فى هذا الطلب ، ولم تعترف هذه المذكرة بأن لايرانى حق فى طلبها .

(٣) ومن الحجج الايرانية ايضا ادعاء مذكرة فارسية بعثتها حكومة ايران الى بريطانيا سنة ١٩٤٨ بان « غالبية أهل البحرين من الفرس وانهم يريدون الانضمام الى فارس » ؟ وتفاهة وبطلان هذا الادعاء قديما وحديثا ليس بحاجة الى مناقشة او اثبات فان البحرين جغرافيا وتاريخيا وسلاليا ولغة وجنسا عربية جزءا من الجزيرة العربية والوطن العربى وكل ما تدعيه ايران من حجج فى هذا الشأن باطلة .

هذه أهم الحجج التى وردت فى المذكرات التى رفعتها الحكومة الايرانية الى بريطانيا ، وفى تصريحات المسؤولين الايرانيين وكتاب ايران واجهزة أعلامها وهى كما هو واضح لا تعدو عن كونها ادعاءات كلامية جوفاء فارغة من أى محتوى قانونى أو موضوعى .

وقبل ان ننتقل من هذا الجزء ٠٠ نود أن نثبت حقيقتين نرى أنه من الضرورة تذكير ايران بهما .

(الاولى) ان ايران فى معظم محاولاتها غزو البحرين اعتمدت على السفن والقوات التابعة لامراء الساحل الشرقى من الخليج العربى ، وان هؤلاء الامراء العرب هم الذين كانوا يجمعون السفن والرجال وينغذون طلب شاه ايران بغزو البحرين وقد أورد التاريخ أمثلة كثيرة على ذلك - ذكرنا بعضها فى مكان آخر وأعترف بها أمير شيراز نفسه الذى وقع الاتفاق السالف الذكر مع بروس ، وهذا يثبت بمجال لا يقبل الشك عروبة الخليج بصفته الشرقية والغربية طوال عصور التاريخ ، وأن ما حدث بعد ذلك أن ايران قد استخدمت القوة والخديعة فى تدوين عروبة الضفة الشرقية وأضطهاد وتشريد أهله والسكان العرب ، وأوضح مثل على ذلك هو عربستان التى اغتصبها ايران وعملت على تدوين عروبتها وتطعيمها بالعناصر الفارسية ، وفرض اللغة الفارسية على ابنائها ومنعهم من تعليم اللغة العربية ومنطقة «لنجة» التى لاتزال تذكر الطريقة القسرية التى قامت بها الحكومات الايرانية المتعاقبة لتدوين عروبة سكان هذه المنطقة العربية من الساحل الشرقى للخليج .

(والثانية) انه ولو بدا واضحا أن بريطانيا كانت دائما تقف دون غزو ايران لامارات الخليج بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة غير أن الحقيقة المؤكدة ان ايران كانت دائما أعجز عمليا من القيام بعمليات الغزو هذه لافتقادها الى القوة البحرية ولتفوق القوات البحرية العربية التابعة لامارات الخليج عليها ، ولو تركت بريطانيا ايران وجها لوجه أمام امارات الخليج لاحتلت هذه الامارات مجتمعة أو منفردة ايران نفسها ، وقد اعترف بهذه الحقيقة «مايو» الحاكم البريطانى للهند فقد بعث بمذكرة فى سنة ١٨٧٠ الى الحكومة الفارسية يقول فيها أن « تجارة فارس ما كانت لتتمتع بالامن لولا وجود الاسطول البريطانى فى الخليج ، ولو تخلت بريطانيا عن الاهتمام بأمن الملاحة فأن مسقط وغيرها من الامارات العربية ستعرض شواطئ فارس وملاحتها للخطر»

الفصل الثاني

الاطماع الايرانية واقعيًا

ولكن إيران رغم بطلان ادعاءاتها هذه لم تصمت وانما ما زالت منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا تنفذ مخططات أطماعية وتتعاون مع جهات مختلفة كالانكليز والصهاينة في سبيل الوصول الى ماربها ، حتى غدا الخطر الايراني ثانی خطر تتعرض له امارات الخليج العربي بعد خطر الاستعمار البريطاني التي لا زالت تعاني من سيطرته واستغلاله هذه الامارات العربية منذ حوالى مائة وخمسين عاما .

وأن اطماع ايران بأمارات الخليج لا زالت هي المبدأ الذي تجسده حكومات ايران المتعاقبة على الصعيدين الخارجى والداخلى ، اى على ارض ايران وبقيّة دول العالم وعلى ارض الامارات نفسها .

ففى ايران نفسها تنظم الحكومة الايرانية باستمرار المؤتمرات الدراسية التى تستمر عدة أيام ويشترك فيها كبار المسؤولين الايرانيين ورجال التوجيه فى ايران حيث تلقى فى هذه المؤتمرات المحاضرات وتعقد الندوات وتقدم الدراسات وكلها تنصب على شرح ومناقشة ما يدعوه «بحقوق» ايران «المغتصبة» فى الخليج كما تناقش هذه المؤتمرات السبل الكفيلة باسترجاع هذه الحقوق ، ودور كل اجهزة الدولة المختلفة فى ذلك وتحاط أعمال هذه المؤتمرات وتوصياته بالسرية التامة عدا العموميات كحث المواطنين الايرانيين على الهجرة الى امارات الخليج أو أفهامهم انها جزء من بلادهم ، وأن كل سكانها مواليين ويتكلمون الايرانية ٠٠ الخ

· وترافق عقد هذه المؤتمرات حملة اعلامية باذاعة « الاهواز » الموجهة لامارات الخليج والناطقة باللغة العربية ، واذاعة طهران ايضا ، كما تساهم الصحافة الايرانية فى هذه الحملة بسلسلة من المقالات التى

تحت على العمل على استرجاع «حقوق» ايران في الخليج ومطالبة الحكومة الايرانية والشعب الايراني بالعمل من أجل ذلك .

ولتبيان مدى الجدية والاهتمام التي تعطى لهذه المؤتمرات نذكر ملخصا لما كتبه أحد الصحفيين العراقيين في شهر ٣ - ١٩٦٤ وبعد أن قام بزيارة لايران وراقب احد هذه المؤتمرات عن كثب قال الصحفي العراقي أن المؤتمرين الذين يشكل أساندة الجامعات عددا كبيرا منهم يقضون اثنا عشر ساعة متوالية يوميا في مناقشات ومناظرات ، دون استراحة ، ولا يأكلون سوى السندوتشات اثناء العمل . .

وفي مكان آخر ذكر الصحفي العراقي في مقاله حادثة وقعت لرئيس تحرير صحيفة ايرانية كتب مقالا وجه فيه نقدا ايجابيا للطريقة التي تعالج بها حكومة ايران العمل على استرجاع «حقوق» ايران في امارات الخليج ، فما كاد هذا المقال يرى النور حتى أنهالت على كاتبه الاتهامات بالانحراف والخيانة ووصلت الى التهديد بالانتقام ، وقد وجهت هذه الاتهامات هيئات مختلفة من حكومية وغير حكومية . . ولم يوقف هذه الضمجة الا مقال آخر كتبه رئيس تحرير الصحيفة نفسها اعتذر فيه عن ما جاء في مقاله الاول واعترف فيه بخطأه لما بدر من تعرض «لحقوق ايران في الخليج» وليس هذا استطرادا ولكنه مجرد مثل على ما تقوم به ايران «الدولة» من أعمال وما تبذله من مجهودات لتحويل اطماعها الخيالية الى حقيقة واقعة ، وهدفا تصر على بلوغه بوسائل مختلفة . . وغير المؤتمرات فان الصحافة الايرانية واجهزة الاعلام الحكومية كالاذاعة وغيرها مجهزة دائما للتغني والتذكير بهذه « الحقوق المغتصبة في الخليج » والحث على العمل لاسترجاعها ، وتصوير البحرين بشكل خاص على انها ولاية ايرانية اغتصبها العرب وهم يحكمونها «رغما» عن ارادة شعبها الايراني انتماء ولغة !! كما اشترك الكتاب الايرانيون في ذلك فصدرت عدة مؤلفات بالفارسية والانكليزية اشهرها مؤلفى العباس فروغى بعنوان « جزر البحرين » « وفريدون آدميت » والاخر يضم دراسة قانونية ودبلوماسية للنزاع البريطاني حول البحرين أيضا . .

والكتابان يعتمدان بصورة أساسية على نفس الحجج التي ناقشناها سابقا . . بالاضافة الى ادعاء آخر يقول ان الشيعة الذين يشكلون نسبة كبيرة من شعب البحرين ايرانيون !! وهو ادعاء باطل يكذبه

الواقع الملموس في البحرين ٠٠ وهناك وسيلة أخرى ضمن الحملة الدعاوية والاعلامية وهي الخرائط فقد حرصت الحكومات الايرانية المتعاقبة على ابراز البحرين ، وبعض امارات الخليج أحيانا في الخرائط الايرانية كجزء من ايران وتلونها بنفس الوان الارض الايرانية ، وفي الخرائط الاقتصادية تضعها ضمن مناطق الثروة البترولية الايرانية كما حرصت ايران على ابراز مطامعها هذه في الطوابع الخاصة التي تصدرها لاغراض سياحية ومناسبات وطنية إيرانية وتوضح بعض هذه الطوابع الهدف الذي عمل من أجله ملوكها السابقين الذين يجب أن يظل هدف شعبها وملوكها ، الحاليين وهو استرجاع «حقوق ايران في الخليج» وإذا ما انتقلنا الى مجال آخر فان ايران بجانب العديد من المذكرات التي قدمتها لبريطانيا حول ادعائها بالبحرين فانها قسمت عددا كبيرا من الاحتجاجات الى المنظمات الدولية أيضا من هذه الاحتجاجات مثلا الاحتجاج الذي قدمته لعصبة الامم في عام ١٩٢٧ على المعاهدة السعودية البريطانية بحجة أنه لا يصح الدخول مع شيخ البحرين في معاهدات ما لم تخوله الحكومة الايرانية ذلك الحق !

ومعارضة أو معترضة على ما تضمنته المعاهدة من ان البحرين امانة عربية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات والاحتجاجان اللذان قدمتهما الحكومة الايرانية في عام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ حين منح شيخ البحرين امتيازات استغلال البترول لبعض الشركات البريطانية .

والحادث الذي سيحتاج معنا وقفة طويلة في فصل آخر هو انه عندما اعلنت حكومة مصدق الوطنية تأميم البترول في ايران سنة ١٩٥١ اعتبرت ان هذا التأميم يسرى على الشركات التي تعمل في استغلال البترول في البحرين أيضا ٠٠ وبلغ بايران الامر الى حد تخصيص مقعدين في برلمانها للبحرين في سنة ١٩٥٨ يشغلها اثنان من المرتبطين مصلحيا وعاطفيا بايران ، وقد سبق لهم ان عاشا في البحرين مدة طويلة ولكنهما خانا كرامة وطنهم وعروبته وقبل ان يكونا عملاء لدولة أجنبية طامعة في بلدهم وهذان الشخصان هما عبد الله الزيرة وعبد الحميد العليوات ٠٠٠ وقد اتخذت ايران هذه الخطوة على اعتبار ان البحرين كما تدعى الولاية الرابعة عشر في الامبراطورية الايرانية .

وعلى ذلك ايضا فان ايران لا تشترك في أي مؤتمر اشترك فيه

البحرين في أى جزء من العالم كما لا تشترك في أى معاهدة تكون طرفا فيها ٠٠ فاذا أصر اطراف اى مؤتمر على اشتراك البحرين فان ايران تنسحب منه وتقدم احتجاجا على ذلك على اعتبار انها تمثل البحرين فى مثل هذه المؤتمرات والمعاهدات ، ولقد استأطعت ايران فعلا ان تمنع البحرين من الاشتراك فى منظمة الدول المنتجة للبترول (الابوك) مع ان البحرين دولة منتجة للبترول ، وجميع دول المنطقة المجاورة لها مشتركة فى هذه المنظمة العالمية كقطر والكويت مثلا ٠

وانطلاقا من هذا المنطق فان حكومات ايران المتعاقبة دأبت على عدم الاعتراف بجوازات السفر الصادرة من حكومة البحرين فما أن يصل البحرانى الى ايران حتى يسحب منه جواز السفر ويعطى ورقة مرور داخلية ويعاد اليه جواز سفره عندما يخرج من ايران حتى الاجانب الذين تحمل جوازات سفرهم تأشيرات سفر من حكومة البحرين يمنعون من دخول ايران والبحراني يكون خاضعا لقانون التجنيد العسكرى ، باعتباره «مواطننا» ايرانيا ، وكثيرا ما يقع البحارنة الذين يزورون ايران فى هذه المشكلة ، ولا يخلصهم منها الا الرشاوى الكبيرة التى يدفعونها لكبار الضباط والمسئولون الايرانيون ٠

هذه مجرد أمثلة لما تقوم به ايران من أعمال خارج امارات الخليج العربى بغرض تحقيق اهدافها الاطماعية فى هذه المنطقة العربية ولو اقتصر الامر على ذلك فقط لهان الامر وكان بالامكان تجاهلها وضربها عرض الحائط ، ولكن ما تنفذه ايران من مخططات داخل هذه الامارات العربية بالتعاون مع دول الحلف المركزى (السمتو) وعلى رأسها بريطانيا وفى الفترة الاخيرة اسرائيل ثم امريكا ، هو الذى يعطى الموضوع طابعا خطيرا من المستحيل السكوت عليه لان هذه المخططات التى تنفذها هذه الشبكة الاستعمارية الطامعة نقلت الادعاءات من مجال المذكرات والاحتجاجات والمؤتمرات الى عمل منظم يمتد الى مجالات مختلفة ويتخذ الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية طريقا لتحقيق هذه الاطماع عمليا وهذا ما يقودنا الى استعراض الوضع الراهن فى امارات الخليج العربى ، ودور كل طرف من هذه الاطراف الاستعمارية الطامعة فى تنفيذ هذه المخططات الاجرامية ضد شعبها العربى ٠٠٠

الفصل الثالث

الوضع الراهن

أولاً - الحالة الاجتماعية

لا زالت سياسة « **الوضع الراهن** » التي انتهجتها بريطانيا طوال القرنين الماضيين في هذه المنطقة ، هي نفسها التي تطبقها بريطانيا في الوقت الحاضر ، ولقد كانت بريطانيا ولا زالت تطبق هذه السياسة لكي تحقق غرضين هما صيانة مصالحها ، وإبعاد الدول الاخرى الغير صديقة لها من مد نفوذها الى هذه المنطقة واستغلال ثرواتها وبالتالي التأثير على المصالح الاستعمارية البريطانية فيها ٠٠

وتطبق بريطانيا هذه السياسة على الصعيدين السياسى والاجتماعى ٠٠ فعلى الصعيد السياسى بالمحافظة على نظام حكم الاسرة الواحدة (النظام العشائرى) السائرة فى ركابها والمرتبطة معها فى الوجود والمصالح ، وعلى الصعيد الاجتماعى الوقوف فى وجه تطوير شعب المنطقة حضاريا وعزله بقدر الامكان عن التيارات التي قد تبصره بحقيقة أوضاعه ، وتدفعه الى تغييرها فمثلا النظام القبلى بكل ما يحمل من معانى التأخر والتخلف هو الذى كان يحكم العلاقات الاجتماعية فى هذه المنطقة قبل مئات السنين ، وهو نفسه الذى يحكم العلاقات الاجتماعية فى وقتنا الحاضر فى ٩٥ ٪ لا من اجزاء منطقة الخليج فحسب وانما الجنوب أيضا وبالاتماد على هذا النظام الرجعى وبتغذيته والمحافظة عليه تستطيع بريطانيا أن تبقى على أوضاع منطقة الخليج المتأخرة أطول مدة ممكنة لانه ليس هناك أفضل من أن تسود العقلية القبلية ويتحكم النظام القبلى الرجعى بالمنطقة بالنسبة للاستعمار كعامل اساسى يعبد له طريق الاستغلال بأطمئنان وفى غفلة من شعبها ٠٠

واذا أخذنا قطر (من أمارات الخليج) كأحد اجزاء هذه المنطقة التى لا يزال يتحكم فيها النظام القبلى فأتنا سنرى ان اهم ثلاثة اسباب حالت دون تحول حركة ١٧ نيسان الى ثورة شعبية تطيح بالحكم الاستعمارى الرجعى هناك هو وجود الولاء القبلى الذى وقف كداء فى سبيل هذا التحول الذى كان ممكنا ، وأن هناك منطقة فى قطر أسمها «الوكرة» لا زالت العقليّة القبليّة الرجعية تتحكم فيها وتمنع دخول المذيعات والتليفزيون الى أى منزل فى هذه المنطقة ، بحجة أنه حرام ومخالف للعادات والتقاليد ومجتمع قطر الذى يتكون من مجموعة قبائل كان لفترة قريبة يعتبر العمل اليدوى او المهنى عار فابن القبيلة لا يشتغل الا تاجر او موظف فقط .

وباختصار فاننا اذا عرفنا أن النظام القبلى يقوم على ثلاثة أسس هى التفكير الرجعى (التمسك بالقديم) والجهل والولاء لزعيم القبيلة فاننا نرى الى أى مدى يستفيد الاستعمار من هذه الاسس فى المحافظة على مصالحه عن طريق المحافظة على هذه الاوضاع .

وهناك نقطة أخرى وهى ان الاستعمار يستغل النظام القبلى لتحقيق أهداف أخرى غير التى يوفرها له مجرد وجود النظام القبلى كأن يحول مثلا الصراع بينه وبين جميع أفراد القبائل من صراع بين استعمار وقوى وطنية تعمل على طرده الى صراع بين قبيلة وأخرى من أجل الوصول الى الحكم او الصراع من أجل عائلتين فى قبيلة واحدة كل منها تجد انها أحق بالسلطة من الأخرى ولتبقى هذه القبيلة أو العائلة وتلك فلا بد لها من محالفة الاستعمار فيجب ان تلبى طلباته وتنفذ أوامره .. وهذا ما يريد الاستعمار .

أما البحرين ، المنطقة الوحيدة فى الخليج العربى التى تفتت فيها ركائز النظام القبلى وتلاشت بسرعة نتيجة لازدياد الوعى الشعبى هناك لم يجد الاستعمار الا الطائفية كمادة يستغلها فى تغذية صراع يلهى به الشعب عن عدوه الاساسى وعن عملائه من الحكام الرجعيين .

وقد ساعد الاستعمار فى استغلال الطائفية انقسام شعب البحرين الى حوالى ٥٢ ٪ من السنة ، والباقي من الشيعة ، الى تعاون الاسرة الحاكمة مع الاستعمار فى تغذية هذا الصراع الفتعل بوقوفها لفترة طويلة مع السنة واضطهادها للشيعة فى نفس الوقت الذى بدى فيه

الاستعمار يعطف على الشيعة وتظاهر أمام زعمائهم الدينيين بان الانجليز معهم « يساندوهم ضد السنة » .

وهكذا استطاع الاستعمار بالتعاون مع الحكم الرجعى المحلى فى تغذية هذا الصراع المفتعل بين قسمى شعب البحرين وتحويله من كره الى حقد الى صدام دموى سقط فى أكثر من حادثة من حوادثه عشرات من الشهداء وظل مجتمع البحرين مفتتا منقسما على نفسه دون مبرر حتى سنة ١٩٥٤ حين أنبعثت الهيئة التنفيذية العليا وهى هيئة وطنية لتخطو أول خطوة من اجل اعادة الثقة الى نفوس أفراد الشعب وتحويل الصراع الطائفى الى عمل وطنى يشترك فيه جميع افراد الشعب بمختلف طوائفه ضد الاستعمار البريطانى وعملائه .

وأن كانت الهيئة التنفيذية العليا التى تحولت خلال العامين الاخيرين من عمرها الى هيئة الاتحاد الوطنى لم تستطع أن تقضى على الطائفية الا انها وضعت حجر الاساس فى ازالة الجفوة المفتعلة بين السنة والشيعة ، وضربت أول أسفين فى نعش الطائفية التى اصبحت الان شبه منتهية . . وان كان بعض عملاء الاستعمار لا زالوا يبذلون المحاولة تلو الاخرى فى اعادة تغذيتها واستغلالها عن طريق هيمنتهم على الوظائف العامة فى دوائر الحكومة بتقسيم هذه الدوائر الى دوائر شبه مغلقة للشيعة واخرى للسنة ومع ذلك فانه أصبح واضحا الان ان الاستعمار وعملائه فشلوا فى استغلال الطائفية لخلق صراع مفتعل بين افراد الشعب يلهى المواطنين عن عدوهم الرئيسى الاستعمار والرجعية المتحالفة معه والدليل على ذلك لجوء السلطة الحاكمة فى السنتين الاخيرتين الى التقرب بصورة مفتعلة من الشيعة ومحاولة شراء نفقتهم بمساعدتهم واقامة بعض المشروعات الاصلاحية فى قراهم وهذه محاولة من الحكم الى كسر طوق العزلة من حوله وامتصاص النقمة الشعبية التى تزدد كل يوم .

واذا اعتبرنا الجهل والمرض قاعدتين يقوم عليها التخلف فان زيارة عابرة لامارات الخليج ترسم أمامنا صورة واضحة لمدى تحكم قاعدتى التخلف فى هذه المنطقة ففى مناطق البترول لا زالت سياسة التعليم لا تتعدى تخريج جيل الكتبة ، مع ان عدد سكان كل اماره من هذه الامارات لا يتعدى الآلاف (١٨٣) الف البحرين (٦٩) الف قطر وان هناك كثير من أفراد شعب امارات ساحل عمان لا زالوا يعيشون فى

العصر الحجري حياة البداءة القائمة البعيدة عن اى مظهر من مظاهر التطور الحضارى وانه حتى الان ومع مضى اكثر من أربعين عاما على انشاء أول مدرسة فى منطقة الخليج ، لم تؤسس كلية واحدة ولا زالت المدرسة الثانوية هى أعلى ما يتعلم فيها الفرد فى هذه المنطقة، وان كل امارات ساحل عمان انشأتها الدول العربية كمساعدة ولم يسهم فى انشاءها الحكم الاستعمارى بأى شىء مع انه يمتص ثروات هذه المنطقة منذ اكثر من قرن ونصف .

وعن القاعدة الثانية التى يقوم عليها التخلف (المرض) فان الوضع الصحى فى جميع امارات الخليج أسوأ من الوضع التعليمى ، ففى البحرين لا توجد سوى أربعة مستشفيات أحدهما خاص بشركة نفط البحرين وآخر تابع للبعثة التبشيرية الامريكية وهو يعالج بالاجرة . وأقدم هذه المستشفيات (الحكومية) يعتبر هناك مجزرة ، أو حقل تجارب لطبيب بريطانى غير مؤهل اخذ يعمل طوال سنوات ويدعم من السلطات الاستعمارية للمحافظة على مركزه كمدير لهذا المستشفى ومن اجل ذلك استخدم ادنى الوسائل للتخلص من الاطباء الاكثر منه تاهيلا (ومنهم وطنيون من أبناء البلد) ٠٠ حتى جعل من حول هذا المستشفى فى نظر الكثيرين من أفراد الشعب ، كالذهاب الى ساحة الاعدام تماما وأصبحت ضحايا تجاربه كثيرة فهو طبيب وجراح عيون وأمراض باطنية وأمراض صدرية ٠٠٠ الخ

وفى قطر لا يوجد سوى مستشفى واحد فقط واما فى امارات ساحل عمان (السبع) فلا يوجد سوى مستشفى واحد فى دبی انشأته قبل فترة ليست بعيدة حكومة الكويت وهو حتى الان لا يعتبر مستشفى متكامل فلا زالت تنقصه اشياء كثيرة ولا يزال بعيدا عن تلبية حاجات نفس المنطقة المنشأ بها . وبهذه المناسبة فاننا نقل بعض ما جاء فى تقرير قدمته بعثة فنية ارسلتها الجامعة العربية الى هذه الامارات عن الناحية الصحية ٠٠ يقول التقرير « تكثر الاصابات بالامراض الجلدية والتناسلية وليس بالمنطقة كلها اخصائى فى الامراض التناسلية ، كما ينقصها اخصائى جراحة الانف والاذن والحنجرة وليس هناك اى رقابة صحية على الوافدين من الخارج مثل ايران والهند وباكستان وكذلك تحتاج المنطقة لطبيب اخصائى فى الطب الوقائى يخدم امارات الساحل كلها (١١٢٠٠٠ نسمة) ويعتبر الدرن اكثر الامراض انتشارا وأكثر

خطورة فى جميع امارات الساحل » .

وعن المستشفى الوحيد فى كل المنطقة يقول تقرير البعثة « وتقترح البعثة اجراء تعديلات واضافات للمباني واستكمال الاجهزة والادوات العلمية بالمستشفى الكويتى بدبى وكذلك تزويد المستوصفات فى الامارات بممرضين وخدم وطبيب عام وتزويد بعض المستوصفات بالاخصائيين وكذلك انشاء مستشفيات ومستوصفات اخرى .

وانه يكفى للتدليل على مدى بشاعة الجريمة التى ينفذها الاستعمار البريطانى فى هذه المنطقة ان نذكر القارئ بحادثة منع الاستعمار البريطانى للجامعة العربية من تنفيذ بعض المشروعات الاصلاحية فى هذه المنطقة على نفقة دولها ولم يكن مطلوبا من الانجليز ولا من عملائهم الرجعيين المساهمة بأى شئ فى هذه المشروعات ، التى كانت تهدف الى تطوير النواحي الصحية والتعليمية وانشاء شبكة من الطرق وتزويد هذه الامارات بالكهرباء وانشاء مزرعتين نموذجيتين واجراء بعض البحوث عن المياه الجوفية لمساعدة السكان على تطوير مورد اساسى وهو الزراعة ومع ذلك فان وضع هذه الامارات افضل كثيرا من وضع عمان الداخلى وظفار (٨٥٠ الف نسمة) التى ليس فيها لا مدرسة ولا مستوصف ولا مستشفى على الاطلاق .

ثانياً - التركيب الاجتماعى

كما قلنا فى أول هذا البحث فقد أحدث تدفق البترول فى بعض مناطق الخليج انقلابا اقتصاديا واجتماعيا ، ولكن رغم الاثر الكبير الذى تركه هذا الانقلاب فى التركيب الاجتماعى الا أنه لم يحقق توزيع الثروة بشكل عادل كما كان مفروضا واصبح الاستعمار وشركاته الاحتكارية التى تولت التنقيب عن النفط وغيرها التى ترعرعت ونمت بظهوره هم المستفيدون الاول اقتصاديا بتدفق النفط . وان ارتفع مستوى المعيشة فى مناطق البترول الا أن هذا الارتفاع ضئيل اذا ما قيس بضخامة الثروة التى جاء بها البترول العربى ، وتوزيع هذه الثروة على عدد السكان الضئيل ثم الطريقة التى وزعت بها هذه الثروة والتى اقتصرت على فئة محدودة وصغيرة من السكان فى حين حرمت منها الاغلبية .

ولقد كان الصيد (سواء اللؤلؤ أم السمك) هو الحرفة الاولى ان لم نقل الوحيدة التى كان يمارسها شعب الخليج وقبل ذلك كانت التجارة وحين كان الاسطول العربى فى هذه المنطقة قويا . وفى ذلك الوقت كانت غالبية جماهير الشعب تخضع لاستغلال تجار اللؤلؤ وأصحاب ورؤساء السفن التى تصيد اللؤلؤ ، فكان البحار الذى يشتغل فى صيد اللؤلؤ يشتغل اربعة اشهر فى السنة ويقضى بقية العام عاطلا ويعيش على فئات اجرة الاربعة اشهر وكان هذا الوضع يجعل البحار (العامل) تحت رحمة صاحب السفينة ، لانه كان من الطبيعى لكى يعيش خلال الثمانية اشهر ان يستدين من صاحب السفينة طيلة الثمانية اشهر على حساب ما سيقبضه فى الموسم القادم ، وهكذا تستمر العجلة فى دورانها ويظل البحار يفرق فى ديونه ويزداد من تحكم صاحب العمل فيه .

ورغم ان عددا من عمال البحر كانوا يمارسون صيد السمك اثناء اقفال موسم الغوص الا أن صيد السمك فى ذلك الوقت لم يكن موردا يمكن الاعتماد عليه ، نظرا لان بيئة الخليج بحرية، وان غالبية السكان يمارسون نفس المهنة ، لانهم يعيشون نفس الوضع ويعانون من نفس الظروف ، وبتدفق النفط انقلبت الاوضاع الاجتماعية فهرع معظم من كان يشتغل على سفن صيد اللؤلؤ من التجارة الى العمل فى شركات النفط ، وأخذت طبقة العمال تبرز كطبقة جديدة فى المجتمع ، وجاء اللؤلؤ اليابانى الصناعى ليضرب اللؤلؤ الطبيعى وليقلل من اهميته ويهرب عدد آخر منه .

وبالطبع فان مجتمع البترول يختلف جذريا عن مجتمع الصيد، ومع تكون مجتمع البترول هذا برزت الشركات المختلفة التى تقوم معظمها على الاستيراد ، وبرزت البنوك وقام العمران فى المناطق القريبة من آبار النفط وموانئ تصديره . وتحول عدد كبير من طبقة تجار اللؤلؤ الى اصحاب شركات منتفعة بالثروة البترولية ، ومربطة بشركات البترول . كما نمت الطبقة الاقطاعية ايضا وتحولت من طبقة تمتلك مساحات شاسعة من الاراضى تقوم على الزراعة البسيطة الى تشييد البنايات والفيلات على هذه الاراضى والاستفادة فى ذلك من ارتفاع سعر الارض المفاجئ ، وقوائى الاجانب التى أخذت تتدفق على البلاد والتى لا تسكن الا العمارات والفيلات . وكما تدهورت تجارة اللؤلؤ

التي كان الخليج العربي مصدرا أساسيا له تدهورت الزراعة أيضا بظهور البترول حتى غدا المنظر الذي تراه الآن في البحرين مثلا هو قطع الأشجار والنخيل وتحويل المزارع والحقول الى مناطق سكنية لكي يسكنها كبار الموظفين والضباط الانجليز وغيرهم من الاجانب على أساس انها بايجاراتها المرتفعة تدر ارباحا طائلة تصل الى ضعف ما تدره الزراعة من ارباح .

وبالطبع فان الاستعمار الذي يعمل دائما على جعل المنطقة التي يستعمرها تعتمد على مورد واحد فقط تربط مصيرها به ويستخدمه هو في التهديد والضغط يشجع مثل هذا العمل ويدعمه .

ولايضاح توزيع الثروة القومية في امارات الخليج التي تدفق فيها البترول سنأخذ أشرق الامثلة على ذلك الكويت وليس في وقت خضوعها للاستعمار انما بعد أكثر من عامين على استقلالها . وهذا المثل معتمد على الاحصائيات الرسمية تقول هذه الاحصائيات الصادرة في عام ١٩٦٤ .

— عدد سكان الكويت ١٦١ الفا

— دخل البترول ١٨٣٥٠٠ مليون دينار

— الدخل القومي ١٩٦ مليون دينار (ارتفع الان الى ٨٥٠ مليون دينار)

— وعلى ذلك فان دخل الفرد يقدر بحوالى ١٢١٧ دينار

ولكن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقول ان في الكويت : —

— الاسر التي تتقاضى مساعدات من وزارة الشؤون وليس لديها دخل أو مرتب (٢٨٦٠) أسرة

— عدد الاسر التي تتقاضى مساعدات ولديها دخل محدود (١٦٥٨) اسرة .

— اكبر مساعدة تقدم من هذه الوزارة (٢٦٥٠) دينار .

— يصل أفراد بعض هذه الاسر الى ٢٢ فردا

— هذا بالإضافة الى اسر تتقاضى مساعدات ولها اوضاع اخرى .

كما تقول الارقام أيضا أن في الكويت اكثر من ٣٠٠٠ أسرة تعيش في عشش وجميع هذه الاسر تتمتع بالجنسية الكويتية .

وإذا أخذنا البحرين كأول امارة اكتشفت فيها النفط (١٩٣٢) فأنا نجد حسب آخر احصائية رسمية .

— ان عدد البحرينيين ١٤٣ الفا

— الدخل القومي ٧ ملايين دينار ، ودخل البترول ٤٥ ملايين دينار (الدينار ١٥ شلن) ومن الواضح أن هذا المبلغ ضئيل وبالرغم من شكننا في صحة هذه الارقام فأنا نود أن نورد حقائق أخرى من شأنها ان توضح كيف أن الاستعمار وعملاءهم الذين ينهبون ثروات البترول ف ٤٥ ملايين دينار ما هي الا جزء من دخل البحرين الحقيقي من البترول وهو بالضبط الدخل فدخل البترول في البحرين وقطر وغيرها من أمارات الخليج المنتجة للبترول يكون كالآتي : —

— تأخذ شركة النفط ٢/١ الدخل .

— يقسم النصف الاخر الى ثلاثة أثلاث ٣/١ للحاكم واسرته ٣/١ يودع في بنوك لندن ضمن خرافة استعمارية تقول أنه احتياطي للامارة تستعمله في وقت الشدة !! والثالث الاخير يصرف ضمن ميزانية الامارة السنوية وهو ٤٥ ملايين دينار .

وإذا عرفنا أن البحرين بدأت الانتاج منذ سنة ١٩٣٣ فإنه من المفروض أن لها الان مئات الملايين مجمدة في بنوك بريطانيا لا يستفيد منها سوى الاستعمار البريطاني الذي يستغلها في مشاريعه ويستعين بها في حل ازماته المالية .

هذا بالنسبة لامارات الخليج التي تدفق فيها البترول ، أما الامارات التي لم يكتشف فيها البترول بعد فان الاوضاع فيها لم تتغير تغيرا طفيفا بحكم تطور الزمن ، ولا تزال ثلاث أو أربع امارات في منطقة سماحل عمان لم تعرف الكهرباء بعد ولم تدق المياه النقية ولولا المساعدات التي تقدمها بعض الدول العربية في مجال الصحة والتعليم لظلت هذه الامارات على نفس أوضاعها قبل ١٥٠ عاما .

ويعتمد الشعب في هذه الامارات على صيد السمك كحرفة رئيسية،

والزراعة البدائية وهناك ظاهرة لا بد من الإشارة إليها وهي ظاهرة الانتعاش النسبي في الوضع الاقتصادي في كل من دبي والشارقة ، ورغم انه ليس ليهما دخل سوى من الجمارك التي قدرها تقرير لجنة الجامعة العربية في ميناء دبي « قيمة الواردات فيه بـ ١٣ مليون جنيه استرليني والصادرات المعاد تصديرها من هذا الميناء بحوالى ٢ مليون جنيه استرليني والتي قدر التقرير حصيلة ضريبتها بحوالى ٢/١ مليون جنيه (الضريبة ٤٦٤ /) . ولهذه الظاهرة أسباب سياسية ليس الآن مجال طرحها - كما أن لها أسباب اقتصادية هي « تجارة تهريب الذهب » الى الهند وايران التي يقوم بها قطاع كبير من تجار دبي والشارقة والتي أوجدت ثراء سريعا وتكونت طبقة ثرية تتضخم أرضيتها بسرعة في البنوك ، هذه الطبقة لم تكن موجودة قبل ذلك وفي دبي الآن اساطيل وشبكات تقوم بهذه العملية ، وتلميحا لهذه الظاهرة قل تقرير بعثة الجامعة العربية « لا توجد رقابة على النقد ولا أية قيود على خروج أو دخول الذهب الى ايران والهند اذ ان حجم المبادلات والنشاط التجارى في هذه المناطق لا يتفق مع حجم أرضية هؤلاء التجار بالبنوك ولو أن بعض أصحاب هذه الارصدة يقومون بأعمال المقاولات على نطاق واسع في الدول العربية » .

بعد هذه الملاحظات العامة يمكننا الان ان نتحدث بتركيز اكثر عن التركيب الاجتماعى فى الخليج العربى :

١ - الطبقة الحاكمة :

وهي عبارة عن مجموعة من الاسر ، تحكم كل واحدة منها امانة من امارات الخليج وهي أما ان جاءت الى هذه المناطق عن طريق الغزو ، او لانها فرع من قبيلة هاجرت من الجزيرة العربية ، او لانها تنتمى الى قبيلة كان لها نفوذ بين قبائل المنطقة فى السابق ، وقد فرضت كل أسرة من هذه الاسر نفسها على حكم مناطق الخليج وعندما جاء الاستعمار وقعت معه معاهدات الحماية التي حولت هذه الامارات بالتدريج الى مستعمرات وشبه مستعمرات بريطانية ، وأخذت تحكم هذه المناطق حكما وراثيا ، وقد استطاع الاستعمار أن يسيطر على هذه الاسر وأن يجعل منها طبقة لا يهمها سوى التثبيت بالحكم وحتى تبقى فى الحكم لابد أن تكون عبدا مطيعا للاستعمار وأوجد الاستعمار

ضمانة له فى ذلك حين عمد الى خلق أجنحة فى كل اسرة احدهم فى الحكم والاخرى تتطلع اليه بحيث يبقى الجناح الاكثر ولاء وانصياعا للاستعمار فى الحكم ، ويبقى الجناح الذى خارج الحكم عامل تهديد دائم للجناح الحاكم وفى كل امارة يتراوح عدد افراد الاسرة الحاكمة بين ١٠٠ - ٧٥٠ شخص وهى كما ذكرنا سابقا تحصل على حوالى ٥٠ ٪ من الدخل وذلك حين يشارك افراد هذه الاسر «الشيوخ» فى رؤوس اموال الشركات وفى امتلاك العقارات وفى تقاضى رواتب من «الدولة» مقابل اشتغالهم فى مراكز رؤساء دوائر الحكومة - وزراء - هذه الاشياء كلها موجودة فى البحرين وقطر ودبى والشارقة والكويت .

ومن هنا فان الطبقة - بحكم وضعها المصلحي - قد اتخذ منها الاستعمار - اداة عربية - لتنفيذ مخططاته الاستعمارية فى المنطقة واصبحت تقف الى جانب الاستعمار، وضد مصلحة الجماهير فى المنطقة فالاستعمار دائما ما يردد أن امارات الخليج مستقلة داخليا ٠٠ وان الحكام «العرب» هم الذين يديرون السياسة الداخلية ، فالتخلف الذى تعيشه المنطقة غير مسئول عنه الاستعمار ، والبطالة التى تعاني منها المنطقة لا دخل للوجود الاستعماري فيها ، والقوانين التفسيرية وعمليات الارهاب والتنكيل بالمواطنين فى هذه المناطق لا يد للاستعمار بها انما العائلات الحاكمة هى المسئولة الوحيدة عنها فى حين أن الواقع يقول ان العائلات الحاكمة ما هى الا واجهة يستخدمها الاستعمار فى تنفيذ كل هذه المخططات وهؤلاء الحكام «العرب» ما هم الا دمي يحركها الاستعمار فى الاتجاه والموقع الذى يريد ٠٠ وأوضح مثل على ذلك عمليات العزل لهؤلاء الحكام التى نراها تتكرر فى هذه الامارات بين الحين والاخر ٠٠

٢ - الطبقة الرأسمالية :

تلى الاسر الحاكمة مباشرة فى السلم الطبقي ، وهى مرتبطة مصلحيا وفى وجودها بالطبقة الحاكمة وبالتالي بالوجود الاستعماري وهى لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من السكان أغلبها من العناصر الاجنبية كالصهاينة والايرائيين والهنود ٠ وهذه الطبقة ليست فى مستوى الطبقات الرأسمالية فى البلاد المتقدمة من حيث الثروة، ولكنها تسيطر على الحياة التجارية والشركات والمقاولات والمؤسسات الاقتصادية ،

وفى بعض المناطق يشكل بعض افراد الطبقة الحاكمة جزء منها وهى تتمتع بنفوذ اقتصادى وسياسى كبير ، ولها تأثير كبير فى رسم السياسة الداخلية فى الامارات حتى أنه بدأ يطلق عليها فى البحرين أخيراً « الطبقة المدللة » وفى اغلب الاحيان تنظم الطبقة الحاكمة لممثلين هؤلاء اجتماعات دورية لمناقشة الاوضاع الاقتصادية فى الامارة ، وانعكاس ذلك على الوضع السياسى ، وتأخذ رأيهم فى الحلول الكفيلة بحل المشكلات المطروحة . وبالطبع فانها لا تطرح سوى الحلول النابعة من مصالحها الاقتصادية ، ولا يهتمها فى ذلك أية مصالح أو اعتبارات وطنية او قومية وعلاقة هذه الطبقة مع الطبقات الكادحة التى سيأتى ذكرها - قائمة على الاستغلال البشع وبالتالى فان هذه الطبقة تقف ضمن الصف الاستعمارى الرجعى .

٣ - البورجوازية المتوسطة :

وهذه الطبقة التى تشكل حوالى ٣ ٪ من سكان الخليج متأرجحة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة الوسطى ، ولكنها اكثر تحسناً للمشاعر الوطنية لدى الشعب من الطبقة الرأسمالية وتتشكل من كبار الموظفين وبعض التجار الذين فى هذا المستوى ، ومع أن بعض افراد هذه الطبقة قد تخلوا عن مصالحهم فى بعض الفترات ، وشاركوا فى الحركة الوطنية ، وتزعموها احياناً ، الا أن غالبيتهم تبقى مشدودة الى تيارين : - العمل المستمر لتوسيع نفوذهم ومصالحهم ، سعياً وراء صعود السلم الطبقي للالتحاق بالطبقة الرأسمالية .

- الايمان بالاساليب التطورية فى العمل السياسى ، وان رفع بعضهم الشعارات الوطنية فى بعض الاحيان . والظاهرة الواضحة فى امارات الخليج ان هذه الطبقة تعتبر قاعدة واسعة للفساد الاجتماعى والتفكك فى المجتمع عموماً ، كما ان بعض افرادها يحمل لواء الطائفية ويغذيها وخاصة فى البحرين .

٤ - الطبقة الاقطاعية :

معظم العناصر التى تشكل الطبقة الاقطاعية هى نفسها التى تشكل الطبقة الرأسمالية ، وبرزها الطبقة الحاكمة التى تحاول أن تشيع

اعتقاد بين الشعب بان الارض ومن عليها ملكا لها ، ، اما العناصر
الاجنبية وخاصة الايرانيين فانهم يعتبرون التوسع الدائم فى امتلاك
الاقطاعات هدفا من أهدافهم ضمن عملية (فرسة الخليج) وهم قلة
من الذين اثروا على حساب الشعب ، ويمارس الاقطاعيون فى هذه
المنطقة عملية استغلال واستعباد للفلاح الذى يشتغل فى الارض هو
وجميع افراد عائلته مقابل الحصول على لقمة العيش بدون أجر
وواضح من تركيب هذه الطبقة وواقعها المصلحي أن موقفها من الحركة
الوطنية هو موقف المناهض لها دائما وان ادعى بعضهم فى عمان
الداخل والساحل عكس ذلك ، فان هذه الادعاءات ليست الا مواقف
مؤقتة أملاها اصطدام آنى بين مصالحهم ومصالح الاستعمار .

٥ - الطبقة الوسطى :

تشكل هذه الطبقة من المثقفين والموظفين - وخاصة موظفى الدولة
- صغار التجار والملاك والطلبة ٠٠٠ وهم جميعا يشكلون ١٧ ٪ من عدد
السكان . وقطاعات هذه الطبقة كانت دائما تنصدر الحركة الوطنية
وتتمتع بالوعى والحس الوطنيين ٠٠٠ ومع ذلك فان عوامل كثيرة فى
المنطقة قد أثرت فيها ومن هذه العوامل :

١ - التجزئة التى جعلت هذه المنطقة مقسمة الى حوالى أربعة عشر
جزءا صغيرا مما جعل بعض أفراد هذه الطبقة يشكون فى امكانية
النضال على ارض صغيرة ومحدودة .

٢ - قوى الاستعمار التى أثرت ايضا فى خلق نوع من اليأس عند
جزء من هذه الطبقة التى ترى الاجدوى من مصارعته بقواه واجهزته
الضخمة !؟

٣ - لقد ظلت هذه الطبقة منعزلة عن الطبقات الكادحة ، لا من حيث
قطع الصلة ولكن من حيث الالتحام المنظم الذى يدفع الطبقات الكادحة
الى الوقوف كتلة واحدة مع الطبقات الوسطى فى النضال ٠٠

ومع ذلك فان الطبقة الوسطى لا زالت تنصدر القوى المناضلة ،
وتقود الحركة الوطنية والقومية فى المنطقة رغم أن جزءا من هذه
الطبقة كثيرا ما يدفعه شعور المحافظة على الوظيفة الى الوقوف موقفا
سلبيا من حركة النضال الشعبى .

٦ - طبقة العمال :

ظهرت مع تدفق النفط في هذه المنطقة وقيام مصانع تكريره وحركة العمران التي بدأت ببروز مجتمع النفط وهذه الطبقة رغم حداثة تكوينها ، فانها تتمتع بطاقة ثورية ووطنية كما أنها تعيش حياة تمدنية **وتعاني من الوان التعسف والاستغلال والظنك الاجتماعي ونسبة البطالة** تزداد باستمرار بين هذه الطبقة نتيجة لتنفيذ المخطط **الاستعماري الذي يقضى بتسريح العمال العرب** واحلال الايدي العاملة الاجنبية محلهم ، والقيود والالتزامات التي فرضتها عليهم الشركات الاحتكارية ، والتي من شأنها احصاء تحركاتهم وطريقة تفكيرهم أيضا .

ورغم أن معظم عناصر هذه الطبقة - التي تشكل حوالى ٣٠ ٪ من السكان - أمية الا أن وضعهم هذا قد ساعد كثيرا على تعميق الوعي الوطنى والطبقى بينهم ، هذا الوضع الذى جعل العامل يشعر أن ما يلاقه من تعسف ومضايقة فى لقمة العيش ليست الشركة - أو المقاول - مسئولا عنه فحسب بل النظام الاستعمار كله وان الضمان الاجتماعى والاستقرار فى العمل ، والمستوى من العيش الذى يريده مروهون بتغير النظام كله .

ورغم غياب التنظيم النقابى العمالى (لانه ممنوع من قبل السلطات الاستعمارية) فان ذلك قد ساعد على تخزين مزيد من النقرة الشعبية كانت تتفجر فى مناسبات كثيرة أبان الانتفاضات الوطنية .

٧ - طبقة الفلاحين :

تشكل طبقة الفلاحين نسبة كبيرة من عدد سكان منطقة الخليج ولكنها طبقة تسير نحو التناقض ، نتيجة لعدة أسباب منها هجران عدد كبير منهم الزراعة للعمل فى شركات النفط وتحولهم من فلاحين الى عمال ، ومنها أن السلطات الاستعمارية تعتمد اهمال ، وعدم إعطائها أية اهمية ، والتركيز على النفط باعتباره موردا رئيسيا ، والعمل على جعله موردا وحيدا ولذلك فلقد ظلت الزراعة منذ زمن قديم بدائية ولم تتطور بل بالعكس أهملت وتقصلت نتيجة - ايضا - نوعية المحصول ومردوده قليل وعدم قدرة الفلاحين على استحضار واستعمال الوسائل الحديثة فى الرى والزراعة ٠٠ والفلاحون هم

أكثر طبقات هذا المجتمع تعرضا لاقسى أنواع العيش والمرض والجهل ويعيشون فى معظم المناطق حياة شبه بدائية كما أنهم فى بعض الاجزاء واقعون تحت سيطرة الاقطاع الذى يمارس عملية استغلال كبيرة ضدهم . وبجانب ذلك يعانون من الضرائب الباهظة التى تفرضها عليهم السلطات الاستعمارية الحاكمة والمستغلة وفى مناطق أخرى يشتغلون كعبيد للارض ، يعملون من أجل ان يسدوا بطونهم الخاوية ، فى حين تكون الارض ملكا لحفنة من الاقطاعيين . ولقد شارك الفلاحون فى اشغال الحركة الوطنية والمساهمة فيها بقوة ايجابية .

٨ - صيادو السمك :

بعيدا عن الدخول فى تفاصيل تطور هذه الطبقة التاريخي ، فانها تعتبر من أعرق الطبقات فى مجتمع الخليج ، بحكم الموقع الجغرافى ، وأرتياد اهل المنطقة للبحر منذ قديم الزمان ، وبتدفق النفط تقلصت هذه الطبقة فى مناطق البترول ، ولكنها لا زالت على وضعها فى المناطق التى لم يستخرج البترول فيها بعد ، فصيد السمك مهنة رئيسية فى امارات ساحل عمان وفى هذه المناطق تشكل طبقة السماكين نسبة كبيرة من عدد السكان تزيد على ٢٠ ٪ ورغم ذلك فان هذه الطبقة تعيش عيشة تهمسة للغاية ، ولا يكاد دخلها يسد رمقها رغم العمل المضنى والساعات الطويلة التى يقضيها الصياد فى البحر ، ورغم تحمله الاخطار التى تهدد حياته فى كل رحلة من رحلات صيده . وقد أدى عدم كفاية دخل الصياد من مهنته الى قيامه ببعض الاعمال الزراعية الخفيفة عليها تساعده على القيام بأوده .

وكما تعاني طبقة السماكين من شظف العيش فانها تعاني ايضا من الجهل والمرض ومن طائفة الضرائب فى بعض المناطق . . . وقد ظلت هذه الطبقة رغم اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المتردية بعيدة عن المشاركة فى الحركة الوطنية ، ولا تملك من وسيلة لاعلان سخطها على الوضع ومقاومته سوى الحقد .

٩ - القبائل :

تشكل القبائل ركنا اساسيا وقطاعا واسعا من الشعب فى هذه المنطقة . وتشكل قبائل عمان بصفة خاصة القوى الفلاحية المضطهدة

والمحرومة ومن هذا المنطلق فانه يصعب وضع حد فاصل بين القبائل والفلاحين خاصة فى عمان - لان هاتين الفئتين تكادان فى أغلب الاحيان ان تكونا طبقة واحدة .

أما القبائل فى بقية أجزاء الخليج ، وخاصة فى قطر فانها تعيش حياة أقرب الى البداوة من حياة الفلاحين نتيجة للظروف الطبيعية . أما فى البحرين فان الروابط القبلية هناك اخذت فى الاضمحلال منذ مدة طويلة بحيث اصبح من الصعب الان تلمسها او الاحساس بوجودها وبالإضافة الى النقاط السلبية فى النظام القبلى فان الاستعمار قد استطاع ان يكبح جماح هذه القبائل عن طريق :

١ - فرض نظام من الجهل والتخلف عليها وابعادها عن أى تطور حضارى .

ب - استمالة زعمائهم ورشوتهم واغداق المال عليهم .

ج - الابتعاد عن التدخل المباشر فى المشاكل القبلية وتشجيع الحروب القبلية وتوسيع هوة الخلاف بين القبائل تبعاً لاستفادة المصالح الاستعمارية منها .

د - ربط الاستعمار مسئولية تدهور أوضاعها بأحد عملائه - عربى كالشيوخ وغيرهم ولكن القبائل بسدأت تخرج اخيراً من موقعها ، وتنبذ - ولو بطيئاً - بعض التقاليد البالية ، وما الدور البطولى الذى تلعبه قبائل الجنوب اليوم - باعتبارها جزء من قبائل الجزيرة العربية - الا دليل واضح على بدء تحرك هذا القطاع الشعبى الواسع نحو العمل الوطنى .

ثالثاً - ثروات المنطقة :

وفى استعراضنا للوضع الراهن لا بد من المرور السريع على ثروات المنطقة لنرى الى أى مدى يمارس الاستعمار استغلالها ، وإلى أى مدى يستفيد منها شعب المنطقة .

١ - البترول :

يعتبر البترول الثروة الاقتصادية الرئيسية والاولى فى منطقة الخليج العربى التى تنتج أكثر من ٤٠ ٪ من إنتاج البترول فى الوطن العربى

والذى يشكل بترول العراق ٧٥ ٪ من استهلاك غرب أوروبا للبترول .
ومع مرور الايام يزداد النفط فى الخليج العربى أهمية - وخاصة
بالنسبة للدول الغربية المتحكمة فيه ، فهذه الدول رغم العديد من
المحاولات التى بذلتها ولا زالت تبذلها للتقليل من اعتمادها على هذا
البترول ، الا أن الحقائق العلمية تثبت أن بترول الخليج العربى
سيظل لعشرات السنوات القادمة موردا رئيسيا لهذه الدول الغربية
لا تستطيع الاستغناء عنه . من هذه المحاولات التى بذلتها الدول
الغربية التركيز منذ سنة ١٩٥٦ على أعمال التنقيب عن البترول فى
ليبيا والجزائر ، ولكن هذه المحاولة (التى بذلتها دول الغرب لاسباب
اقتصادية واستراتيجية) قد فشلت وظهرت الحقيقة فى ١٩٦٥ وهى
أن دول غرب أوروبا لم تستطع أن تستخرج من المغرب العربى الا ٢٥ ٪
من استهلاكها وبقيّة الشرق العربى يقدم ٦٥ ٪ . وكانت المحاولة
الثانية بدأ التنقيب عن الغاز والبترول فى هولندا ثم تحت سطح بحر
الشمال وفى التكوينات الجبلية شرق فرنسا ، ولكنهم اكتشفوا أن
استخراج البترول فى تلك المناطق شاق جدا ، ويكلف مبالغ طائلة
تجعل أستغلاله فى معظم الاحيان غير اقتصادى .

وكانت المحاولة الثالثة هي الابقاء على الوقود التقليدى الذى كانت
تعتمد عليه أوروبا حتى اوائل القرن العشرين وهو الفحم الحجرى ،
ولكن - كما تذكر بعض الاحصائيات لا يشكل حتى الان سوى ٤٠ ٪ من
استهلاك غرب أوروبا .

ومن المحاولات الفاشلة التى اتبعتها الدول الغربية للاستغناء عن
بترول الشرق العربى ، سعيها الى استيراد البترول من مصادر جديدة،
كالاتحاد السوفيتى مثلا ، وقد فشلت هذه المحاولة لان الامتيازات
التي تتمتع بها شركات النفط فى الشرق العربى لا يمكن الحصول
عليها فى أى مكان آخر .

وبدون الدخول فى تفاصيل المعاهدات العقود بين شركات النفط
وحكام المنطقة الخاضعين لبريطانيا والتي ادخلت تعديلات على بعضها
وما تمنحه هذه المعاهدات من امتيازات لشركات النفط ، فان هناك
صفات عامة وجوهرية لا زالت تشملها هذه المعاهدات :

- الاحتكار الذى اعطى الشركات الحق المطلق فى اراضى امتيازها .

– ملكية النفط للشركات التي تنقب عنه لا للدول المنتجة كما هو معروف .. أى ان الثروة البترولية ملك الشركة .

– الشـمول حيث تشمل عمليات الشركة وامتيازاتها التنقيب والتسويق والانتاج والتكرير والنقل والبيع .

– المدة الطويلة التى تتمتع بها امتيازات الشركات ، فهى مثلا ٧٥ سنة بالنسبة لقطر تبدأ من عام ١٩٣٢ ، ٦٥ سنة بالنسبة لآبـو ظبى تبدأ من عام ١٩٥٣ ، الكويت ٩٢ سنة بعد ان كانت ٧٥ سنة تبدأ من عام ١٩٣٤ .

– عظم مساحة الامتياز ، فالاتفاقيات الاصلية تشمل معظم اراضى الامارة ان لم تكن كلها ، واستمر الامر كذلك الى ان تنازلت بعض الشركات عن اجزاء من مناطق امتيازها .

بالاضافة الى تسهيلات مثيرة منوعة منها السماح للشركات بانشاء الاجهزة الخاصة بها للنقل والمواصلات واستعمال الراديو واللاسلكى والموانئ ، ولا شك أن من خطورة هذه التسهيلات انها تجعل – وقد جعلت فعلا – الشركة دولة فى داخل دولة ومن هذه التسهيلات أيضا اعفاء الشركات من الضرائب والرسوم الجمركية والتفتيش وغيرها كما ان حدود مراقبة الدولة للشركة من ناحية عملية تكاد تكون معدومة على اعتبار ان النصوص تقول ان السيادة للشركة لا للحكومة .

– ضالة نصيب البلاد المنتجة من الارباح واعتبار ضريبة الامتياز من أصل الارباح ، وفى الحقيقة فلقد كان نصيب الدولة من الارباح باذى الامر ضئيلا ، **لدرجة انه يعطيه صورة واضحة عن مدى الظلم الذى كانت تعيشه البلاد المنتجة** ، فمثلا كانت حكومة البحرين تحصل على ما يعادل (٢٦٢ر٥) فلسا عن الطن الانجليزى الواحد ، وتحصل حكومة الكويت على (٢٢٣) فلسا عند التصدير ..

– انتهاء الاتفاقية من قبل الشركة أمر ممكن اذا ما رأت الشركة ان الاستمرار فى تطبيق الاتفاقية أمر غير مقبول ، او اذا لم تجد النفط بكميات تجارية ، أما حق الحكومة فى انتهاء الاتفاقية فلا يتم الا بشروط محدودة كفشـل الشركة فى تطبيق النصوص أو العجز عن الوفاء بالالتزامات المالية ، وبالإضافة الى هذه الصفات فان طريقة التحكيم

التي تشملها الاتفاقات والتي تتلخص في أن يختار كل طرف حكما ، ويختار المحكمان بدورهما حكما أو يختاره المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي أو محكمة العدل الدولية ، فان هذه الطريقة تثبت بوضوح ان سيادة الامارات غير معترف بها على الاطلاق . ومن جميع الصفات التي استعرضناها نجد مدى الغبن الواقعة فيه « حكومات المنطقة » ومدى الاستغلال الذي تمارسه الشركات نتيجة هذه الامتيازات .

وإذا ما انتقلنا الى الاهمية العملية لنفط الخليج العربي من حيث الاحتياطي والانتاج ، هذان الجناحان اللذان يحددان مركز النفط في الخليج وقيمه الدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، فان الارقام تقول ان كميات الاحتياطي المقدرة عام ١٩٦٣ في هذه المنطقة حوالى ١٢ مليون طن اى حوالى ٥٠ ٪ تقريبا من مجموع احتياطي النفط العربي ، والذي يساوى ٥٦ من مجموع الاحتياطي العالمى . الا أنه من المتوقع أن تكون هذه التقديرات قد زادت خلال الاعوام الثلاثة الماضية نتيجة الاكتشافات الاخيرة فى بعض اجزاء المنطقة مثل المنطقة البحرية بين السعودية والبحرين والمنطقة البحرية فى قطر ، وأبو ظبي . كما ان هذه الارقام قابلة للزيادة وذلك لانه لا زالت فى اراضى ومياه الخليج مناطق من المنتظر ان يتفجر فيها البترول ، كما ان فيها مناطق لا زالت تتدفق فيها فى بدايته وقابل للزيادة السريعة والمفاجئة رغم ان هذه التوقعات خاضعة لسياسة الاحتكارات البترولية التى ترسمها الدوائر الاستعمارية الغربية على ضوء مخططاتها واهدافها السياسية والاستراتيجية انطلاقا من ذلك فاننا نشك أيضا فى أن تكون ارقام الاحتياطي هذه - والتي اعلنتها الشركات - قريبة من الحقيقة !! بل انها ربما تكون اقل من الحقيقة .

وبالنسبة للانتاج فقد ارتفع من حوالى (١١٧) مليون طن عام ١٩٦٢ الى (١٢٦ر٨) مليون طن عام ١٦٩٣ الى (١٤٦ر٧) مليون طن عام ١٩٦٤ ، أى بنسبة ٤٠ ٪ من انتاج البلاد العربية فى ذلك العام وهو ايضا قابل للزيادة نتيجة لاكتشاف النفط فى عمان وزيادة الانتاج خلال العامين الاخرين فى مناطق اخرى من الخليج العربى .

٢ - الثروة الزراعية :

كما ذكرنا انفا فقد كانت الزراعة موردا رئيسيا لبعض إمارات الخليج ، ولكنها أخذت تسير نحو الاضمحلال وخاصة في الاراضى التى ظهر فيها البترول حتى أصبحت الزراعة الان موردا شبه مهممل لدرجة أنه حتى وقتنا الحاضر لم توضع عنها دراسات تحدد مساحة الارض المزروعة وانتاجها ، ونوع هذا الانتاج ومستواه بقصد التعرف على نقاط الضعف ومحاولة تطويرها كمورد رئيسى من موارد الدخل القومى .

وان كانت بعض امارات الخليج تعاني فعلا من قلة مصادر المياه التى هى عماد اساسى تقوم عليها الزراعة الا أن الامارات الاخرى متوفرة فيها هذه المصادر والزراعة رغم انها لا زالت تسير ضمن الطابع والوسائل البدائية الا أنها قائمة وموجودة منذ مدة طويلة وأهم المناطق الزراعية فى الخليج هى البحرين وعمان الداخل ورأس الخيمة والشارقة . وقد قدر تقرير الجامعة العربية المساحة المزروعة فى امارات ساحل عمان (الشارقة ورأس الخيمة) بحوالى خمسة آلاف فدان وفى امارة رأس الخيمة وحدها بحوالى ١٥٠٠ فدان وفى عمان الداخل اكبر من هذه المساحة ولكنها هى الاخرى زراعة بدائية ، وتسير بدون تخطيط ولا عناية ، أما فى البحرين فلا يعرف بالضبط المساحة المزروعة فى معظم اجزاء المنطقة التى تأخذ شكل بساتين (اقطاعات) يملكها أفراد الاسر الحاكمة والاقطاعيين . ويزرع فى المنطقة الخضروات بشكل واسع والفواكه التى يزداد أو يقل عدد أنواعها من منطقة الى أخرى وتصدر بعض الامارات انتاجها الى امارات أخرى .

٣ - الثروة السمكية :

والثروة السمكية فى الخليج من أهم الثروات نظرا لبيئة اماراته البحرية ولكن المشكلة ان الاهتمام بالثروة السمكية من قبل السلطات الحاكمة فى المنطقة كاهتمام هذه السلطات بالزراعة ، ولذلك فقد تقلص عدد العاملين بصيد السمك كما تقلص عدد العاملين بالزراعة وحتى الان فان السمك يباع (سواء ان كثر أو قل) محليا وتصدر بعض المناطق السمك المجفف ونوع آخر من السمك الصغير الذى

يترك ليحف على الساحل الرملي ويستخدم كعلف للماشية وغذاء
للمطيور والدواجن .

ومن عدة سنوات ومشروعات انشاء شركات الصيد وتعليب وتصدير
الاسماك يسمح عنها ابناء المنطقة ولكنها لا زالت دون التطبيق ٠٠
(ففي ساحل عمان مثلا جاء في تقرير الجامعة العربية السالف الذكر
ان الخبراء البريطانيون اعدوا تقريراً عن مصايد الاسماك بالمنطقة وذلك
تمهيدا للنظر في امكان قيام صناعات تجهيز الاسماك ولكن لم يتيسر
الحصول على هذا التقرير) وفي البحرين نشر أخيراً أنه تم الاتفاق
بين حكومة البحرين واحدى الشركات الاوربية على انشاء شركة لصيد
وتعليب وتصدير الاسماك وانه حضر الى البحرين خبراء ومعدات ولكن
حتى الان لم تظهر نتائج عملية للمشروع غير ان بعض الانباء تقول ان
الشركة بدأت او ستبدأ في تصدير الجمبرى أما في الكويت فهناك
الان حوالى ثلاث شركات تصدر الجمبرى الى الخارج .

٤ - المعادن :

رغم ان الانجليز ما انفكوا يدعون منذ سنوات انهم يجرون أبحاث
مختلفة عن المعادن في هذه المنطقة ، ورغم أنه لا توجد حتى الان
دراسات جيولوجية تعدينية عن المنطقة الجبلية في امارات ساحل
عمان ، وعمان الداخل ، الا أن المرء يستطيع ان يرى بعينه المجردة ،
بل وان يلمس بيده كيف ان سلاسل جبال هذه المنطقة زاخرة بالمعادن
والتي لا يحتاج بعضها الى جهاز علمي تحليلي لاكتشافها ، كما هو
الحال مثلا بالنسبة لسلسلة الجبال الممتدة من (مسافي) الى خورفكان
ثم الى مسقط فهذه السلسلة لا شك انها تحوى - كما يرى بوضوح -
الرغام والاسمنت والحديد وغيرها من المعادن ٠٠ ومثل ذلك جبال
أخرى في عمان الداخل التي ذكر أكثر من كاتب أجنبي وعربي أنه
ثبت وجود المعادن التالية فيها بالاضافة الى البترول : الحديد ،
الكبريت ، القصدير ، السماد الطبيعي ، الملح ، المياه المعدنية ٠٠ ولكن
جميع هذه المعادن ليست مستغلة ، والملاحظ ان بريطانيا تقف بشدة
أمام أى محاولة لاستغلالها فهي مثلا قد رفضت فى عام ١٩٦٦ طلبا
لحاكم رأس الخيمة بإنشاء مصنع صغير لاستغلال الاسمنت من جبال
امارته وفى نفس الوقت فان الاشاعات كثيرا ما تنتشر بين سكان

الإمارات عن شحن الانجليز لهذه المعادن (الخام) الى خارج امارات الخليج دون علم سكان أو حكام المنطقة . وليس بمستبعد ان بريطانيا تكرر الطريقة التي اتبعتها في حضرموت حين استمرت بضع سنوات تشحن بالطائرات مادة « الثورانيوم » التي يستخرج منها اليورانيوم المستعمل في صناعة القنابل الذرية وتبيعها الى أمريكا تسديدا لديون أمريكا: عليها تحت ستار انها تنقل عينات من تربة صحراء حضرموت الى معاملها في لندن لترى ما اذا كانت تحتوى على البترول ام لا ؟! حتى كشفت مجلة « لايف الامريكية » هذا السر .

٥ - التجارة :

لقد جعل مركز الخليج الجغرافى اماراته مناطق تجارية هامة منذ قديم الزمان وقبل ظهور البترول كانت التجارة تشكل ركنا هاما فى موارد المنطقة ، وحرفة رئيسية من حرف أبنائها (التجارة الى الهند وافريقيا) وتعتبر موانئ البحرين ودبى ومسقط (حتى الان) من الموانئ الهامة فى حركة تجارة الترانزيت ولكن دخولها الاقتصادية ليست كبيرة لانها اما موانئ حرة أو شبه حرة ، ففى ميناء سلمان فى البحرين مثلا هناك منطقة حرة يضع فيها التجار بضائعهم التى يشترونها من الخارج ويعيدون تصديرها دون أية ضريبة وقد بلغت قيمة البضائع التى دخلت عن طريق هذا الميناء فقط -فى احدى السنوات (كما صرح الرسميون) ٢٩ مليون جنيه استرلينى وكان بإمكان السلطات ان تحصل على دخل محترم من رسوم هذه البضائع ولكن الغريب ان هذه السلطات عذما تشعرون ان ايرادات الميناء قد زادت تعمد فى الحال الى تبديل وتنزيل التعريفة الجمركية فمثلا كانت الرسوم المفروضة على طن البضائع المارة (الترانزيت) هى ٣٢ روبية ولكن السلطات ما لبثت ان خفضتها الى ١٧ روبية تنزل بدورها الى ٢٠ روبية فى حال زيادة وزن البضاعة عن ٥٠٠ طن، وتقدر التقارير الرسمية فى البحرين دخل الجمارك بمليونين ونصف من الدنانير (حوالى ثلث الميزانية العامة) أما فى دبى فقد قدرت قيمة البضائع المستوردة بـ ١٣ مليون جنيه استرلينى ، أما الصادرات والمعاد تصديره بحوالى ٢ مليو جنيه وقدردت الرسوم الجمركية بحوالى ١/٢ مليون جنيه استرلينى . اما عن التجارة فى الداخل فليست هناك صرائب مسجلة تذكر .

وهكذا نجد ان المنطقة مليئة بالثروات ولكنها أما مهملة أو مجمدة
عدا البترول الذى يركز عليه الاستعمار على أساس انه الثروة الوحيدة
فى البلاد التى لم يكتشف فيها البترول فانه يحاول ان يوهم حكامها
وشعبها انهم يعيشون بوجوده وبما يدفعه لحاكمهم الاجير . .

رابعاً - الوجود الاستعماري :

فى مجال استعراضنا للوضع الراهن فى المنطقة تحدثنا حتى الان
عن الاساسين اللذين يعتمد عليهما الاستعمار فى تثبيت هذه السياسة
. . ثم التركيب الاجتماعى فى المنطقة واخيراً - وفى مقابل ذلك
ثروات المنطقة الاقتصادية . . ولاستكمال رسم صورة الوضع الراهن
نرى انه لا بد من الحديث - ولو سريعاً ايضاً عن الاستراتيجية التى
اعتمد عليها الاستعمار فى تثبيت وجوده فى هذه المنطقة حتى الان . .
ثم دور القوى الاجنبية الاخرى فى هذه الاستراتيجية الاستعمارية .

يتركز الوجود البريطانى - الذى يحتل منطقة الخليج العربى منذ
اكثر من مائة وخمسين عاماً - على استعمار يعمل لابقاء نفوذه اطول
مدة ممكنة وهذا النفوذ الاستعماري يهدف الى استنزاف ثروات المنطقة
وعلى استخدام **المواقع الاستراتيجية** فى هذه المنطقة كقواعد عسكرية
وممرات يحمى من خلالها نفوذه الاستغلالى فى الخليج والمناطق
المجاورة فى آسيا وافريقيا .

ولتحقيق هذه الاهداف وترسيخ هذا النفوذ يستخدم الاستعمار
عدة وسائل سياسية وعسكرية ، كما يستغل الاوضاع الاقتصادية
والاجتماعية لتحقيق اغراضه . وهذه الوسائل والاضاع هى الركائز
التي تقوم عليها **استراتيجية الاستعمار** فى المنطقة . . ففى الناحية
السياسية - رسخ الاستعمار التجزئة بعد ان قسم المنطقة الى مجموعة
من «الدويلات» الصغيرة والتي لا يزيد حجم بعضها عن قرية وذلك
بعد ان احتل هذه المنطقة جزءاً جزءاً وفرض عليها معاهدات ثنائية
وجماعية ثبت من خلالها هذا الواقع المجرأ ولم يكتف بذلك بل أنه اخذ
خلال السنوات السابقة يعمل بدأب من أجل المحافظة على هذا الوضع
تنفيذا لما تقتضيه مصالحه الاقتصادية واستراتيجيته العسكرية
والسياسية وعمل لذلك على تغذية وتشجيع الحروب القبلية والخلافات
العائلية بين امراء هذه الاجزاء تدعيماً منه لهذه التجزئة .

كما استخدم مجموعة من العملاء الذين استطاع أن يسميهم فى الطريق الذى يرسمه لهم ، واستخدموا لتنفيذ مخططاته واستغلهم كواجهات ينفذ من ورائها ما يريد تنفيذه من اهداف ، ويمنعون عنه النعمة الشعبية التى كثيرا ما تضطرم على الوضع الاستعماري .

ولقد كانت المعاهدات التى عقدها الاستعمار البريطانى مع هؤلاء **الحكام التى فرضها عليهم وعلى** شعب المنطقة فرضا بالقوة العسكرية كانت هذه المعاهدات الجائرة هى التى استخدمها الاستعمار كمنطلق **لتوسيع وترسيخ نفوذه فى** المنطقة فهى فى نفس الوقت التى قسمت المنطقة الى دويلات صغيرة وجعلت كل دويلة فى وضع ضعيف مهدد لا تستطيع الصمود او البقاء لوحدها أمام أية قوة ، وبالتالي ربطت هذا البقاء بوجود الحماية والدعم الاستعماريين بالاضافة الى ذلك فانها اعطت الاستعمار امتيازات فى التصرف المطلق فى جميع أوجه ومجالات المنطقة وبالأذات الاقتصادية والسياسية منها بحيث لا يستطيع اى حاكم منطقة ان يتصرف فى أى شىء داخل منطقته او يقيم اى علاقة مع أية جهة خارج دويلته الا بموافقة سلطات الاستعمار البريطانى ومع ذلك فلا زال الاستعمار ينفى ان يكون هذا الوضع استعمارا ، ويتشدد ان هذه الامارات مستقلة داخليا وانه ليس الا حارسا لصد الطامعين الذين يأتون اليها من الخارج ولا تربطه بشيوخ هذه المنطقة سوى اتفاقيات صداقة . ومن المستحسن فى هذا المجال ان ننقل بعض من نصوص هذه المعاهدات لنرى مدى زيف هذه الادعاءات الاستعمارية .

جاء فى المعاهدة التى وقعها شيخ البحرين سنة ١٨٨٠ « أنا الشيخ عيسى بن على آل خليفة سيد البحرين الزم نفسه ومن خلفنى فى حكومة البحرين بالامتناع عن الدخول فى مفاوضات او ابرام معاهدات من اى نوع ومع اى دولة غير الدولة البريطانية . » وفى معاهدة سنة ١٨٩٢ « الا أبيع أو أرهن أو اتنازل عن أى جزء من أراضى البحرين الا للحكومة البريطانية . » وفى تعهد سنة ١٩١٤ « أؤكد اذا كان احتمال للحصول على البترول فى منطقتى فأننى لن استثمرها بنفسى ولن افاتح أحد بخصوصها بدون مشورة المستشار البريطانى وبعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية السامية . »

ونصوص مشابهة حصل عليها الاستعمار البريطانى فى بقية اجزاء

الخليج •• فى نفس الفترة تقريبا • ورغم ان هذه المعاهدات وقعتها أمير أو شيخ عن نفسه وانها لا تلزم شعب المنطقة ، الا أنها مع ذلك فرضت قسرا وبقوة الحديد والنار فرض القوى على الضعيف وبذلك فهي من وجهة نظر اتفانون النولى باطلة حسب نص المادة (١٠٣) من ميثاق الامم المتحدة •

ولتنفيذ مخططاته السياسية اعتمد الاستعمار على جهاز من الموظفين السياسيين موزعين فى امارات الخليج باسماء والقباب مختلفة كمقيمين سياسيين ومعتمدين ، ومستشارين •• وعلى رأس هذا الجهاز « المقيم السياسى البريطانى فى الخليج » ومقره البحرين ، وكان قبل ذلك فى مسقط وهو يسمى أيضا زيادة فى هيئة وقوة نفوذه رئيس الخليج ، ويشرف هذا المقيم البريطانى على تنفيذ السياسة الاستعمارية البريطانية فى جميع امارات الخليج وعمان بواسطة المعتمدين الانجليز فى البحرين ودبى ومسقط ، والمستشارين الانجليز فى جميع الامارات بدون استثناء ، وبدون الدخول فى تفاصيل مهمات هؤلاء الموظفين الانجليز فانهم يرسمون السياسة الداخلية والخارجية لكل امارة وفق ما تقتضيه المصالح البريطانية ، وما تقره الاستراتيجية الاستعمارية •

وفى الناحية العسكرية يعتمد الاستعمار فى حماية وجوده اولا على مجموعة من القواعد العسكرية الجوية والبرية والبحرية ، موزعة فى عدة مناطق من الخليج تبعا لاهمية كل منطقة استراتيجيا واقتصاديا ، وقد جعل بعضها رئيسية وضرورية بالنسبة لوجوده والبعض الاخر فرعية ومرتبطة عسكريا بهذه القواعد الرئيسية • وهذه القواعد هى - فى البحرين - قاعدة المحرق الجوية ، قاعدة الجفير البحرية ، قاعدة الهملة البرية مطار الصخير وهو مطار سرى يستخدم للطوارئ •

وفى عمان الساحل والداخل هناك قاعدة الشارقة الجوية ، قاعدة معمر الجوية ، ثم مجموعة من القواعد الصغيرة والمعسكرات مثل قاعدة بيت الفلج والعذيبية وصحار وصحم وسويق وثم قاعدة البوريمى ومعسكر الدقم (جميع هذه القواعد والمعسكرات تابعة لاقليم مسقط) •

أما فى عمان الداخل فهناك قاعدة كبيرة برية فى نزوى ، وقاعدة جوية على سفح الجبل الاخضر وأكثر من معسكر فى منطقة جعلان ، وقاعدة بحرية صغيرة فى أرخبيل (خورجرامه) بمنطقة رأس الحد

وهناك معسكرات اخرى فى منطقة الشرقية ، والظاهرة التى بها قاعدة فى «عبرى» مع مراكز عسكرية أخرى ٠٠ أما فى عمان الساحل فبالإضافة الى قاعدة الشارقة الجوية والبرية فهناك قاعدة صغيرة فى «المنامة» بأماره عجمان ، ومعسكرات فى كل أمارات ابو ظبى وأم النقيوين ورأس الخيمة والفجيرة . هذا بالإضافة الى بعض قطع الاسطول البريطانى التى تجوب مياه الخليج باستمرار والتى من مهامها التحرك الى اى منطقة تهدد فيها المصالح الاستعمارية من قبل اى قوى داخلية او خارجية وخاصة تلك المناطق التى ليس فيها قواعد عسكرية كقطر مثلاً . وتطوق هذه القواعد امارات الخليج من جميع الجهات ومن الوسط أيضا . وتكمل القاعدة البريطانية فى صلالة بظفار عملية التطويق هذه وتتبع القواعد القيادة البريطانية للشرق الاوسط التى انتقلت بعد الاستقلال من عدن الى البحرين - مع بداية تنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة شرق السويس - والتى لها فروع رئيسية فى البحرين ومسقط والشارقة .

ويعتمد الاستعمار ثانياً بالإضافة الى هذه القواعد العسكرية على جهاز من الموظفين والقادة العسكريين فى كل اماره من امارات الخليج يتولون حماية الوجود ، والمصالح الاستعمارية من اى تهديد داخلى ويمارسون عمليات تعسف وازهاق ضد المواطنين بهيمنتهم على اجهزة «الامن» وعصابات المباحث والمخابرات ، فهم يقومون باعتقال وسجن وتشريد المواطنين بحجة المحافظة على أمن البلاد واستقرارها ، وهذه الاجهزة الاستعمارية السياسية والعسكرية لا تقوم فقط بفرض جو من الارهاب والتنكيل بالمواطنين بل تقوم بتنفيذ المؤامرات الاستعمارية التى تستهدف عروبة هذه المنطقة ووحدتها .

وفى الناحية الاقتصادية وهى العمود الفقرى للوجود الاستعمارى فى هذه المنطقة يستغل الاستعمار ثروات هذه المنطقة أبشع استغلال ، وتستهلك القواعد العسكرية واجهزة «الامن» هذه جزءا كبيرا من ثروة المنطقة لان معظم ما ينفق على هذه القواعد يأتى من ثروة المنطقة المقامة عليها وما تدفعه بريطانيا لبعض المناطق الفقيرة من مبالغ صورية كإيجار لبعض هذه القواعد ليس الا للتمويه وامتصاص النقمة الشعبية من ناحية ولتأكدتها بأن هذه المناطق لا يمكنها أن تساهم بأى حال من الاحوال فى نفقات هذه القواعد من ناحية اخرى ٠٠ وقد بلغ ما يصرف

على اجهزة الامن فى بعض المناطق ضعف ما يصرف على التعليم
ويضعف الاستثمار وباستمرار المبالغ المرسودة لهذه الاجهزة والمأخوذة
كلها من ثروات المنطقة نفسها .

واذا ما تركنا جانبا سياسة الاستثمار فى استغلال ثروات المنطقة
حسب مقتضيات سياسته الاقتصادية فاننا نرى أن شركات البترول
تشكل جانبا من الاستثمار الاقتصادى والجهة التى تمارس عملية
الاستغلال لهذه الثروة الهامة وذلك لان هذه الشركات جزء من الاستثمار
تتقيد بأوامره وهى ان تفرغت وتنوعت اسماؤها فانها فى الاساس
واحدة .

وتلعب معاهدات الاحتلال دورا فى عملية استغلال ثروات المنطقة
الاقتصادية لانها تحصر استثمار هذه الثروات فى الدولة الاستعمارية
وحدها ومن ترضى عنه كما انها « تحصر اقامة اية علاقات اقتصادية او
سياسية مع اى دولة أخرى غير بريطانيا » .

وتعتبر خرافة الاحتياطي من الاموال المجمدة وسيلة أخرى من
وسائل استغلال هذه الثروات فى الوقت الذى تعاني معظم هذه
المناطق الازمات الاقتصادية ويقاسى المواطنين فيها من الفقر والجهل
نجد ان الاستثمار يستثمر هذه الثروات المرسودة أسما لحكومات هذه
المناطق فى تغذية وتنمية مشاريعه العمرانية والعدوانية بل حتى فى
حل ازماته الاقتصادية ويقول مثلا أحد المطلقين فى البحرين أن
بريطانيا قد ارغمت حكومة البحرين على اصدار عملتها الجديدة
الدينار البحرينى بسرعة ، رغم توقيع البحرين على بيان حكام الخليج
الذى جاء فيه أنهم - اى الحكام - اتفقوا على اصدار عملة موحدة باسم
« ريال الخليج العربى » وذلك كى تستغل بريطانيا غطاء الذهب للعملة
الجديدة فى مساعدتها على حل أزمته الاقتصادية والتى كانت ايامها
لم تتأزم بالدرجة التى هى عليها الان وكان العجز فى احتياطي الذهب
احد مظاهر هذه الازمة الاقتصادية .

وتشكل العناصر الاجنبية (وعلى رأسها الايرانيون) التى يسهل
لها الاستثمار عمليات الدخول والتركز فى المنطقة تشكل هذه العناصر
جزءا من الاستراتيجية التى يعتمد عليها الاستثمار فى اطالة أمد بقائه
على ارض الخليج وهى وأن كان لها نصيبا فى نهب ثروات هذه المنطقة

فان خطورتها أكبر وأبعد من ذلك . فما هو واقع هذه العناصر
الاجنبية فى الخليج العربى ؟

خامساً - المتسللون والمهاجرون الايرانيون :

قلنا فى فصل سابق ان ايران بما تنفذه من مخططات داخل امارات
الخليج ، بالتعاون مع بريطانيا واسرائيل ثم امريكا أخيراً قد نقل
ادعاءاتها من مجال المذكرات والاحتجاجات والمؤتمرات الى عمل منظم
يمتد الى مجالات مختلفة ، ويتخذ الوسائل العسكرية والسياسية
والاقتصادية طريقاً لتحقيق هذه الاطماع عملياً .

وقبل أن نتعرض لهذه المخططات التى تنفذها الشبكة الاستعمارية
الطامعة لا بد من استعراض كثافة ونفوذ المتسللين الايرانيين فى
امارات الخليج بغرض تبيان مدى خطورة المخططات التى يشتركون
بنصيب الاسد فى تنفيذها .

ليست هناك احصائيات ثابتة عن عدد الايرانيين فى امارات الخليج
يمكن الاعتماد عليها فى أى تقييم ولذلك فسنحاول أن نقدر عددهم فى
كل منطقة على حدة على ضوء معلوماتنا الخاصة وكى نستطيع ذلك
سيمكون لزاماً علينا أن نتعرض الى الوسائل التى يتبعونها فى تسللهم
ودخولهم الى امارات الخليج ، ثم كيف ؟ وبالاغتماد على من . . يكونون
حياتهم فى هذه الامارات ؟

ففى البحرين التى يبلغ عدد سكانها - حسب آخر احصائيات رسمية
أجريت فى عام ١٩٦٥ (١٨٢٢٠٣) ذكر نفس الاحصاء ان عدد
الايرانيين (٧٢٢٣) أى بنسبة ٤ ٪ من السكان وبعيداً عن الخوض فى
المغالطات الكثيرة التى وردت فى ذلك الاحصاء الذى يبين أن نسبة
زيادة السكان ٢٧ ٪ وهى نسبة خيالية وغير معقولة . وبدون الخوض
فى هذه التفصيلات فان (٧٢٢٣) نسمة لا يشكلون الا جزءاً من
الايرانيين فى البحرين وهم بالتحديد الايرانيون الذين يحملون جوازات
رسمية من حكومتهم ودخلوا البحرين بطريقة شرعية . ومع ذلك فان
هناك مغالطة وردت فى الاحصاء لا يمكن تجاهلها وهى أن الاحصاء فى
مقارناته التى اتبعها بين أرقام احصاء ١٩٥٩ وأرقام الاحصاء ١٩٦٥ لم
يذكر عدد الايرانيين فى ١٩٥٩ وبالرجوع الى تقرير حكومة البحرين

الاحصائي الذي صدر فى ذلك العام نجد أنه ذكر أن عدد الايرانيين كانوا (١٢٥٠٠) نسمة وبنض النظر عن عمليات التسلل والهجرة الواسعة التى يقوم بها الايرانيون الى البحرين فان السؤال الذى يطرح فى هذا المجال هو أين ذهب (٥٢٧٧) ايرانيا ؟ وهو العدد الذى نقص بين احصاء ٥٩ واحصاء ٦٥ . هل هاجروا من البحرين ؟ وبالعكس أن عملية التسلل والهجرة كما قلنا تزداد يوما بعد يوم . اذا هل ماتوا جميعا ؟ غير معقول واذن لم يبق غير طريق واحد أستوعب كل هذا العدد من الايرانيين ، وهو طريق التجنيس حيث شملت هؤلاء عمليات تجنيس واسعة حولتهم الى بحرينيين بالتجنس .

ومن هذه الحقيقة المرة يمكننا أن نقول ان البحرين رغم أنها الامارة الوحيدة من امارات الخليج التى يجرى فيها احصاء رسمى كل ست سنوات باستثناء الكويت الا أن هذه الاحصائيات لا يمكن الاعتماد عليها كحقائق لمعرفة عدد الايرانيين الحقيقي لثلاثة أسباب رئيسية هي :

١ - ان المهيمنين على الاوضاع فى البحرين هم الانجليز ، وبمقتضى مصالحهم المشتركة مع الايرانيين فان من المشكوك فيه أنهم يذكرون العدد الحقيقى للإيرانيين فى البحرين فيما يذيعونه من بيانات عن هذه الاحصائيات .

٢ - ان الاحصاء لا يشمل عادة الا الذين دخلوا البلاد بصفة رسمية ويحملون جوازات سفر وأقامات صالحة من بلادهم وانه بذلك لا يشمل الايرانيين المتسللين الذين يدخلون البلاد بطرق غير مشروعة وبالتهريب ، كما أنه لا يشمل الايرانيين الذين يحملون جوازات مزورة من امارات الخليج الاخرى وخاصة امارات ساحل عمان حيث تباع الجوازات العربية هناك كالبضاعة .

٣ - أن عددا كبيرا من الايرانيين يتجنسون كل عام بالجنسية البحرينية بطرق شتى وبذلك فان الاحصاء يضعهم ضمن البحرين . ومن هنا فانه لا يمكن الاعتماد على هذه الاحصائيات الرسمية فى معرفة عدد الايرانيين الحقيقيين فى البحرين .

وبالاستناد الى الاحصاءات الرسمية يتضح لنا ان عدد الايرانيين فى البحرين هو (١٢٥٠٠) نسمة فاذا أضفنا لهم عدد الايرانيين المتسللين والذين يحملون جوازات سفر من امارات الخليج العربى

المزورة ، والذين يدخلون تحت اسماء تمويلية مختلفة كالتجار الذين يدخلون عن طريق الميناء بشكل شرعى ولكن بدون جوازات سفر ، وسمة الدخول الوحيدة التى يدخل بها هؤلاء التجار هى بصفة أكياس من البصل أو عدة رؤوس غنم وعندما يصلون الميناء يبلغون السلطات انهم تجارا جاءوا لبيعون ما لديهم من بضاعة ثم يعودون وحسب القوانين المتبعة يسمح لهم بالنزول وما ان تطأ اقدامهم ارض البلاد حتى يختلفون ٠٠ وهذه الطريقة يتبعها المسلمون الايرانيون فى قطر ايضا فاذا وضعنا فى اعتبارنا كل هؤلاء الذين يقدر عددهم بحوالى عشرة الاف نسمة فقد أمكننا أن نقول ان عدد الايرانيين فى البحرين لا يقل عن ثلاثين الف نسمة .

أما فى قطر فان الاحصائيات الواردة فى السجلات الرسمية بدائرة الهجرة والجوازات تقول ان الذين دخلوا قطر من الموانئ وتحت سمع وبصر وبموافقة المسؤولين الرسمية خلال أربع سنوات فقط أكثر من الذى قدرناه للايرانيين فى البحرين وبالتحديد (٤٦٥٠١) ايرانيا وهذه تفاصيل الاحصائية :

السنة	كيفية الدخول	بجواز إيراني	بدون جواز	بجواز عربى مزور	المجموع
١٣٨٠	٢١٣٧	٨١٢٧	٥٣٩٨	١٥٦٦٢	
١٣٨١	١٢٢٩	١٥٤٧	٤٠٩٠	١٦٨٦٦	
١٣٨٢	٨٩٠	٢٩٤٥	٣٣٨٧	٨٢١٣	
١٣٨٣	٥٣٢	٣٣٢٧	٢٨٩١	٦٧٦٠	
المجموع	٤٧٧٨	٢٥٩٥٦	١٥٧٥٧	٤٦٥٠١	

واذا ما أخذنا الشهور كمدة أقرب الى تقدير نسبة الدخول من الموانئ الرسمية أيضا فاننا نرى أنه دخل بنفس الوسائل (٧٨٥٤) ايرانيا خلال ستة شهور من سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١م) فقد دخل فى شهر رجب (٨٧٨) ايرانيا وفى صفر (١١٠٠) وفى جمادى الاول (٢٠٨١) وجمادى

الثانى (١٥٢٦) وفى ربيع الاول (٨٤١) وفى ربيع الثانى (٥٩٨) •

وهذه الارقام قاصرة على الذين يدخلون قطر عن طريق الاماكن المسموح بالدخول منها كالمطار والموانئ أما الذين يدخلون عن طريق التسلسل خفية بوسائل التهريب المختلفة فانه مما لا شك فيه ان عددهم لا يقل عن ١٥ الفا وفترات ازدياد وانخفاض عمليات التسلسل يمكن ادراكها من خلال الارقام السالف ذكرها (كما يقول قطرى مطلع على عملية الهجرة فى قطر) ففى السنة التى يزيد فيها رقم المهاجرين (٨٠ - ٨١ مثلا) فانه يعنى ان المسؤولين فى دائرة الهجرة قد اصدروا تعليماتهم بفتح باب الهجرة للايرانيين على مصراعيه ، وفى السنة التى يقل فيها رقم المهاجرين (٨٢ - ٨٣ مثلا) فانه يعنى ان المسؤولين فى نفس الدائرة قد عمموا على موظفى المطار والموانئ بتشديد اجراءات الدخول على هؤلاء المهاجرين وبالتالي ينتقل هؤلاء المهاجرين الى الدخول عن طريق التسلسل الغير منظور من الاماكن الغير مسموح بالنزول فيها وعلى طول سواحل قطر هناك أبواب كثيرة مفتوحة لاستقبال هؤلاء المتسللين ••

وعن كيفية دخول هؤلاء الايرانيين من الموانئ بدون جواز سفر فانها تتم كما يلى :

١ - يصل المركب الذى يقل عددا من الايرانيين يتراوح بين المائة والمائتين وخمسين راكبا وما ان يرسو فى الميناء حتى يتقدم اليهم مجموعة من الكفلاء المعروفين والذين لا يشترط فيهم غير تمتعهم بالجنسية القطرية ويختار كل منهم عددا من الركاب ثم يملأ البيانات فى ورقة الكفالة الرسمية • هذه البيانات التى تحتوى على عدد المكفولين وجنسياتهم واسم وشهرة الكفيل وتعهده بان يكون الكفيل مسئولا عن سلوكهم داخل قطر ثم يدفع الكفيل رسوم نزولهم عن كل شخص ثلاث او خمس روبيات أما أسباب الكفالة فهى ان يكون القادمون تجار مواشى ومجداد •• الخ أو بحجة حاجة الكفيل لهم للعمل لديه كايدي عاملة •

٢ - وما ان ينزلوا الى البلد حتى يمنحوا اقامة مؤقتة من دائرة الهجرة والجوازات ثم اقامة دائمة تحت ستار حاجة البلاد اليهم « كايدي عاملة » !!!

٣ - تتم هذه الاجراءات فى سهولة وسرعة مذهلة بحيث يبدو واضحا أمام أى مراقب ان هناك شبكة تديرها تبدأ من كبار المسؤولين فى دائرة الهجرة الى المسؤولين فى الجمارك والموانئ الى مجموعة الكفلاء الذين جميعهم ايرانيون متجنسون بالجنسية القطرية من كبار هؤلاء الكفلاء على سبيل المثال سليمان حاجى حيدر لارى وأولاده وعبد الرضا اسماعيل اشكنانى وحسين درويش كراشى ومحمد صادق وخليل لارى وهاشم واسماعيل أبناء فرج هاشم انصارى ٠٠ وغيرهم كثيرون ٠٠

٤ - وبالإضافة الى ذلك فان فى تشريعات الهجرة والاقامة ما يحمى دخول هؤلاء المهاجرين ويجعل من دخولهم الى قطر عملا قانونيا وشرعيا فالفقرة (د) من المادة الاولى فى تشريعات الهجرة والاقامة تقول « يعفى من سمة الدخول لقطر - وحتى بدون جواز سفر نظرا لحاجة البلاد للعمال - رعايا البلدان العمالية المتصالحة وايران لكنهم يلزمون بتقديم كفيل يعرفهم ويتحمل مسئولية ما يجرى منهم من حوادث غير مرغوبة فى البلاد ثم تصرف لهم أوراق اقامة من دوائر الهجرة والجوازات لحين اشعار آخر » .

٥ - ومن اجراءات التشديد على دخول هؤلاء المهاجرين الايرانيين التى تصدرها دائرة الهجرة فى قطر ما حدث عندما قامت بعثة الجامعة العربية بزيارة هذه البلاد ففى ايامها أصدر مدير دائرة الهجرة تعميما الى موظفى الجوازات فى المطار والموانئ حاول ان يظهر فيه مدى حرص حكومة قطر على منع الهجرة الايرانية الى قطر وقد جاء فى ذلك التعميم ما ملخصه « انه يجب على موظفى الجوازات الا يسمحوا بالدخول الى البلاد بدون جوازات سفر الا لسكان سواحل ايران فقط ، وان يطالبوا سكان داخل ايران بابرار جوازات سفرهم !! » وكان مدير الجوازات يريد ان يبرر هذا الاجراء لو سئل عن مغزاه ان سكان سواحل ايران معظمهم عرب ولن يجد من يذكره بعملية «الفرسنة» التى قامت بها الحكومات الايرانية لهذه السواحل منذ عشرات السنين ٠٠

أما عن كيفية دخول المتسللين الايرانيين عن طريق السواحل فانها تتم بوسائل مختلفة تنضوى كلها تحت عملية تهريب البشر وتشارك فيها مراكب الصيد التى تعمل فى الخليج حيث يسهل لهم أصحاب هذه المراكب النزول الى سواحل قطر بعد عملية تمويه بصفتهم بحارة

وصيادين سمك . وهناك أيضا وسيلة تهريب مباشرة تقوم بها مراكب وسفن متخصصة فى تهريب هؤلاء الايرانيين من سواحل ايران الى سواحل قطر البعيدة عن المراقبة . .

وبعملية حسابية بسيطة نجد أن الايرانيين يشكلون غالبية فى قطر فعدد أفراد القبائل من سكان قطر العرب يقدرون بحوالى عشرون ألف نسمة وإذا قدرنا بقية العرب المهاجرين من الدول العربية الى قطر بفرض العمل - وهم اناس غير مستقرون - بحوالى اثنا عشر الفا على أبعد تقدير فاننا نخرج بنتيجة ان عدد سكان قطر من العرب حوالى (٣٢) ألف نسمة أما بالنسبة للايرانيين فان المهاجرين خلال اربع سنوات فقط (٤٦٥٠١) نسمة وقدرنا عدد المتسلسلين برقم متواضع هو (١٥٠٠٠) نسمة والايرانيين المتجنسين بالجنسية القطرية نقدرهم أيضا برقم متواضع هو (٥٠٠) نسمة ولنفرض ان عددا مائثا للعدد الذى دخل خلال السنوات (٦٤ - ٦٥ - ٦٦) قد هاجر من قطر فان عدد الايرانيين فى قطر الان لا يقل عن (٥٨) ألف نسمة وهو عدد كما هو واضح يساوى ضعف عدد السكان العرب فى قطر .

أما فى الكويت فقد جاء فى احصاء السكان سنة ١٩٦١ أن عدد الايرانيين (١٨٢٤٨) نسمة أى بنسبة (٥٧ ٪) من عدد السكان . وفى احصائية اصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سنة ١٩٦٣ عن الاجانب فى الكويت ان الايرانيين بلغوا ٣٠ الفا وتقول نفس الاحصائية ان عدد الايرانيين قد زاد عام ٦٣ عنه فى عام ٦٢ بنسبة ٩٣ ٪ !

ورغم أن وجود القوانين التى تضع شروطا قاسية لدخول واقامة الاجانب فى الكويت ، والحملات التى تشنها وزارة الداخلية على الذين دخلوا البلاد بطرق غير شرعية ورغم القرار الذى صدر فى عام ١٩٦٥ فمنع دخول الايرانيين الذين يحملون جوازات امارات الخليج العربى المزورة . رغم ذلك كله فان عمليات تسلل الايرانيين الى الكويت تتم بأعداد كبيرة وواسعة ، وقد صرح أكثر من مرة المسئولون فى وزارة الداخلية الكويتية أن من لا تتمكن قوى الامن من القبض عليهم من هؤلاء المتسلسلين الايرانيين يساوون ثلاثة اضعاف الذين يقبض عليهم والملاحظ فى هذا السبيل ان حكومة الكويت لا تكافح عمليات التسلل هذه بالجدية المطلوبة ، ومعروف بصورة شبه مؤكدة ان هناك عناصر

مسئولة في وزارة الداخلية تأخذ عمولة عادية على تهاونها المقصود في مكافحة التسلسل الايراني بصورة جدية ففي حين تتولى هذه العناصر في وزارة الداخلية طرد ابناء الدول العربية في الكويت في حركة دائمة ومستمرة يفض النظر في معظم الاحيان عن المتسلسلين الايرانيين كما أنه رغم شعور حكومة الكويت بخطورة عمليات التسلسل الايرانية والاعداد الكبيرة التي تدخل في كل دفعة الا أن عملية مراقبة الشواطئ وسيطرة دوريات خفر السواحل عليها لا زالت ضعيفة دون المستوى المطلوب ومن هنا فاننا لو أخذنا نصف نسبة زيادة المتسلسلين الايرانيين في الكويت بين عامي ٦٢ ، ٦٣ ٩٣ ٪ كنسبة تقديرية لتزايد عدد الايرانيين بالكويت لامكننا أن نقول ان عددهم الآن لا يقل عن ٦٥ الفا .

أما في امارات ساحل عمان (السبع) فان كثافة وجود المتسلسلين الايرانيين تختلف من امانة لآخرى ففي حين تزداد كثافتهم بصورة واضحة في كل من دبي والشارقة وابو ظبي ورأس الخيمة يبدون أقل كثيرا في امارات عجمان وأم القيوين والفجيرة وتعتبر دبي القاعدة والملاذ لسعيول هؤلاء المهاجرين والمتسلسلين وتعتبر سواحل هذه الامارات بصفة عامة مناطق مفتوحة للمتسلسلين ولكن الواضح هنا بالنسبة لهذه المنطقة ان عمليات الهجرة تفوق عمليات التسلسل بكثير ورغم أنه لم تحدث في هذه المنطقة حوادث من الاهمية بحيث تعطى صورة عن كثافة عدد الذين يتسلسلون في الظلام من السواحل المفتوحة الا أن عمليات الهجرة العادية بالنسبة لمن يريدون دخول المنطقة أسهل وأوفر اقتصاديا من عمليات التسلسل أما السبب الاساسي والاهم في هذا المجال فهو أنه ليس هناك أية قوانين او اجراءات تضيق أو تعيق عمليات الهجرة بل بالعكس فان سلطات امانة مثل دبي تعتبر ازدياد الهجرة الى دبي موردا اقتصاديا للامارة لا بد من تشجيعه فهو يحقق (حسب منطق السلطات هذه) مكسبين في وقت واحد : أن كل مهاجر سيدخل سوف يدفع رسوم دخوله خمس أو عشر روبيات ، وانه بدخوله البلاد سوف يشتري ويبيع في السوق المحلية وبذلك فسيساعد على أتعاش هذا السوق اقتصاديا !

ومن هنا فان الذي يدخل عن طريق الميناء في دبي ليس مطالب بابرار جواز سفره بقدر ما هو مطالب بدفع رسوم دخوله ومن اجل ذلك وأسباب أخرى - اعتبرت دبي القاعدة والملاذ بالنسبة للايرانيين

المهاجرين فهي القاعدة التي من ميناءها يدخلون ومنها ينطلقون فى غزوهم لبقية الامارات او يستقرون فى دبی نفسها وهى الملجأ اذ أنهم عندما يقبض عليهم متمسلين الى امارات أخرى كالبحرين والكويت مثلاً ويطردون منها يذهبون الى دبی ومنها يعاودون الكرة فى عملية غزو اخرى لهذه الامارات بوسيلتين : التهريب بجواز دبی أو بجواز عربى مزور من احدى امارات ساحل عمان ، التى تعتبر بضاعة رائجة فى اسواق دبی السوداء حيث يتراوح ثمن الجواز بالنسبة للامارة التابع لها ، فجوازات دبی غالية الثمن ثم تهبط الاسعار فتليها الشارقة فرأس الخيمة فبقية الامارات ما عدا ابو ظبى التى عرفت أن عملية بيع الجوازات التابعة لها عسيرة ٠٠ وبصفة عامة فقيمة جواز السفر لمدة سنة تتراوح بين ٥٠ روبية و ٥٠٠ روبية .

ويأتى المهاجرون الايرانيون الى ميناء دبی وغيره من موانئ امارات ساحل عمان كميناء خور فكان التابع للشارقة بواسطة اللنشات والبواخر التى تجلبهم مباشرة من الموانئ الايرانية وهناك جهاز خاص فى التنظيم الإيراني فى دبی يشرف على عملية الهجرة هذه (سنتحدث عنه بالتفصيل بعد قليل) . وليست هناك احصائيات عن دخول هؤلاء المهاجرين الى الامارات ولا عن عددهم فيها ولقد قدر بعض المطلعين على أحوال هذه الامارات أنهم يشكلون ثلثى سكان دبی المقدرين ايضا بمائة الف نسمة ، وفى الشارقة حوالى نصف السكان البالغين تقديريا ٣٠ الف نسمة وفى رأس الخيمة حوالى ثلاثة آلاف مهاجر إيراني (عدد سكان رأس الخيمة حوالى ١٥ الف نسمة) وفى أبو ظبى حوالى أربعة آلاف متمسل إيراني (عدد سكان ابو ظبى حوالى ٢٠ الف نسمة) اما فى بقية الامارات فان أعدادهم ليست كبيرة جدا .

الفصل الرابع

النفوذ والتنظيم الايراني في امارات الخليج العربي

فى كل امارات الخليج هناك تنسيق فى المخططات بين شبكة ثلاثية الانكليز ، الايرانيين والصهاينة . وقد جمعت أطراف هذه الشبكة ودفعتهم الى التعاون والتنسيق المصالح المشتركة والمتبادلة بينهم الانجليز مستعمرون والايرانيين لهم أطماع يعملون على تحقيقها والصهاينة لديهم «دولة» محاربة من العرب فى كل مكان ومسئوليتهم الرد على الهجمات العربية الموجهة الى اسرائيل وبالذات بالتجسس لها وكسر طوق المقاطعة من حول عنقها - وبذلك التقت مصالحهم المشتركة فى ضرب سكان هذه المنطقة - العرب - والعمل على اجهاض اى محاولة تحررية يقومون بها لاستعادة حقوقهم ، وسيادتهم على بلادهم . وتتولى تنفيذ مخططات هذه الشبكة الاستعمارية الطامعة منظمات مختلفة فى امارات الخليج العربى يتبع لها العديد من المجالات العلنية والاعلامية والسرية فى كل امارات الخليج وتعاون اطراف الشبكة فى عمل هذه التنظيمات بقدر امكانياتها وطاقاتها وبالنسبة للايرانيين المقيمين فى امارات الخليج فانهم يعملون على فسخ المجال أمام امثالهم وتشجيعهم على الهجرة وأستحواذهم على المراكز الحساسة فى البلد واقامة المؤسسات الاقتصادية لتشغيل اكبر عدد من الوافدين الايرانيين واستثمار رؤوس الاموال وزيادتها وشراء أكبر مساحة من العقارات والاراضى وبذل المحاولات المستمرة للسيطرة على اقتصاد البلاد وتوجيهه ثم وهذا هو الالم بناء التنظيم العسكرى القوى الذى يتولى الدفاع عن هذا البناء ضد أى تحرك عربى داخلى أو خارجى ومن ناحية أخرى تنفيذ اى مخطط تضعه الدولة الام - ايران .

وبين العمل الإيراني في كل امانة الخليج هناك تنسيق معين بين الإيرانيين سواء على مستوى التنظيم او النفوذ . وان بدى من الصعب على المرء نتيجة لقلّة المعلومات والشواهد أن يحدد قواعد ومنطلقات هذا التنسيق على المستويين الا أنه من المرجح أن تكون دبی هي المركز الرئيسي للعمل الإيراني ، وأن كان من المفروض منطقياً أن تكون البحرين هي هذا المركز بحكم تركيز الادعاءات الإيرانية عليها . ومن دبی - المركز الرئيسي - سمنطلق في محاولتنا لقاء الضوء على التنظيم والنفوذ الإيراني في امارات الخليج مستخدمين الشواهد والأمثلة العملية كدليل في هذه المحاولة .

ففي دبی وامارات ساحل عمان (كما هو الحال في بقية امارات الخليج) يهدف المهاجرون الإيرانيون الى السيطرة على المراكز الحساسة في البلد في المجالين السياسي والاقتصادي ففي المجال السياسي اخذ الإيرانيون يلتفون حول بعض المسؤولين في دبی على شكل وكلاء لهم . محمد م . ومحمد ش . واحمد ح . والطبيب محمد ح . الذي أستغل مركزه في تأمين الجوازات للمتسلسلين كل هؤلاء بما يحتلونه من مراكز وبما يتمتعون به من نفوذ أمثلة على مدى سيطرة الإيرانيين السياسية . وهذا ليس مقتصرًا على دبی ففي امارات اخرى أخذت شكل الشركة بدل «الوكالة» فأصبح بعض التجار الإيرانيين شركاء لمسؤولين كبار في شئون عدة وواضح هنا مدى النفوذ القوى الذي يتمتع به وكيل مسئول ما أو شريكه .

وفي المجال الاقتصادي يسير النفوذ الإيراني في خطين هما السيطرة على التجارة - الاستيراد - وامتلاك أكبر مساحة ممكنة من العقارات السكنية والاراضي الزراعية ففي الناحية الاولى لن نستطيع ان ندرج هنا اسماء من كبار التجار الإيرانيين المسيطرين على الاسواق في الامارات ففي دبی مثلاً والتي يعتمد اقتصادها اليوم بشكل رئيسي على التجارة - يكفي أن نقول ان عبد الله ج وعبد الحميد ف وفريوني ، محمد عبد الله ع من ابرز التجار الإيرانيين المتحكمين في التجارة . اما امتلاك العقارات والاراضي الزراعية فيتم على طريقتين : الاولى ببذل الاموال الطائلة في عملية الشراء وذلك بالتعاون مع دائرة الطابق - التسجيل العقاري - التي يسيطرون عليها سيطرة كاملة في دبی ثم عن طريق عصاة لحرق البيوت . وهذه العصاة يتزعمها الميجور

البريطاني لوريمر وعضوية مجموعة من أفراد البوليس السرى الايراني وقد قامت هذه العصابة بعمليات حرق واسعة عام ١٩٦٤ شملت امارات ساحل عمان ومسقط ومن بين افرادها الذين قبض عليهم فى دى ايرانى يدعى يعقوب حاجى داود وقد قبض عليه وهو يحاول اشعال النار فى حى قرب سجن «نايف» ومعه زجاجة بترول وكبريت وأوقف فى السجن يوما واحدا ثم أفرج عنه !!

وخطة هذه العصابة ان تحرق أحياء السكان العرب هناك حتى تجعلهم ينزحون الى أماكن نائية عن المدينة ثم تبيع هذه الاراضى الى الايرانيين بأسعار «تمويهية» ويقوم بتسليم هؤلاء الاراضى الى الايرانيين رئيس العصابة (بريطاني) رئيس دائرة الطابق (ايراني) وغلوم ع كاتب المحكمة الايراني .

ولا يفوتنا هنا ان نسجل أن كثيرا من اهالى عمان احتجوا على هذه المؤامرة الاستعمارية وقد صدر منشور سرى فى دى شهر كانون الثانى (يناير) ١٩٦٤ يندد ببيع هذه الاراضى ويفضح هذا التعاون البريطانى الايراني الذى يهدف الى تسليم اراضى الخليج الى الايرانيين ومن امثلة هذا الاستيلاء الذى حدث فى دى : أستولى على املاك بن عمران الواقعة فى سكة الخيل (برديره) وبيعت للدكتور الايراني ع كمجارى الذى بنى فيها عمارة . أرض أشتراها التاجر الايراني ع قمر كانت ملكا لعائلة عربية طردت الى خور العنز خارج دى .

ومثل ما أمتد النفوذ الايراني الى الناحيتين الاقتصادية والسياسية شمل أيضا المرافق العامة مثل دوائر الشرطة والمحكمة والبلدية والطابق (التسجيل العقارى) والجمارك ف بجانب الصلات الوثيقة والتعاون التام بين المسئولين عن التنظيم العسكرى الايراني - الذى سيأتى ذكره بعد قليل وبين المستعمرين الانجليز ممثلين فى قائد الشرطة الميجور لوريمر فان الايرانيين يعتمدون على ركائز اخرى مثل حسن ع وياسين - ايرانيان - يعتمد عليهما الميجور الانجليزى فى عمليات السجن والتعذيب ومن ناحية أخرى فقد استطاع الايرانيون قبل حوالى سنتين شرا الملازم أحمد ر . بمبلغ ٨٠٠ روية يدفعها له دوريا وبصورة سرية غلوم ع بن تاجر مخدرات ايراني كبير - حتى يقوم بتسهيل امور «ايرانية» سرية مختلفة . أما فى المحكمة فيعتبر غلوم ع . والذى يشغل

هناك أكثر من مركز كبير ، هو ممثل النفوذ الإيراني والمدافع عنهم
فى هذا المجال .

وتكاد تكون السيطرة على البلدية كاملة حيث يشغل الإيرانيون
معظم المراكز الكبيرة فيها ، وفى الجمارك يقوم بالإشراف على المصالح
الإيرانية أحمد ح ومهدى ت . ومن ضمن الأعمال التى يقومون بها
تسهيل دخول الإيرانيين الى دبی بعد ان يأخذوا عن كل واحد خمس
روبيات . والهجرة والتسلسل تحتلان من حيث الأهمية بالنسبة للإيرانيين
الدرجة الأولى ، لان دخول الإيرانيين بشكل واسع الى هذه المنطقة يعنى
زيادة الكثافة البشرية الإيرانية التى ستحمى «الوجود» والنفوذ
الإيرانيين فى هذه الامارات العربية . لذلك فقد أفرد له الإيرانيون
جهازا خاصا لتنظيمه ودعمه يعتمد على النفوذ الإيراني المتمثل فى كبار
التجار والاطباء الإيرانيين . ويتولى التجار الإيرانيون ع قمر
والكرمستجى وأكبر ع رضا عملية تهئية اللنشآت فى دبی وأرسالها
الى موانئ بندر عباس ولنجه بايران لجلب الإيرانيين من هناك .

ويتعاون هؤلاء مع بعض اصحاب اللنشآت ومن بينهم شخص يدعى
يوسف وقد جلب هذا ٧٠ إيرانيا الى دبی عن طريق التهريب فى ١٥ -
٥ - ١٩٦٤ وأوقف فى السجن يوما واحدا ثم افرج عنه بعد ان تدخل
النفوذ الإيراني ممثلا بعلى س، إيراني وسكرتير فى دار الاعتماد
البريطاني فى دبی ، الذى يمكن اعتباره حارس الإيرانيين فى دار
الاعتماد . كما أنه على علاقة وثيقة بالتجار الثلاثة المذكورين .

وفى نطاق تشغيل هؤلاء الوافدين من متسللين ومهاجرين فان
مسئوليتها مناطة بالتاجرين الإيرانيين عبد الحميد ف . وفريدونى
. ومن مسئولية هذين التاجرين توزيع هؤلاء الوافدين على امارات
ساحل عمان ايضا . ويمثل النفوذ الإيراني فى مجال منح الإيرانيين
الوافدين جوازات سفر ثلاثة إيرانيين م ع غلوم - يتولى مركز
رئيسى فى الجوازات - وكان يشغل قبل تعيينه فى هذا المنصب
(سنة ٦٤) كاتب فى دائرة الاستعلامات البريطانية ثم محمد ح .
(طبيب) وعبد الله ج . (تاجر) ومهمتهما تزكية الإيرانيين الذين
يستحقون جوازات على اعتبار أنهما من «أبناء دبی» أى يقومان بدور
الوساطة بين من يطلب جوازا من الإيرانيين وم ع غلوم .

١ - التنظيم الإيراني

قلنا في مكان آخر من هذا الفصل ٠٠ ان الايرانيين ينفذون مخططة للسيطرة والاستيلاء بالتعاون مع الانجليز والصهاينة يبدأ من مغادرة المتسلسل او المهاجر الإيراني سواحل ايران المطلة على الخليج الى بناء التنظيم العسكري والسياسي السري في داخل امارات الخليج وقبل ان نبدأ في الحديث عن التنظيم الإيراني في دبي (وغيره من التنظيمات الإيرانية في امارات الخليج) نود أن نشير الى نقطة هامة وهي ان هذه التنظيمات الإيرانية والقائمين عليها يلتزمون جانب السرية والحد من الشدائد في جميع خطواتهم وعلاقتهم وان اكبر عاملين مساعدين في هذا السبيل هما المراكز الاجتماعية والاقتصادية القوية التي يتمتع بها زعمائهم في اوساط الحكم والاقطاعيين والرأسماليين والحماية التي يوفرها لهم الانجليز بحكم التعاون والارتباط الوثيق بينهما ومن هنا فان ما يتكشف من خفايا هذه التنظيمات لا يأتي الا من خلال الظواهر العامة الملموسة وبعض الاخطاء التي تحدث من افراد هذا التنظيم اثناء قيامهم بتحريك او عملية معينة ٠٠

يمارس التنظيم الإيراني في امارات ساحل عمان اعماله وتنفيذ مخططاته من خلال جهازين أحدهما عسكري والاخر سياسي ومركزهما الرئيسي دبي ٠

وتتلخص اهداف التنظيم في اقامة دولة إيرانية من هذه الامارات العربية وضمها الى ايران على أساس ان الخليج قطعة من ارض فارس هاجر اليها العرب واغتصبوها ٠ وعلى ذلك يعتبر التنظيم «العرب» دخلاء على الخليج ومقتصبون يجب طردهم وتذويب من هو قابل للاذابة منهم في العنصر الإيراني ١٩

ويتولى الجهاز السياسي في هذا التنظيم مسؤولية شرح اهداف التنظيم لابناء الخليج وللإيرانيين غير المرتبطين بالتنظيم وذلك عن طريق اصدار منشورات وكتيبات باللغتين العربية والإيرانية تشرح كيف ان الخليج قطعة مقتصبة من أرض فارس وهي نفس المهمة التي تقوم بها المؤتمرات واجهزة الاعلام في ايران نفسها والتي تحدثنا عنها في فصل سابق ٠

ومن الوسائل الاخرى التي يتبعها التنظيم لتكتيل عرب المنطقة وكسب تأييدهم له ، الاساليب التالية : - (١) دعوة الوحدة الاسلامية وهى ادعاء يتخذ من الدين ستارا ويقول كلنا مسلمون وليس هناك عرب وايرانيون ولكن الايرانيون هم الذين حموا الفكرة الاسلامية ! (٢) كما ان من وسائلهم أيضا فى اقناع العرب بصدق اهدافهم أنهم أى الايرانيون يعملون من أجل ضم جزء ايرانى الى دولة ايران وليس الى الحكومة الايرانية التى يتهمها العرب بالرجعية على اعتبار ان الحكم زائل والدولة باقية . (٣) والوسيلة الثالثة هى النساء الايرانيات المتعلقات اللواتى يستخدمن للتأثير بجمالهن على من يعارض هذه الاهداف .

وتلعب مزرعة أحد الاطباء الايرانيين فى رأس الخيمة (حتى عام ١٩٦٤) دورا كبيرا فى تنمية وضبط هذا التنظيم حيث يفد اليها الايرانيون من كل أرجاء ساحل عمان دوريا ليعقدوا فيها اجتماعات يصل عدد من يحضرها الى مائة وخمسين شخصا تحت حراسة مشددة وسرية تامة ، حتى لا تنكشف أسرار الاجتماع وما يبحث فيه .

أما طريقة التنظيم العادية فتعتمد على تقسيم الاعضاء الى مجموعات صغيرة (٤ أفراد) يرأس كل مجموعة رئيس ومن اهم شروط العضوية الا ينضم الى التنظيم الا من هو قادر على حمل السلاح ويشرف على هذا الجهاز السياسى مدرسون ايرانيون وبعض كبار التجار الايرانيين فى ساحل عمان منهم أكبر ع رضا ، عبد الهادى ب . عبد الحميد ف . محمد ع ع . وابن عمه ثم فريدونى . .

أما الجهاز العسكرى فيتولى مسئولية تدريب اعضاء التنظيم على حمل السلاح وتهريب الاسلحة وتخزينها . يقوم بالتدريب ضابطان ايرانيان هما رسمتم وبختيارى ويدعى الاول أنه يشتغل عند التجار الايراني يوسف ب كما يدعى الثانى أنه يشتغل فى محل كهرباء . وهذان المدربان قابلين للتغير وكان يقوم بهذه المهمة قبل هذين الضابطين ضابط آخر يدعى (كا ٠٠٠) يدرب مجموعات ليلية قرب مطار دبی ولكن جماعة من شباب دبی كشفوه لاحد المسئولين العرب هناك وقبض عليه وأقصى من دبی ويزاول المدربان فى معظم الاحيان مهمتهما قرب مطار دبی القديم غير أنهما يغيران المكان باستمرار حتى يصلان الى الساحل فى بعض الاحيان وفى مرات عديدة لا يعودان الى

دبي بعد انتهاء عملية التدريب الا في حوالى الساعة الثانية والنصف صباحا تحت حماية عبد الله ج . المشرف العام على التنظيم الايرانى هناك والممول الاول له وهو مدير مدرسة أيضا . وضمن التعاون الوثيق بين التنظيم الايرانى والانجليزى فان الانجليز يقدمون العون العسكرى للتنظيم عند الحاجة ففى يوم ٨ - ٥ - ٦٤ قابل الضابطان الايرانيان رستم وبختيارى الميجور البريطانى (الويمر) فى قلعة نايف وفى ١٠ - ٥ - ٦٤ سلم الميجور للضباطين الايرانيين نفسيهما أربعة صناديق رشاشات وأربعة صناديق قنابل يدوية وبعض صناديق مليئة بالذخيرة بواسطة أحد رقباء الشرطة ونقلت الاسلحة بسيارة شرطة دبی .

وبالنسبة لتهريب الاسلحة فان التنظيم الايرانى فى هذه المنطقة يمارس هذه المهمة على طريقين: (الاول) بواسطة صناديق الادوية التى تصل الى الاطباء الايرانيين فى الخليج العربى (والثانى) عن طريق التهريب البعيد عن الانظار .

ومن أكثر الاطباء الذين تصلهم الاسلحة فى صناديق الادوية الدكتوران م و ث ، ويشمل جهاز التهريب ٠٠ أشخاصا متفرغين مهمتهم تهريب الاسلحة من موانئ الدول التى تهرب منها الاسلحة الى مناطق معينة حيث يستلمها أشخاص آخرون ويوصلونها الى أماكن التخزين . ومن الاشخاص الذين يقومون بتوصيل الاسلحة المهربة الى شواطئ دبی (كا ١٠) الضابط الذى طرد من دبی بعد ان اكتشف ، وعباس وعلى . والى سواحل الشارقة (ج ه ٠٠)

ومن أمثلة تهريب الاسلحة فى شهر أبريل ١٩٦٤ وصلت شحنة اسلحة وهى مسدسات ذات ١٣ طلقة وقنابل يدوية (ميلز) وأصابع ديناميت . وقد رمى المهربون الايرانيون هذه الاسلحة فى خور دبی على أساس الخطة الموضوعة والقاضية بان يأتى أحد من مجموعة الاستلام فى دبی وينقلها الى محل التخزين ولكن مرت دورية من الشرطة بالصدفة واستولت على الاسلحة .

أما بالنسبة للتخزين فان هناك عدة أماكن يخزن فيها الايرانيون هذه الاسلحة الا أن مخزن التاجر الايرانى (ك) قرب العبرة من أهم هذه الاماكن .

وبمعدل كل أسبوعين يصل الى دبي ضابط الارتباط الايراني والذي يدعى هناك «نج» بحجة التباحث مع المسؤولين فى ساحل عمان حول وضع الايرانيين ، ولكن فى الحقيقة يأتى لمراقبة هذا التنظيم وما أن يصل هذا الضابط حتى يجتمع بمدير المدرسة ثم يتصل بالمسؤولين وينتقل هذا الضابط بين دبي ورأس الخيمة والشارقة وقطر ، وقد رافق مرة احد حكام الخليج فى احدى زياراته لايران .

٢ - التعاون الايراني الصهيوني :

لقد كان واضحا خلال استعراضنا للنفوذ والتنظيم الايراني فى منطقة ساحل عمان مدى التعاون الوثيق بين المهاجرين الايرانيين والاستعمار البريطاني فى هذه المنطقة ، ولكن المصالح والاهداف المشتركة كما ذكرنا سابقا دفعت هؤلاء المهاجرين ودولتهم الطامعة فى هذه المنطقة العربية الى توثيق علاقاتها وتنسيق مخططاتها مع «دولة» اسرائيل والصهاينة الذين اغتصبوا جزءا عزيزا من أرض العرب فى فلسطين العربية ، ومن البديهيات المعروفة ان الصهاينة المتسللين تحت ستائر مختلفة الى الدول العربية يعملون من أجل تحقيق هدفين لصالح اسرائيل : (الاول) محاولة كسر طوق المقاطعة العربية من حول عنقها (والثاني) التجسس لحسابها . والمهاجرون الايرانيون بما يعملون له من اهداف فى الخليج العربى لم يترددوا فى تنسيق مخططاتهم وتعاونهم مع هؤلاء الصهاينة لتحقيق اهدافهم المشتركة. ففي ايران الدولة التى تدعو الى الاسلام وتدعى انها اسلامية وجارة للعرب مركز لتنظيم اسرائيلى فى الخليج العربى يهدف الى التجسس لحساب اسرائيل فى الخليج ومناطق عربية اخرى ويدير هذا التنظيم ايرانيون وصهاينة وسنتكلم هنا عن الشبكة التى تعمل فى دبي والتابعة لهذا التنظيم ، على ان نتحدث بعد ذلك عن الشبكة التى تعمل فى البحرين . وفى دبي شبكة تجسس صهيونية اشرف عليها امرأة المانية هى زوجة الدكتور الايراني (م) حيث تتولى ادارة اجتماعاتهم الدورية التى تعقد فى بيت زوجها الدكتور الايراني ، ويحضرها باستمرار التاجر الايراني الكبير محمد ع ٠ ع والذي تردد اسمه كمون وسند للتنظيمات الايرانية السياسية والعسكرية ، والتى تحدثنا عنها قبل قليل .

أما عناصر هذه الشبكة التجسسية الصهيونية فهؤلاء بعضهم :

(١) مجموعة من الايرانيين يشتغل بعضهم فى محلات الكهرباء تمويها ويتسترون تحت اسم (البهاية) وهذه المجموعة هى امتداد لجماعة مماثلة تتمسك تحت الاسم فى ايران وقطر وربما فى البحرين ايضا .

(٢) ومن ضمن عناصر هذه الشبكة ايضا رجل ايراني يعمل فى صيدلية الدكتور الايراني محمد ح .

(٣) ومن الصهاينة الايرانيين افراد هذه الشبكة شخص يدعى زوبين دائم السفر والتنقل ما بين ايران ودبي وآخر يدعى يعقوب .

اما المركز الرئيسى لهذه الشبكة فموجود فى طهران - ايران ويطلق عليه (بيت السخمت) وتتمتع هذه الشبكة - العصابة - بنفوذ واسع وسلطة قوية بحيث تستطيع ان تلخص من أى عقبة تعترض طريقها .

ثانياً - البحرين

١ - النفوذ الايراني

يتزعم التنظيم الايراني فى البحرين مجموعة من التجار والاقطاعيين الايرانيين ابرزهم غلوم ز . خوشاب ، ش مصطفى ، م نور ، م عيد محمد ط ، ميرزا . ول هؤلاء تعاون وثيق ومخطط مع الانجليز بواسطة دار الاعتماد البريطانى فى البحرين ورئيس المخابرات البريطانى فى البحرين ، وصاحب السلطة الفعلية (الامن الداخلى) من جهة ، والصهاينة ممثلين ببعض زعمائهم كعكرجى . عزرا ابوص . عزرا . . ، نونو . . ، اسحاق حبيب ق . . وغيرهم .

ويعتبر غلوم ز . من أهم الايرانيين وأخطرهم فى البحرين ومن المعتقد انه يتزعم تنظيمهم فى هذه المنطقة ، وقد دخل البحرين سنة ١٩٥٠ ، واشتغل وقتها طباًخا بدار الاعتماد البريطانى ، وأصبح خلال العشر سنوات التالية من كبار تجار واقطاعى البحرين ، وصاحب نفوذ قوى عند الانجليز بحكم ترعرعه فى احضانهم ومساعدتهم له وهو الان وكيل البوارج الحربية فى ميناء سلمان ، ويملك محلاً كبيراً لبيع المواد الغذائية له عدة فروع ، كما يملك اراضى وعقارات كثيرة وشاسعة المساحة (بعضها مزروع على شكل بساتين) فى مناطق كثيرة من

البحرين . ويطلق عليه هناك اسم (غلوم) مستشار لارتباطه الوثيق
بدار الاعتماد البريطانية . وتجسيدا للفكرة السائدة عنه شعبيا من انه
المنسوب السامي الايراني في البحرين .

وضمن خطط التعاون مع الصهاينة فان له علاقة قوية مع الصهيوني
كرجي . الذى يتولى الاشراف على شبكة تجسس اسرائيلية كبيرة فى
البحرين والجزيرة العربية، حيث يرسل الصهيونى المذكورالجواسيس
الى الجزيرة العربية ، وغلوم اذ هو الذى يقوم بدور الوسيط بين
كرجي والشبكة الاسرائيلية فى ايران ، كما أن له علاقة أخرى
بالصهيونى عزرا ١٠ - المسئول المباشر عن التجسس الاسرائيلى فى
الخليج والذى يقيم برحلات منتظمة الى ايران واسرائيل حيث يتصل
فى ايران ببنت (السخموت الصهيونى) السالف الذكر ، ولعزرا ١٠
هذا علاقة وثيقة بالانجليز (رئيس الاستخبارات) وهى علاقة تعاون
وتبسيط العسير من الامور .

وبالنسبة للتسلل فقد لوحظ أنه ابتداء من عام ١٩٦٤ بدأالمسئولون
عن التنظيم الايراني فى تنفيذ خطة جديدة للتسلل ، فبعد أن كان
المتسللون الايرانيون يغزون سواحل اماراتالخليج العربى بشكل غير
منظم ، ولا يتلقون فى الموانئ الايرانية الا بعض التعليمات البسيطة
من عناوين واسماء بعض الاماكن والاشخاص داخل المنطقة التى
يتسللون اليها ، بعد ذلك بدأت عملية التسلل فى ١٩٦٣ تسير ضمن
مخطط مدروس وموجه (وقد تكون بدأت قبل هذا التاريخ) على
اساس ان المحمرة أو خورمشهر كما يسميها الايرانيون - وهى ميناء
قريب من عبادان - تكون المركز الرئيسى لتجمع وتصدير المتسللين ،
على ان يكون هناك من المسئولين الذين ينظمون الدفعات وتطعيمها
بالعناصر العسكرية من الجيش الايراني ، وبالطبع تأمين التعاقد مع
مراكب التهريب الخاصة والخبيرة فى هذا الشأن ، وفى البحرين
وبقية امارات الخليج تقتضى الخطة وجوب توفير عمل لكل متسلل فى
أقرب وقت من وصوله الى اراضى المنطقة ، وكذلك العمل على ايجاد
جميع متطلبات العيش اللازمة . . . ويقوم غلوم اذ بدور كبير فى
تنفيذ هذه الخطة نتيجة لنفوذه القوى فى الميناء . فهؤلاء سهل لهم
دخول المتسللين عن طريق الميناء ، وثانيا يقوم بعملية تشغيلهم كعمال
شحن وتفريغ وغيرها فى الميناء . أما حمايتهم فى الداخل فيتولى

مستوليتها بالتعاون مع غلوم ٠ ز ضابط الشرطة الايراني ع ٠ ميرزا ٠
وهو ضابط قديم فى الشرطة ولديه سلطات واسعة ٠

وفى نطاق الاستيلاء والسيطرة فقد أصبح عددا كبيرا من الايرانيين
الان من كبار الاقطاعيين ويمتلكون مساحات شاسعة من الاراضى
والعقارات ، والاستيلاء على الاراضى ، او بالاحرى امتلاك اكبر مساحة
من اراضى مناطق الخليج بندا أساسى فى مخططات الايرانيين الاطماعية
كما أصبح واضحا أيضا أنهم يعملون على امتلاك وتعجيم مناطق
بأكملها وتسميتها بأسماء ايرانية ، وبالفعل فهم الان يسيطرون على
منطقتين فى البحرين احدهما قرب الاداعة وقد سموها (زلباد) وهى
منطقة مغلقة لهم ، وقد كانت تضم بضعة بيوت ثم ما لبشت خلال
السنوات القليلة الماضية ان اتسعت فأصبحت تضم مئات من البيوت
والعائلات الايرانية ، أما المنطقة الاخرى فهى حديثة التكوين ، سموها
(الاهواز) نسبة الى منطقة الاهواز فى ايران ٠

وقد كان الايرانيون فى السابق ينصبون فيها خياما فى الصيف
تقربها من (عين بو زيدان) ولكنهم وخلال السنوات الثلاث الاخيرة
أخذوا يشترون فيها الاراضى ويشيدون عليها البيوت ٠ وفى مجال شراء
الارضى يتعاون الايرانيون مع الصهاينة أيضا ويرز أسم الصهيونى
كرجنى كسمسار يشتري الاراضى ثم يبيعها للاقطاعيين الايرانيين ،
وأشهر الاقطاعيين الايرانيين الذين يوسعون أملاكهم باستمرار من
الارضى والعقارات هم : غلوم ٠ ز ٠ ، محمد ع أكبر أبناء ع رضا ،
يملكها الايرانيون منها عقارات وعمارات سكن ومنها أراضى مزروعة
بالبساتين ، وفى كثير من الاحيان يعملون على خلق أحياء خاصة بهم
وذلك بامتلاك أراضى متقاربة ٠

ومما يلفت النظر أنهم يلجأون فى بعض الاحيان الى الاغتصاب ،
كما حدث مثلا حينما اغتصب غلوم ٠ ز أرض السيد ح فى منطقة
أم الحصم وبنى عليها عمارة كبيرة ، ولما تكررت مطالبات وشكاوى
أصحاب الارض دفع لهم مبلغا زهيدا ، وهددهم بالويل والثبور ان لم
يرضوا به ٠

وفى مجال السيطرة على اقتصاد البحرين ، كذلك على التجارة
والاستيراد وبالذات المواد الضرورية وقسم كبير من الكماليات ، فان

الاييرانيين ينفذون منذ سنوات خطة سرية مع ثمانين صهيونى بزعامة أسحاق حليم ن. وبإشراف الاستخبارات البريطانية ، ينفذون خطة للسيطرة على اقتصاد البحرين ، والنفوذ الاقتصادى الايرانى فى البحرين واسع وبإمكانهم لو أرادوا أن يشلوا جزءا كبيرا من حركة السوق بل وأن يمنعوا كثيرا من المواد الضرورية عن أبناء الشعب . وليس هذا فحسب فان لهم يد طولى فى (غرفة تجارة البحرين) هذه الغرفة التى لها من السلطة التى تؤثر بها على الحكم ودفعه الى اتخاذ القرارات التى يرتئونها أعضاءها ، وذلك فى الاجتماعات التى يعقدها أعضاء الغرفة مع ممثلى الحكومة . ولايضاح ذلك نورد هذه الفقرة من محضر احدى هذه الاجتماعات الذى عقد فى ١٩ - ١٢ - ١٩٦٤ والذى حضره أربعة ايرانيين تجار من سبعة يمثلون الغرفة ، جاء فى محضر ذلك الاجتماع :

وجهة نظر الغرفة (بأن الايرانيين ولا سيما سكنة ساحل الخليج يكونون عنصرا مهما فى اقتصاديات البلاد لتوريدهم بعض الموارد الاساسية التى يعتمد عليها البحرين فى معيشتهم ، وهم يقايضون ذلك بشراء كميات كبيرة من البضائع فى أسواق البحرين وترى الغرفة تشجيع أمثال هؤلاء بالغاء بعض قيود الهجرة والتصدير) .

وفى محاولتهم السيطرة على المرافق الحساسة فى البلاد فانهم يقومون منذ أكثر من عامين بغزو منظم من الموظفين الايرانيين لدوائر الهجرة والجوازات ، التسجيل العقارى «الطابو» والميناء والمطار ، والهدف من ذلك واضح بالنظر الى الدور الحيوى الذى تقوم به هذه الدوائر .

كما أنهم يقومون بغزو أوسع لشركة نفط البحرين (بابسكو) ويساعدونهم فى ذلك المسئولون الانجليز فى هذه الشركة ، وفى حين تضايق وتسرح الشركة العمال الموظفين العرب تفتح الباب على مصراعيه أمام الايرانيين كى يتسلموا أهم المناصب ويتخصصوا علميا وعمليا فى أكثر أعمال ومجالات الشركة ، حيوية وحساسية ، ويكفى أن نشير على سبيل المثال أن ٩٠٪ من الطلبة الذين ترسلهم الشركة كل عام الى لندن - ١٠ - طلاب ايرانيون وقد سلمت الشركة فى الاعوام الماضية معظم أعمالها الانشائية والتجارية الى مقاولين ايرانيين بعد أن سرحت عمالها العرب الذين يقومون بهذه الأعمال ، وأعطت الحرية لهؤلاء

المقاولين باختيار العمال الذين يريدون وبذلك استبدلت بطريق غير مباشر ٤٠٪ من عمالها باخرين ايرانيين .

وقد قابل العمال العرب فى الشركة بكثير من الدهشة مضاعفة رواتب جميع العمال الايرانيين فى شهر فبراير من عام ١٩٦٤ دون أن يشمل ذلك بقية العمال الاخرين ؟ وامثلة كثيرة فى هذا المجال يصعب حصرها .

وجهاز الشرطة الذى يتولى قيادته ضابط انجليزى مرتع خصب لهذا الغزو وخاصة فى الاعوام الاخيرة ويتولى تنفيذ الخطة فى هذا المجال بالتعاون مع الانجليز الضابط الايرانى ع . ميرزا والتى تقضى بتوظيف أكبر عدد من الايرانيين فى هذا الجهاز والتخلص شيئا فشيئا من العرب ، ومن الامثلة على ذلك احالة اثنا عشر شرطى الى التقاعد فى عام ١٩٦٤ واستبدالهم بايرانيين ، وان معظم افراد دوريات خفر السواحل من الايرانيين ايضا . ويتولى ع . ميرزا ، وغيره من الشرطة الايرانيين حماية عمليات التسلل وتهريب الاسلحة والتنظيمات الايرانية ، وقد تجلّى نفوذ الايرانيين فى الشرطة فى هجومين شنهما الايرانيون على المواطنين العرب فى منطقة الحورة بالسكاكين وقطع الحديد والاخشاب أحدهما فى عام ١٩٥٩ والاخر فى ١٩٦٤ ، حيث كان للشرطة دور كبير فى التستر على عشرات الايرانيين الذين قاموا بالهجوم ، وايصال المواطنين العرب الذين دافعوا عن أنفسهم الى السجون .

٢ - التنظيم الايرانى :

لا يختلف التنظيم الايرانى فى البحرين فى أسس تكوينه وأهدافه عن التنظيم الايرانى فى دوى وامارات ساحل عمان والذى تحدثنا عنه قبل ذلك ، وتؤكد معلومات دوى أنه (أى تنظيم البحرين) يحمل نفس الاهداف والتكوين فى المجالين العسكرى والسياسى . وان ما تقدم لا يدع مجالا للشك فى أن كل هذه المخططات والاعمال لا يمكن أن تكون عفوية وانما مدبرة ومنفذة بواسطة تنظيم سرى ، له زعماء وله خلاياه السرية ، ومجالاته العلنية ، يظن كثير من المتابعين لمجريات الامور ان غلوم أ . ز هو زعيم اول لهذا التنظيم ومع ذلك فنتابع السمع فى لقاء الضوء على الجوانب الاخرى لمخططات وأهداف هذا

التنظيم وبالاخص الناحية العسكرية والمجالات العلنية . فبالنسبة للناحية العسكرية فان المعلومات المتوفرة فى هذا المجال تقول أن غلوم أ. ز لديه مسكن فى منطقة المحمرة - خورمشهر - بايران ويوجد فى نفس المنطقة مستودع للأسلحة التى تهرب الى البحرين وامازات الخليج الاخرى ، وان يقوم بتسهيل أعمال التهريب هذه عن طريق نفوذه القوى فى البواخر والميناء .

ولقد وقع أكثر من حادث فى الميناء كشف عملية التهريب للأسلحة هذه نذكر منها على سبيل المثال الحادثين المروعين اللذين حدث أحدهما فى صيف ١٩٦٢ والاخرى فى أواخر الشهر السابع من عام ١٩٦٤ . وقد وقع الحادثان على شكل انفجارين أدى الاول الى قتل وجرح عدد كبير من عمال وموظفى الميناء بعضهم كان على بعد حوالى ٥٠٠ متر من المستودع الذى حدث فيه الانفجار ، ولقد وعدت الشرطة باجراء تحقيق فى الحادث ولمعرفة مهرب الصناديق التى أدى انفجار أحدها بطريق الخطأ أثناء ادخالها الى المستودع . ولكن القضية غطيت الى يومنا هذا ، أما الحادث الاخر فقد انكشف انه مواد متفجرة موضوعة فى صناديق أدوية ومعنونة الى صيدلية جعفر (الایرانی) بالنامة ، وهو الاخر لم تتخذ الشرطة أى اجراء ضده .

ومن حوادث تهريب الاسلحة عن طريق الميناء الحادث الذى اعترف فيه التاجر الايرانى ع. دشتى أنه هو الذى استوردها وأنها لاحد أركان الحكم . . ولفلقت السلطات القضية ، وحادث آخر انكشف بانكسار صندوق أثناء التنزيل وكان من جملة صناديق مملوءة بالرشاشات المفككة ، وحادثة القتل فى حى (الزراريع) التى وقعت فى ١٩٦١ والتى كشفت الشرطة عندما فتشت بيت القاتل (سردار) الايرانى عن وجود كمية من الرشاشات والمسدسات فى بيته ، وعشرات المرات التى تعثر فيها لنشات الدورية البحرية على أسلحة فى مراكب المتسللين ، والمرات العديدة التى تكشف الشرطة بطريق الصدفة أن عشرات من العتالين فى ميناء النامة هم ضباط صف وضباط فى جيش ايران ، وحادثة الايرانى على مدن الذى كان يشتغل عامل بناء ، ولما داهمت المباحث بيته وجدت فيه هويته التى دلت على أنه ضابط فى الجيش الايرانى وذلك فى صيف ١٩٦١ وحوادث أخرى كثيرة انكشفت بطريق الصدفة والخطأ ولفلقتها الشرطة تحت

• ضغط النفوذ الإيراني والبريطاني في جهاز الامن .

وبالنسبة للمجالات العلنية للتنظيم فللايرانيون في البحرين - كما هو الحال في دبي - مدرسة إيرانية انشاؤها قبل اكثر من عشر سنوات، ولا يعرف ماذا يدرس فيها ، ومن يدرس فيها ، لانها غير خاضعة للرقابة ، كما أن لديهم ناديين هما الفردوسي وتاج ، والاول محظور الاشتراك فيه لغيراليرانيين للاول دور كبير وأساسى فى اعمال التنظيم اليرانى فى البحرين ، وعن هذين الناديين كتب قارئ لصحيفة الاضواء البحرانية رسالة جاء فيها والظاهرة التى رغبت الحديث عنها اليكم هما اسمان غريبان على عروبة البحرين هما «فردوسى» و «تاج» ولناخذ فكرة بسيطة عنهما • فردوسى - اسم او لقب لشاعر يرانى دعا الى احياء القومية الفارسية والالتزام بادابها وتراثها • و تاج - منظمة رياضية فى ايران تضم البنين والبنات ورئيسها الفخرى الشاة محمد رضا بهلوى (قرأت تفاصيل عن تاج فى جريدة عراقية فى ركن الانباء الرياضية) • وفى العدد التالى من الصحيفة رد نادى تاج على ما جاء فى هذه الرسالة ولكنه لم ينف مباشرة هذه المعلومات وانما اتهم كاتبها بالشعبوية وان بكلامه مغالطات •• والى اخر الكلام الانشائي •

والجدير بالذكر أن نادى اخر باسم تاج كان موجودا فى قطر ولكن السلطات أغلقتة لأسباب أخلاقية (سوف نتعرض له بالتفصيل فى الحديث عن النفوذ اليرانى فى قطر) •

ومن المؤسسات اليرانية التى تثير الانتباه «المأتم» أو الحسينية ، وهذا المأتم الذى من المفروض ان يكون مكانا دينيا عاديا قد اعيد بناءه قبل ثلاث سنوات على طريقة القلاع ، بحيث يبدو وكأنه قلعة عسكرية أو مصنعا للحديد والصلب •

ثالثاً - قطر

١ - النفوذ اليرانى :

تكاد تتشابه المعالم العامة للنفوذ اليرانى فى البحرين ودبي وقطر من حيث السيطرة والاستيلاء والتحرك على مستوى بناء التنظيم السياسى والعسكرى • وان ما نذكره عن النفوذ والتنظيم اليرانيين فى البحرين وامارات ساحل عمان هو - كما قلنا سابقا - ما هو مكشوف أو ما

يظهر على اسطح بين الفترة والاخرى من أسرار هذا التنظيم في كل منطقة من المناطق ، ولذلك تختلف المعلومات شكليا من منطقة الى أخرى . وهو بالإضافة الى عامل الانكشاف فانه يبدو أن الايرانيين يكيّفون تنظيمهم مع ظروف كل منطقة في عملية استغلال كل الامكانيات الممكنة في دعم نفوذهم ، وبناء تنظيمهم ، ومن هنا فان ظاهرة الاختلافات الشكلية تبدو طبيعية ولكنها تظل دون طمس حقيقة قوة نفوذهم ووجود تنظيمهم ، مهما تباينت النقاط التي نسجلها عن النفوذ وذلك التنظيم بين الحين والاخر .

وعن النفوذ الإيراني في قطر فان هناك ظاهرة هامة وخطيرة تبدو بارزة أمام اي باحث عن هذا النفوذ الإيراني في هذا الجزء من الخليج العربي ، كما انها يمكن اعتبارها قاعدة أساسية من القواعد التي يعتمد عليها هذا النفوذ ، بل وحتى التنظيم ايضا ، الذي لا يعتبر النفوذ الا مظهرا من مظاهره ، واطارا عاما يحمي وجود التنظيم ويدعمه ماديا ومعنويا . وهذه الظاهرة التي ترى بوضوح في قطر هي ارتباط الإيرانيين بالسلطات الحاكمة ارتباطا وثيقا ، وهي ظاهرة موسعة لظاهرة «الوكلاء» التي يتبعها الإيرانيون في دبي ، أما في قطر فانك نادرا جدا ما تجد مسئولوا في الحكم أو أحد أفراد العائلة الحاكمة الا ويكون وكيل أعماله والمتصرف في املاكه ومندوبه الخاص إيراني لديه من السلطات والمسئوليات ما تخوله تصريف أي أمر من الامور ، وادخال أو اخراج من وإلى البلاد أي شيء باسم «الشيوخ» . ولقد استغل الإيرانيون هذا الباب المفتوح أمامهم على مصراعيه أسوأ استغلال على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي استغلوه في تسهيل أمور وترتيب أوضاع الاعداد الكبيرة من المهاجرين والمتسلسلين من أعطاء جوازات الى تجنيس الى توفير أعمال لهم ، الى حل المشاكل التي تعترض طريقهم . وعلى الصعيد الخارجي استغلوه في ادخال كل ما هو ممنوع الى البلد بالاستفادة من الحماية الجمركية التي تمنع رجال الجمارك من التعرض لما يرد باسم الشيوخ أو المسؤولين ، وأخطر ما استغل الإيرانيون هذا الباب في تهريب الاسلحة التي أخذوا يهربونها في صناديق مغلقة عن طريق الجو والبحر ، وفي حالة انكشافها بالصدفة فانها تكفي كلمة تابعة للشيخ الفلاني للافراج عنها وعن مهربها . . . ومما جعل هذه العمليات تأخذ

الصبغة الطبيعية والمألوفة اشتغال كثير من هؤلاء «الشيوخ» فى المتاجرة بالسلاح . وهذا مما جعل ايضا معظم ما ينكشف من عمليات تهريب السلاح تغطى بأسرع ما يمكن ، بل وتتخذ الاجراءات الحاسمة ضد من يساعد على اكتشافها من المخبرين والشرطة . ولقد استغل الايرانيون ستار «الوكلاء» فى الاثراء الفاحش ايضا والسريع لما يدره من ارباح طائلة غير خاضعة لرقيب أو حسيب ، حتى بلغت بعض القوائم التى يقدمها بعض هؤلاء الوكلاء الى موكلهم عـن استهلاك سياراتهم من البنزين شهريا الاف الروبيات .

وفى مجال سيطرتهم على الاقتصاد فان لهم نشاطا لا يقل عن نشاطهم فى امارات الخليج الاخرى وهم يسيطرون على حوالى ٩٥٪ من التجارة الخارجية والداخلية ، ومنهم معظم الموردين ، ومن ثم تجار الجملة والقطاعى داخل البلد ، لدرجة انك لا تجد فى قطر خمسة منازل الا بينهم متجرا ايرانيا ، وهم كما فى البحرين ودبى وغيرها من الامارات يسيطرون على المواد الضرورية وقسم كبير من الكماليات ، وهناك كثير من التجار الايرانيين الذين يملكون عدة متاجر وأكثر من شركة استيراد ومقاولات . ويأتى على رأس هؤلاء التجار سليمان ح . لارى الذى يعرف فى قطر بأنه (سفير الايرانيين) هناك ، او زعيمهم كما يردد المواطنون ذلك .

وسليمان هذا يتمتع بنفوذ واسع ، وهو رغم تجنسه بالجنسية القطرية الا انه لا يزال يرتدى الزى الايرانى تأكيدا على ولائه لقوميته الايرانية الاصلية ، ويمتد نفوذه لعدة مجالات ، فهو على علاقة وثيقة بالسلطات الحاكمة حيث تستعين به فى كثير من الامور الاستشارية وتكلفه بتنفيذ كثير من المهمات داخل البلد وخارجه وهو على اتصال مستمر بالسلطات البريطانية ممثلة بكورن الضابط البريطانى المثل لنفوذ وسلطات الاستعمار البريطانى فى قطر . وهو يستقبل فى ايران عندما يزورها استقبالا رسميا وهو يتمتع بشخصية قوية بين الايرانيين المتجنسين والمهاجرين والمتسـلـلين ، حيث يحتكمون اليه فى حل مشاكلهم وقضاياهم فهو أى سليمان ح . لارى يكفل المهاجرين القادمين وهو يدبر لهم الاعمال فى شركاته ومحلاته وهو يستخدم نفوذه القوى والرهيب فى تشغيلهم فى قصور المسئولين والمحلات الكبيرة ، وبالطبع يشترك معه فى هذه العمليات تجار ايرانيون كثيرون أمثال آخوندع ،

محمد صادق ل، ك الموسوى وغيرهم وهؤلاء الاربعة بالذات تدخل ضمن مسؤوليتهم اعطاء قروض مالية للمهاجرين (٣٠٠٠ روبية) لبناء حياتهم داخل قطر ، عن طريق تشغيلها فى التجارة وفتح متاجر صغيرة (نولة) على أساس أنه عندما يكون له رصيد من المال يبدأ فى رد هذه المتبالم الى المقرض .

ومن الامثلة التى توضح نوايا وقوة نفوذ سليمان ح . لارى ما قاله لاحد كبار المسؤولين فى قطر حين هاجرت قبيلة «المهاند» (٥٠٠٠ شخص) فى اكتوبر ١٩٦٤ . فعندما بدأت هذه القبيلة تهاجر على اثر خلافات بينها وبين الحكم فى قطر ، اتصل سليمان ح . لارى بأحد كبار المسؤولين وأبلغه انه اذا كانت قبيلة المهاند مصممة على الهجرة فلتهاجر وانه اى سليمان مستعد - بعد اذن المسئول الكبير - ان يجلب بدلهم (٥٠٠٠) ايرانى من ايران .

وفى مجال سيطرة الايرانيون على المراكز الحساسة فى قطر ، فان دائرة الهجرة والجوازات تأتى على رأس قائمة الدوائر التى يسيطر عليها الايرانيون . فمعظم المسؤولين فى هذه الدوائر ايرانيون أو من اصل ايرانى امثال على ا . واحمد م . والاخر مسئول عن الجمارك أيضا ،والاول يكتفى من الايرانى الذى يطلب جواز سفر قطرى ، ان يشهد بقطريته أربعة يحملون الجنسية القطرية ، دون الرجوع الى اللجنة المسئولة عن الجنسية ، وهو خلاف ما يتبع مع العرب الذين تقرر اعطائهم جواز سفر اللجنة المسئولة عن الجنسية .

وهذان المسئولان الايرانيان ، وغيرهم من موظفى الجوازات الايرانيين على ارتبساط وثيق ، بجميع الكفاء من التجار والمقاولين الايرانيين ، وبالمخابرات البريطانية . وهما اى ع ا . واحمد م . يكلفان بمهام رسمية خارج قطر ، والثانى يستقبل فى ايران استقبالا رسميا وعلى ا . هو الذى يضع سياسة الهجرة شبه المفتوحة - كما رأينا فى فصل سابق . وهو الذى يتحكم فى فتح او اغلاق الباب امام المهاجرين وتحديد من يمنع من الدخول ومن يسمح له بالدخول بحكم مركزه الكبير فى دائرة الهجرة والجوازات .

لقد أستفاد الإيرانيون من قوة نفوذهم في قطر ، وسستار الوكلاء بشكل خاص في أحاطة تنظيماتهم بسرية تامة ، ورغم ان اوضاعهم في بعض الاحيان تبدو غريبة ، وتحركاتهم توحى بشيء من التنظيم وراءها الا أنه من الصعب على المرء ان يحدد تفاصيل مهمات ومسئوليات وأدوار كبار الإيرانيين من الرأسماليين أصحاب النفوذ ، بعكس دبی مثلا ، ويساعد على ذلك تسمت سلطات الاستعمار البريطاني والمخابرات البريطانية ، على ما قد ينكشف من هذه التحركات الإيرانية . ومع ذلك فان قطر فيها من التحركات والاضاع الإيرانية ما يوحي بأن هناك شيئا اسمه تنظيم إيراني وراءها . من هذه الاوضاع والتحركات : -

١ - عمليات تهريب الاسلحة والتدريب عليها التي تنكشف بالصدفة ثم لا تلبث ان تغطي ، والمواطنون في قطر يذكرون كثيرا من حوادثها . والظاهرة الواضحة في قطر ان الإيرانيين يتخذون من الحسينيات «المواتم» أمكنة لتخزين الاسلحة ، والتدريب عليها ، مستغلين ما لهذه الاماكن الدينية من قدسية وحصانة ، ولبعدها عن الشك ، باعتبارها اماكن عبادة ، وهم يستعملون - كما يقول العارفون ببواطن الامور - حوالى عشرة مواتم لهذا الغرض ، ومن الحوادث التي كشفت ذلك بوضوح ، الحادثة التي وقعت في شهر ابريل ١٩٦٥ فعندما هاجمت الشرطة مأتم «الجهريمة» (وهو احد أكبر المواتم التابعة للإيرانيين في الدوحة عاصمة قطر) ، بعد منتصف احدى ليالى ذلك الشهر ، وجدت بداخله اكثر من عشرين إيرانيا يتدربون على حرب العصابات ، وضبطت كثير من المدى والمفرقات ، واكتفت السلطات بمصادرة ما وجدت ، وكافأت المخبرين اللذين ارشدا عنه (احدهما يمني والاخر من ساحل عمان) بأبعادهما عن البلاد كي لا يثيرا المسألة بين الناس .

ومن حوادث تهريب الاسلحة التي وقعت في ٢٥ - ١ - ١٩٦٥ ، وفي هذه الحادثة قبض على اربعة من الإيرانيين بعد أن دخلوا قطر معهم كمية من الاسلحة (مسدسات ورشاشات) وعند التحقيق معهم وجد ان لكل منهم اكثر من اسم ، وقد هرب احدهم أما أسماء الثلاثة الحقيقية الذين بقوا ، والتي اعترفوا بها في التحقيق فكانت ، على نقي على نكوكار ، أسعد محمد قاندى ، غلام حسين عباس قاندى ، ولم تلبث قضيتهم ان غطيت هي الاخرى ، ولم يسمع عنها شيء بعد ذلك .

وللتنظيم الإيراني عدة مراكز أخرى - بالإضافة للحسينيات - من بينها نادي تاج وهو فرع آخر من (أنجمن ورزشتي تاج) (منظمة التاج الرياضي) التي يرأسها فخريا شاه ايران ، والتي ذكرنا ان لها فرعا آخر في البحرين ايضا . وهذا النادي معروف في قطر أنه مركز تجسس وتخطيط ، يرتبط بدار الاعتماد البريطاني عن طريق (مدرس) يزعم انه يعلم من شاء الانجليزية ، ويرأس هذا النادي شخص إيراني يدعى غلام تاجيك ، تبرع بسبعة آلاف روبية فجعلوه رئيسا للنادي الذي اصبح قاصرا على الإيرانيين ، وهو نفس ناديا « فردوسي ، وتاج » الموجودين في البحرين ، وعندما اصبح هذا النادي ملكا للإيرانيين وحدهم اعيد بناءه من جديد حيث حول الى قلعة حصينة ، وقد تكلف بناءه حوالي (٥٠٠٠٠٠ روبية) وتجهيزه بحوالي (٥٠٠٠٠) أخرى ، وقد تم اعداده بوسائل المصارعة ورفع الاثقال ، واصبح من الصعب معرفة ما تحويه جميع حجراته او قاعاته ، وقبل بضعة شهور اغلقت السلطات هذا النادي لأسباب اخلاقية ، ثم اعيد فتحه بعدها بفترة قصيرة بعد ان تغير اسمه فقط .

ومن مراكز التجمع الإيرانية المشبوهة في قطر (المطعم الإيراني) وهو مطعم وفندق وهو أحد أماكن «عامة» يتركز فيها الإيرانيون ، ويقال ان فيه غرفة في الطابق الاعلى لا يدخلها الا أناس معينون وبالذات صاحب الفندق الذي يدعى (قدرت ج) ، ومعظم من يتردد على هذا المطعم او الفندق معروفون باتصالاتهم بالمخابرات البريطانية ، والمعروف عن المطعم انه يجلب المواد الغذائية من ايران مباشرة ، ومع ذلك فأسعاره لا تنافس من حيث رخصتها . ومن مراكز التجمع الإيرانية ايضا مطعمان احدهما في شارع مشيرب (مقهى) ومطعم (البهار) ويقال عن المطعم الاخير انه يقدم طعاما للبعض مجانا بالاتفاق على كلمة السر .

وهناك استديو إيراني في شارع الكهرباء اصحابه من الجماعة التي تدعى أنها تعتنق «البهائية» نفس المجموعة التي تعمل في شبكات التجسس لحساب اسرائيل في دبي ، وهذا الاستديو كثيرا ما يقيم الحفلات على حساب كبار التجار الإيرانيين ، ويعتبر من أهم أماكن التجمع واللقاء بين الإيرانيين .

ومن هذه الامثلة يمكننا أن نستخلص ان في قطر - كما هو الحال في البحرين وساحل عمان - تنظيم إيراني له مراكز تجمع وعمل تحت

اسماء تموهية ، وله شبكات لتهريب الاسلحة والتدريب عليها ، كما له شبكات اخرى لتنظيم عمليات الهجرة من ايران الى قطر وتسهيل دخول المهاجرين عن طريق الكفالة وتوفير اعمال لهم .

ومن ثم العمل على اعطاء جنسيات قطرية ، وان كبار التجار الايرانيين «المتجنسين» هم زعماء هذا التنظيم فخريا أو عمليا ، بحكم نفوذهم القوى والحصانات التي يتمتعون بها ، وبعدهم عن الشبهات .

وان هذا التنظيم يتمتع بحماية وتعاون السلطات والمخابرات البريطانية ويتعاون مع الصهاينة (جماعة البهائية) في موضوع التجسس لحساب اسرائيل .

واباً : الكويت

١ - النفوذ الايراني

أبرز مظهر للنفوذ السياسي الايراني في الكويت هو حيازتهم على ثلاث مقاعد في مجلس الامة السابق وسبعة في المجلس المزيّف الحالي . وتأثيرهم على بعض اعضاء المجلس الاخرين بحجة التعاون الطائفي ، وهو اسلوب دأب الايرانيون في الكويت على اتباعه منذ فترة طويلة لكسب الانصار ، وواضح مدى النفوذ السياسي الذي يتمتع به عضو البرلمان في اى بلد من حيث استطاعته الادلاء برأيه فى القضايا التى تمس الطائفة التى يمثلها بحرية تحت حماية الحصانة الدبلوماسية التى يتمتع بها ، والتى تتيح له التحرك فى داخل البلد وخارجه . ويعمل هؤلاء الاعضاء وانصارهم فى داخل المجلس على الدفاع عن الايرانيين فى الكويت بطريق مباشر وغير مباشر ، وعلى الدفاع ومناصرة ايران كدولة يحرصون دائما على اظهارها « **بالبجارة المسلمة الصديقة** » اما فى خارج المجلس فيحضور الاجتماعات وتنظيم الاتصالات مع « **الناخبين** » .

وبجانب وجودهم فى مجلس الامة فهناك ايضا ظاهرة « **الوكلاء** » الموجودة فى امارات الخليج الاخرى ، حيث استطاع الايرانيون ان يحصلوا على وكالات الاعمال الخاصة لبعض افراد الاسرة الحاكمة ، وبعض المسئولين كوكيل عمارات المسئول الفلاني . وكيل الشيخ فلان التجارى . . . الخ .

وقد أوضحنا سابقا أهمية مركز الوكيل وقوة نفوذه الاقتصادي والسياسي في البلد ، وكما هو حادث في بقية امارات الخليج (التي تحدثنا عنها) فان الايرانيين يعملون في الكويت ايضا على السيطرة على الاماكن الحساسة في الدولة فلديهم في الكويت مثلا - غير اعضاء البرلمان - مسئول في الحكومة ذو نفوذ سياسي واسع ، ولديهم مجموعة من ضباط الشرطة في وزارة الداخلية بعضهم مأموري مراكز الشرطة في بعض المناطق وضباط في خفر السواحل المسئولة عن مكافحة التسلل . ولديهم بعض الطيارين في الجيش . ولديهم ثلاثة أو أربعة مقاعد في لجنة منح الجنسية في احدى مناطق الكويت ، بالإضافة الى سيطرتهم القوية في ميناء الكويت الرئيسيين، وحيازتهم على كثير من المناطق الحساسة في المطار الدولي .

أما في المجال الاقتصادي فان نفوذهم أقوى من أي امارة أخرى في الخليج بحكم مركز الكويت الاقتصادي فهم يسيطرون هنا على عشرات من الشركات والوكالات الاجنبية ، وهم شبه محتكرين استيراد وبيع المواد الضرورية وخاصة المواد الغذائية ، وفي هذا المجال نذكر ان احد الرأسماليين الايرانيين يملك حوالي (٣٦٠) وكالة لاستيراد وتوزيع المواد الكمالية والضرورية ، على حد سواء ، وهو يعتبر من كبار تجار الشرق الاوسط ، وقد كان هذا لوحده يملك محطات الاذاعة والتليفزيون في الكويت ، قبل ان تشتريها منه الحكومة !! كما يملك بعض التجار الايرانيون مجموعة من الشركات للمقاولات كالبناة وغيرها والتي يستغلونها في تشغيل بعض المتسللين الايرانيين بالتحايل على قانون العمل الذي يمنع عدم تشغيل أي عامل في الكويت داخل البلاد بطريق غير شرعي .

وفي مجال السيطرة على المواد الضرورية فان معظم شركات المخازن يملكها ايرانيون ، حيث يملك الواحد منهم عشرات المخازن في منطقة واحدة ، أو أكثر . ويعد أحد التجار الايرانيين في الكويت شبه محتكر لاستيراد الخضروات وغيره شبه محتكرين لتجارة الاسماك . ومن ابرز مظاهر نفوذهم الاقتصادي سيطرتهم الشبه تامة على اعمال الصيرفة في الكويت . ان ٩٩ ٪ من الصيرافة في الكويت ايرانيون ؟

وهناك ايضا وكالتان للسياسة يملكها اثنان من الايرانيين ، ومهمتها العمل على الدعاية لایران ومطامعها في الخليج العربي وهي توزع

صراحة الخرائط والكتيبات التي تتحدث عن هذه الاطماع بالكلمة والصورة بملكية البحرين لايران وبفارسية الخليج العربي . وتنتشر في الكويت في جميع مناطقه بدون استثناء حتى القرى النائية مئات من محلات البقالة التي يملكها ايرانيون ، تمتاز انها تباع كل شيء ؟

ومن ناحية اخرى فان الايرانيين يعملون بدأب ، ومن فترة طويلة على السيطرة شعبيا على مناطق بأكملها في الكويت ، وضمان ولائها لهم ، فمعروف في الكويت الان أنهم يسيطرون تماما على منطقة الشرق عن طريق زيادة كثافتهم السكانية فيها بغض النظر عن كون الايراني ساكنها يحمل الجنسية الكويتية ام الايرانية ، وقد بذلوا عدة محاولات للسيطرة على منطقتي «الدسة» ، والدعية» وفي هذا المجال يتبعون أسلوب تبادل المنازل بالمقايضة مع اصحاب المنازل في مناطق اخرى ، حتى ولو كان بيت العربي الذي في احدى المناطق التي يحاولون زيادة كثافتهم السكانية فيها أقل مستوى من بيت الايراني الذي يريد التبادل والانتقال .

٢ - التنظيم الايراني

أما بالنسبة للتنظيم فان ابرز مظاهر وجوده حوادث اكتشاف مخازن الاسلحة وتهريبها التي حدثت في الكويت فبالنسبة للمخازن فمعظم الحوادث دلت على ان الايرانيين يستعملون المخازن كمحال للتخزين، ومن الامثلة على ذلك اكتشاف كميات من الاسلحة في اوائل ١٩٦٥ في مخبز ايراني بالسالمية على اثر انفجاره وفي مخبز ايراني آخر في منطقة المرقاب - اما عن حوادث التهريب فهناك حادث الباخرة التي اكتشفت في أحد الموانئ العربية قبل وصولها الى الكويت ، وكانت شحنتها مرسلة الى تاجر ايراني معروف ، وعندما علم باكتشاف محتوياتها غير وجهتها الى ميناء آخر .

ومن ظواهر وجود التنظيم ايضا المظاهرة المضادة التي نظمها ضد احدى مظاهرات التأييد الشعبية التي قامت في الكويت لميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق سنة ١٩٦٣ ، فعندما وصلت المظاهرة العربية الى السفارة الايرانية ضمن طوافها بشوارع الكويت تصدت لها مظاهرة ايرانية كانت غاية في التنظيم واصطدمت بهم في محاولة لتفريق المتظاهرين العرب وعندما فرقوا المظاهرة اختفوا فجأة وبصور منظمة ايضا .

وتلعب السفارة الإيرانية في الكويت دورا كبيرا في تكتيل الإيرانيين وتوجيههم ، وكثيرا ما تنتشر الاشاعات عن اجتماعات عقدت في منزل احد كبار التجار الإيرانيين في الكويت وحضرها مسئول في السفارة الإيرانية . وغير ذلك فان السفارة حريصة دائما على أشعار جميع الإيرانيين انها تدعمهم في تحركاتهم من اجل تنظيم حركة شعوبية ضد عروبة الكويت ، والخليج العربي .

ويستغل الإيرانيون في ذلك الطائفية لتحقيق هذا الغرض ، حيث يتسترون دائما بالدفاع عن حقوق الطائفة الشيعية المغبونة في المجتمع . ومن ابرز الحوادث التي أنكشفت في هذا المجال الاجتماع الذي اشرف على تنظيمه احد كبار التجار الإيرانيين ، في شهر اغسطس ١٩٦٤ . وحضره مجموعة من الإيرانيين والعرب « الشيعة » وقد بدأت الاحاديث بحديث من المذكور عن الغبن الذي تلاقيه الطائفة الشيعية في الكويت . . ولما أسهب في الحديث عن هذا الغبن وضرورة التكتل والعمل ضده سأل احد العرب الذين حضروا الاجتماع عن السند الذي يعتمد عليه في دعمهم ، فرد التاجر الإيراني على الفور ان ايران بواسطة السفارة الإيرانية في الكويت ستدعمنا في حركتنا ؟!

وتعمل السفارة الإيرانية على شراء وتجنيد بعض الصحف في الكويت للدعاية لايران ، وبغض النظر عن مخططات حكومة ايران التوسعية في الخليج العربي ، وخاصة الكويت ، فقد استطاعت تجنيد صحيفتين لهذا الغرض . . احدهما يومية والاخرى اسبوعية .

ومن المجالات العلنية للتنظيم الإيراني في الكويت جمعية تسمى « جمعية الثقافة الاسلامية » وهي جمعية أسسها الإيرانيون (الكويتيون) وتصدر نشرة دورية ، وهذه الجمعية مجهولة الاهداف والمقاصد لانها لا تظهر ذلك علنا ، ويبدو أنها مؤسسة للالتقاءات والتجمع .

اما عن تعاون الإيرانيين في الكويت مع الانكليز فانه لا شك موجود رغم قلة الدلائل التي تؤكده . ومعروف في الكويت أن احد كبار التجار الإيرانيين هناك ويدعى صالح ج . ، قنصل بريطانيا الفخرى في الكويت ، وقد كان تاجرا ايرانيا آخر من الكويت يشغل هذا المنصب في دبي سابقا .

الفصل الخامس

حقيقة الاطماع الايرانية في الخليج العربي

بعد هذا الاستعراض لواقع النفوذ والتنظيمات والادعاءات الايرانية في الخليج العربي ، لا بد لنا من الاجابة على سؤال كثيرا ما يتردد في هذا المجال وهو :

هل الادعاءات والنشاطات الايرانية في الخليج نابعة من دعوة قومية أم دعوة بلهاء من حكومة ايران الرجعية ؟!

وقبل الاجابة عن السؤال لابد من توضيح السبب الذي دفعنا الى طرحه .

ان السبب الذي دفعنا لطرح هذا السؤال هو حرصنا على أن يكون موقفنا واضحا من الشعب الايراني . وحركة الشعب الايراني الوطنية . فاذا ثبت مثلا ان الشعب الايراني بجميع طوائفه ومعتقداته السياسية يعتبر ان الخليج فارسي وجزء مغتصب من ايران ، وان العمل من اجل استرجاعه مطلب قومي .

فان الموقف المنطقي الذي تمليه المصلحة القومية العربية من الشعب الايراني هو موقف العداء والمناهضة . اما اذا ثبت ان هذا او هذه الادعاءات والمطامع الايرانية في خليجنا العربي نابعة من الحكومات الرجعية الايرانية التي لا زالت تحكم ايران ، وان هذه الحكومات الرجعية الايرانية قد اختلقت هذه الادعاءات لاستغلالها في تحقيق اغراض سياسية واقتصادية داخلية وخارجية كتهجير جماعة من جماهير الشعب الايراني المحرومة بفرض اضعاف قوتها الداخلية وتخدير الشعب الايراني بالهائه بهذه الحقوق المدعاة عن التفكير في اوضاع ايران الداخلية المزرية . واستغلال هذه الاطباع والادعاءات في عمليات ضغوط سياسية واقتصادية على بريطانيا وامارات الخليج . اذا

ثبت ذلك فان الشعب العربى ، سواء فى الخليج ام فى بقية اقطار الوطن العربى بحكم مبادئه القومية التقدمية التى تؤمن بأن الحرية فى العالم واحدة لا يمكن تجزئتها ، وتناهى الاستعمار والرجعية اينما كانا فى اى بقعة من العالم ، وتناصر جماهير الشعوب المناضلة ضد الرجعية والاستعمار والامبريالية العالمية ، بحكم هذه المبادئ فان الشعب العربى سوف يقف الى جانب الشعب الايرانى فى كفاحه ضد الحكم الرجعى المرتبط بالاستعمار فى ايران ، وسيعامل الشعب الايرانى كصديق ورفيق فى النضال ضد الرجعية والاستعمار والامبريالية الذين تعانى منهم بعض اقطار الوطن العربى ومنها منطقة الخليج العربى .

ونعود الى السؤال الذى طرحناه قبل قليل ، وللإجابة عليه نقول اننا كنا ننوى ان نقطع بالرأى الثانى ، ولولا أن بعض الحقائق التى لمسناها تجعلنا نشك فى ان الادعاءات الايرانية دعوة الهاء من حكومات رجعية عميلة ، من هذه الحقائق ان حكومة مصدق التى تعتبر حكومة تقدمية قد فعلت فى الفترة القصيرة التى تسلمت فيها زمام الحكم فى ايران نفس ما فعلته وما تفعله الحكومات الرجعية الايرانية حين واصلت ادعاءاتها فى امارات الخليج . فقد ضمن مصدق قراره المشهور بتأميم البترول الايرانى تأميم بترول البحرين باعتبارها جزء لا يتجزأ من ايران ٠٠ والولاية الرابعة عشر فى الامبراطورية الايرانية كما انه اثناء تولى حكومة مصدق الحكم احتلت ايران جزيرة (هنگام) العربية كما اوضحنا ذلك بالتفصيل فى فصل سابق .

وبالنسبة للحركة الوطنية الايرانية والتى ابرزها كما هو واضح لنا الحزب الشيوعى الايرانى «توده» فانها لم توضح موقفها رسمياً حتى الان من هذه القضية ، وبالتالي فانه من الصعب الحكم على موقفها ولكن « جبهة التحرر الوطنى » التى هى واجهة للحزب الشيوعى فى البحرين لحزب توده الايرانى ، هذه الجبهة او الحزب لم تستنكر حتى الان الادعاءات الايرانية على الاقل بالنسبة للبحرين رغم تزايد الشعور القومى الاستنكارى لدى شعب البحرين لهذه الادعاءات والاطماع ، وتحديد جميع الحركات الوطنية مواقفها الاستنكارية منها فى عدة مناسبات . والمعروف عن الحزب الشيوعى فى البحرين ان معظم قياداته وقواعده ايرانية ، وان بعضها منتدب من حزب توده فى ايران ليتولى مراكز قياداته فى الحزب الشيوعى البحرانى .

ومع أنه ليست هناك مواقف محددة رسمية للحزب الشيوعي في البحرين من هذه القضية فإن له مواقف رسمية مطاطة ومواقف فردية تؤيد بصراحة تبعية البحرين لايران . من المواقف الرسمية المطاطة ظهور شعارات للحزب في اكثر من مناسبة تقول (عاشت الاخوة الايرانية البحرينية) ، ومن المواقف الفردية لاعضاء الحزب - بجانب التغنى بتبعية البحرين لايران - اشتراكهم في عدة هجمات عنصرية ايرانية ضد السكان العرب وبالإضافة الى ذلك كله فإن بعض قياديين هذا الحزب من العرب ينفون وجود خطر هجرة وتسلسل ايرانيين مركزين الى البحرين والخليج ، ويصورون الموضوع على انه مجرد هجرة بعض الكادحين الايرانيين للبحث عن لقمة العيش في امارات الخليج ، ويتهمون المنظمات القومية في الخليج بتحويل خطورة هذه الهجرة . . ويدعون الى غرض النظر وتركيز النضال ضد الاستعمار البريطاني باعتباره العدو الرئيسي للشعب في هذه المنطقة .

وإذا ما قبلنا بمناقشة اراء الشيوعيين هذه فاننا نسلم معهم ان الاستعمار البريطاني هو العدو الرئيسي . . ولكننا نضيف ايضا ان الاستعمار خطر سياسي واجتماعي واقتصادي ، والوجود الهائل للمتسللين والمهاجرين الايرانيين في امارات الخليج يشكل خطرا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ايضا ، والواضح من وجهة نظر الشيوعيين هذه أنها ليست الا تهرب من تحديد موقف واضح وحاسم من قضية الاطماع الايرانية في الخليج العربي .

من ذلك كله فاننا لا نستطيع ان نعطي اجابة حاسمة على السؤال المطروح ، رغم اننا نميل الى اعتبارها دعوة قومية اكثر من اعتبارها دعوة حكومة رجعية للأسباب السالفة الذكر ، ومع ذلك فاننا سنترك الباب مفتوحا امام الحركة الوطنية الايرانية المتمثلة في حزب توده وغيره لتحديد موقفها بصورة واضحة وحاسمة من هذه القضية وإزالة اى التباس - اذا كان هناك التباس - في علاقة الحركتين القومية العربية والايرانية .

غير اننا نعود ونؤكد على خطورة الهجرة الايرانية الى امارات الخليج العربي ، وعلى الاخطار القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشكلها هذا الوجود الايراني في الخليج ، خاصة وأنه مرتبط بـ
 حرية ايران وبتواطؤ ودعم الاستعمار البريطاني والصهيوني .

الفصل السادس

مستقبل الخليج العربي

اولاً - استراتيجية شرق السويس والخليج

قلنا في مقدمة هذا البحث انه بتنفيذ الاستراتيجية البريطانية الجديدة «شرق السويس» تدخل منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعها مع الاطماع الاستعمارية والتوسعية ، وقلنا ايضا انه يبدو من كل ظواهر هذه المرحلة التي بدأت تنفيذها بالفعل ، انها اكثر خطورة من جميع مراحل الصراع الاستعمارية التي شهدتها هذه المنطقة طوال الثلاثة قرون الاخيرة ، كما انها اشد ضراوة نتيجة لاسلوب التكتل والتنسيق الذي ينتهجه جميع الاستعماريون والرجعيون الطامعون في هذه المنطقة الان فيما بينهم .

وتعتمد استراتيجية شرق السويس على تخفيض وتصفية الوجود العسكري البريطاني في الاماكن التي لبريطانيا وجود عسكري وسمياسي من منطقة شرق السويس ، وعلى اشراك حلفاء بريطانيا واصدقائها في داخل وخارج هذه المنطقة ، في تحمل اعباء هذا الوجود مع بريطانيا سياسيا وعسكريا .

ولا يهمنا هنا تفاصيل استراتيجية «شرق السويس» بقدر ما يهمنا الجزء الذي ستتأثر به منطقتنا من هذه الاستراتيجية ، وهو انسحاب بريطانيا من قاعدتها العسكرية في عدن بعد حصول الجنوب على استقلاله ونقلها الى الخليج العربي هذا الانسحاب الذي لا يعنى مجرد نقل قاعدة عسكرية من منطقة الى منطقة اخرى وانما اتخذ بناء على دراسة مستفيضة استمرت عدة شهور ومناقشات واسعة اشترك فيها كبار السياسيين والعسكريين الانجليز ، والاميركان في

اجتماعات تمت بينهم ، اثناء زيارة ويلسون لجونسون ، وزيارة وزير خارجية بريطانيا لزميله وزير خارجية امريكا ، كما انها لا تعنى فقط توفير ملايين الجنيهات الاسترلينية التى تنفقها بريطانيا سنويا ، انما هو ايضا كما قال ويلسون نفسه «انه لا يمكن القول اننا غير مرغوب فينا فى سنغافورة مثلما فى عدن » اى ان بريطانيا لم تخرج من عدن طوعا وبناء على ارادتها ورغبتها ، وانما لسبب أساسى وهو رضوخا لارادة الحركة الوطنية فى الجنوب اليمنى المحتل التى ارغمتها بضرباتها القوية اليومية على الرضوخ لقرار الانسحاب .

ومن هنا فان بريطانيا حين تصر على البقاء فى شرق السويس مع ان على الاقل ١٠٠ مليون من العملات الاجنبية اى حوالى ٨ ٪ من رصيد انسحابها منها امر منطقي يوفر لها ٢٥٠ مليون جنيه فى السنة منها كل منطقة الاسترليني - التى تشمل دول الكومونولث - من العملات الصعبة والذهب ، ويصل ما يمكنها ان توفره حتى سنة ١٩٧١ اكثر من ٦٠٠ مليون جنيه ، هى بلا شك فى اشد الحاجة الى هذه الاموال لمساعدتها فى تخفيف الازمة الاقتصادية الخانقة التى تواجهها ، هذه الازمة التى تعاني منها بريطانيا رغم تخفيض سعر الجنيه الاسترليني فى ١٨ نوفمبر عام ١٩٦٨ وقد سبق التخفيض برنامج للتقشف قدمته حكومة ويلسون ومكون من ثلاث نقاط :

١ - خفض النفقات الخارجية فى حدود ٢٥٥ مليون جنيه وذلك بالاسراع بسحب ٢٥ الف جندى من شرق السويس واعادة النظر فى مسألة جيش الراين .

٢ - وضع سياسة داخلية تحد من الاستهلاك وذلك برفع الضريبة على المبيعات وبيع التصدير بحوالى ١٠ ٪ والحد من البيع بالتقسيط وتقييد منح القروض وبناء المدارس والمنازل مع العلم ان اكبر المشاكل فى بريطانيا هى السكان .

٣ - تخفيض زيادة الدخل المقررة فى الخطة من ٣٥ ٪ الى ٢ ٪ فى الوقت الذى كانت الاتحادات العمالية غير راضية عن النسبة المقررة وتطالب برفعها الى ٤٥ ٪

قلنا ان بريطانيا حين تصر على البقاء شرق السويس فانها لذلك كله ستضع فى حسابها بصورة اساسية « امان وجودها » الذى انتهى

فى عدن بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٦٨ واحد صمامات الامان الرئيسية التى ستضعها بريطانيا فى حسابها ، هو حسابها الدقيق للحركة الوطنية فى منطقة الخليج العربى ٠٠ تجربتها التاريخية معها ، وضعها الحالى ، احتمالات تطورات هذا الوضع ، مستقبلا ، ثم كيفية مجابهة الحركة الوطنية ، وبالإضافة الى ذلك اخذ تجربة عدن والجنوب اليمنى المحتل بعين الاعتبار ، هذه التجربة التى اعتمدت ولا شك عليها بريطانيا حين قررت اختيار البحرين ومصرىة والشارقة كـثلاث قواعد رئيسية لها فى الخليج العربى بديلة لقواعدها العسكرية فى عدن والجنوب اليمنى ، فبريطانيا بهذا الاختيار (كما سبق ان جاء فى مقال نشرته جريدة الطليعة الكويتية) ترى انها انتقلت من الشواطىء الملتهمبة الى جزر الامان حتى الشارقة التى ليست بجزيرة راعت بريطانيا فى اختيارها صمام الامان هذا حين عقدت اتفاقا جديدا مع حاكمها فى ٢٩ - ٦ - ١٩٦٦ ، يقضى بان « الشارقة ارضا اضافية لبناء تسهيلات جديدة للقوات البريطانية » على ان تدفع بريطانيا لحاكمها مقابل ذلك مبلغا من المال سنويا مقداره ٦٠٠ الف جنيه استرلينى اعتبارا من يناير ١٩٦٨ ، بالإضافة الى دفعة اولية ١٠٠ الف جنيه دفعت فى اول اغسطس ١٩٦٦ ، وصمام الامان الذى راعته بريطانيا فى هذا الاختيار كما قالت وكالة رويتر ، تتمتع الشارقة بميزتين عسكريتين كبيرتين فاراضيهما الصحراوية توفر منطقة تدريب مثالية معظم السنة وكما ان - وهذا هو بيت القصيد - انبساط اراضيها فى الصحراء يجعل تسلل «مخربين» اليها من البر امرا شبه مستحيل .

ورغم ان اهمية «صمام» الامن البريطانى هذا لا يشكل الا جزءا من الحقيقة ، التى تقول ان بريطانيا وحليفاتها فيما يخططون وينفذون من مخططات استعمارية فى هذه المنطقة يحسبون دائما حساب الحركة الوطنية فيها ، وبدون التعرض لوضع الحركة الوطنية تفصيليا فى الخليج ، فاننا نسجل لذلك سببين رئيسيين :

(١) ان الاستعمار البريطانى فشل رغم العديد من الضربات التى وجهها للحركة الوطنية فى امارات الخليج فى مدى الاربعة عشر سنة الاخيرة فى القضاء على هذه الحركة نهائيا ، لقد استطاع الاستعمار بضرباته التأثير على مسيرتها وقوتها ، وشملها فى فترات مختلفة ،

ولكن كان دائما شللا مؤقتا تعود بعده الحركة الوطنية الى البروز بقوة متجددة ، وابرز مثل على ذلك الحركة الوطنية فى البحرين .

(٢) ان الحركة الوطنية قد ضربت جذورها فى اهم مناطق الخليج بالتفاف الجماهير حولها وهى تبني نفسها وتزداد قوة واتساعا ، فى محاولة استفادة من كل التجارب مع الاستعمار والرجعية من ناحية وواضحة فى اعتبارها خطورة المخططات الاستعمارية التى يرسمها الاستعمار البريطانى بالتعاون مع حلفائه وعملائه لمستقبل المنطقة من ناحية اخرى .

والنقطة التى نود الاشارة اليها هى ان الحلف الاستعمارى الطامع فى منطقة الخليج العربى ينظر الى هذه المنطقة بثرواتها وتياراتها من خلال نظرته الشاملة الى الاوضاع السياسية فى مناطق اخرى من العالم وخاصة المناطق العربية المجاورة منها لامارات الخليج ، او التى لها تأثير فى اوضاع هذه المنطقة ، وبصفة عامة فان اوضاع الاستعمار تتأثر تلقائيا باوضاع القوى الثورية والمناهضة للاستعمار فى العالم ، فامريكا وبريطانيا اللتان خاضتا صراعا مريرا فى اوائل هذا القرن لمنع النفوذ الروسى من التغلغل الى جنوب ايران ، ومن ثم السيطرة على الخليج العربى ، لا تزال مخاوفها قائمة من حدوث هذا الامر «الخطير» ؟؟!

ثم يبقى سؤال لا بد من الاجابة عليه قبل التعرض لتفاصيل مخططات المستقبل التى يرسمها الحلف الاستعمارى الطامع لمنطقة الخليج ، **السؤال هو ما هى مبررات الوجود البريطانى فى هذه المنطقة ؟؟**

يجيب المستر ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، محددا هذه المبررات فى ثلاث نقاط :

(١) فى حالة ازمة تتعرض لها المصالح والجاليات البريطانية .

(٢) التدخل بناء على طلب عضو فى الكومنولث .

(٣) المشاركة فى عمليات الامم المتحدة فى حفظ السلام .

وتنسف الاهرام مبررات ويلسون هذه فى تعليق لها حين تقول . . فهناك اعتراف من العسكريين البريطانيين انفسهم بان القوات البريطانية شرق السويس غير قادرة على تحمل الاعباء المفروض قيامها

بها ، المسألة لم تعد اكثر من مظهر من مظاهر العظمة الدولية بالمشاركة
فى اعباء ومسئوليات الدول الكبرى .

واكثر ما فى هذا العامل ميزة أن بين ضخامة المطلوب وبين
الامكانية الفعلية دافعا يفرض على بريطانيا الاعتماد على طرف آخر
وليس امامها سوى الولايات المتحدة . .

**أما المحرر العسكرى لجريدة «التايمز» اللندنية فيحدد بعض هذه
الاهداف فى :**

(١) ضمان تدفق البترول العربى للاسواق الغربية .

(٢) ضمان الامتيازات البريطانية الحالية .

(٣) ضمان الاسعار الحالية للبترول وتحديد ارتفاعها بحد أعلى لا
يزيد على الحد الحالى بكثير .

(٤) الابقاء على حالة التجزئة الحالية فى المنطقة التى تضمن جوا
ملائما مثاليا لاستمرار وضمان النقاط الثلاثة الاولى .

والذى نستنتجه من هذين الجوابين تعليق «الاهرام» نقطتين :

(١) ان الذى سيهم بريطانيا وحليفتها اميركا من منطقة الشرق
الاوسط والخليج العربى هو البترول هذا المورد الحيوى الهام الذى
سيفرض عليهما ابقاء هذه المنطقة أطول مدة ممكنة تحت النفوذ الغربى
وبعيدة عن النفوذ الثورى العربى والمسكر الشرقى .

(٢) ان بريطانيا امام هذه الالتزامات الضخمة ومراعاة لظروف
« خريف عمرها » ستعتمد على حليقاتها فى تنفيذ هذه الالتزامات
وهذا ما حدث بالفعل فقد اتفقت بريطانيا مع هؤلاء الحلفاء والاصدقاء
على تحمل الجزء الاكبر من اعباء التزاماتها فى الخليج .

ثانياً - الحلف الاستعماري

الحلفاء الذين اتفقت معهم بريطانيا هم الولايات المتحدة الامريكية
التي تمتلك استثمارات نفطية فى الخليج تزيد قليلا عن الاستثمارات
البريطانية نفسها فرؤوس الاموال الاميركية تمتلك مجموع الشركات
العاملة بالسعودية والبحرين ولفار ونصف الشركات العاملة فى

الكويت والمنطقة المحايدة ، كما تساهم بـ ٢٣ر٧٥ ٪ من شركة نفط العراق ، ٤٠ ٪ فى الهيئة الدولية التى تستغل نفط ايران واحدى الشركات العاملة فى قطر ، هذه المصالح التى ستزداد مستقبلا كما ذكرنا فى فصل سابق لقد كانت سياسة اميركا منذ الحرب العالمية الثانية تعتمد على ابقاء هذه المنطقة بعيدة عن نفوذ الكتلة الشرقية الشيوعية كما تحرص على ابقاء الخليج العربى بحيرة عسكرية اميركية لقطع اسطولها السادس والسابع وبجانب القاعدة الاميركية فى الظهران المطلة على الخليج فان اميركا تملك ايضا قاعدة بحرية فى البحرين فيها قيادتها البحرية للشرق الاوسط ، وكان الولايات المتحدة تتولى بهما الدفاع عن القسم الشمالى من الخليج بينما تتولى بريطانيا مهمة الدفاع عن القسم الجنوبى منه وذلك كما قال الدكتور صلاح العقاد فى كتابه «التيارات السياسية فى الخليج العربى» عن هاتين القاعدتين وايران التى - كما اوردا ايضا - لها اطماع قديمة فى الخليج وهى تعمل لها منذ عدة سنوات على اكثر من صعيد كما ان حكومة ايران بالاضافة الى ذلك يهملها حماية اوضاعها ونظامها الرجعى المرتبط بالغرب والتعاون مع حلفائها فى حلف «السنسو» ببريطانيا لحماية المصالح المشتركة ، وقد عبر الشاه عن ذلك فى تصريحاته قبل سنوات لصحيفة « الجارديان » البريطانية قال (ان بريطانيا بما انها ستجلبوا عن عدن فى عام ١٩٦٨ وانه يعتقد انها ستجلبوا ايضا عن الخليج العربى فى عام ١٩٧٠ ومن هنا فهو يحد منذ الان من مسئوليته ان يستعد لحماية بلاده والدفاع عن منطقة الخليج التى كانت بريطانيا تحميها طوال المائة عام الماضية) .

وعن تعاونه واتفاقه مع بريطانيا قال (أنه اعطى موافقة على بياض لطائرات السلاح الجوى البريطانى بأن تستخدم الاجواء الايرانية دون الحصول على اذن سابق وان تنزل فى المطارات والقواعد الايرانية للمزود بالوقود) .

والسعودية بوضعها الرجعى تعمل منذ مدة طويلة على تقوية نفوذها المعنوى والمادى فى الخليج لاعتقادها ان سيطرتها على هذه المنطقة وعزلها عن الدول العربية الثورية حماية كبيرة لنظامها وان اى تغيير ثورى فى اى امارة من امارات الخليج سستكون ولا شك وبالا على الحكم الرجعى السعودى ولقد كانت السعودية - كما تقول الوثائق

التاريخية - على نزاع دائم مع بريطانيا على السيطرة على امارات الخليج وفي فبراير من سنة ١٩٣٨ اوفدت الحكومة السعودية وزير الخارجية الذي كان في ذلك الوقت فيصل بن عبد العزيز آل سعود الملك الحالي - الى لندن وقد حمل معه الى الحكومة البريطانية مذكرة لها اهميتها من الناحية التاريخية فهي تتبنى الى هنا حق الدولة على اساس وراثه هذه المنطقة تاريخيا وتقول المذكرة (ان التمسك بهذا المبدأ يجعل قسما واسما من اراضي حضرموت وظفار وعمان وابو ظبي داخلا ضمن اراضي جلالته . ونظرة تاريخية تثبت ان مخافر عبرى بريمي وظفار واواسط قطر كانت مخافر سعودية انشأها اجداد الملك . غير ان جلالته حبا منه في الوفاق والتفاهم مع بريطانيا وفي عدم حرمان اصدقائه من الامراء العرب على الخليج الفارسي ٢٠٠؟ ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه ، كل ذلك جعله يقبل بعد الحاح شديد بتحديد اقل مطالبه ، فالتسامح من جهتنا لا من جهة بريطانيا) وهذه المذكرة - رغم مرور ٢٨ سنة عليها - الا انها تعبر بوضوح عن اهداف السعودية في الخليج ، التي تتعاون مع بريطانيا على تنفيذها .

أما اسرائيل فانها تستغل اوضاع الخليج بتنسيق مصالحها مع هؤلاء الحلفاء للاستفادة من هذه الاوضاع في خدمة مصالحها التي تقضي بكسر طوق المقاطعة العربية من حول عنقها ، واستغلال هذه المنطقة في عمليات تجسسها على الدول العربية بحماية وضمن السلطات الاستعمارية (وقد اوردنا امثلة على ذلك عن شبكات التجسس الاسرائيلية في دبي والبحرين) وكذلك الاستفادة بقدر الامكان من ثروات هذه المنطقة الاقتصادية عن طريق الصهاينة المتجنسين بجنسيات امارات الخليج في دعم اقتصادها المتدهور والتعاون الذي ذكرناه بين الايرانيين والصهاينة في البحرين للسيطرة على اقتصادها ابرز مثل على ذلك من هذه المنطلقات المصلحية تكون الحلف الاستعماري الطامع في الخليج ، واعدت بريطانيا وامريكا المخططات لاطرافه التي بدأوا ينفذونها منذ فترة والتي يمكن ايرادها فيما يلي :

يعتبر الحلف بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة ان الخليج العربي هو آخر معقل من معاقلها الاستعمارية ، وان بتروله دعامة اساسية للاقتصاد البريطاني وبدونه ينهار هذا الاقتصاد ، ولذلك فقد وضعت

بريطانيا في اعتبارها انها ستدافع عن نفوذها الاقتصادى والسياسى فى الخليج الى آخر رمق ، وبمختلف الاساليب والاسلحة ، حتى ولو اضطرت الى افناء شعب منطقته او اكثر من مناطق الخليج تفتيلا وتهجيرا .

وقد عبر انطونى ايدن عندما كان رئيس وزارة بريطانيا عن هذا المفهوم فى حديث له مع خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى الاسبق اثناء زيارة الاول لموسكو ، قال ايدن لخروشوف ما خلاصته : « ان بريطانيا ستجد نفسها مضطرة للانسحاب من منطقة الشرق الاوسط ولكنها لا تملك التراجع عن منطقة الخليج العربى الذى تعتبره بريطانيا بسبب ثرواته البترولية التى تمثل عمودا اساسيا يرتكز عليه الاقتصاد البريطانى تعتبره « خط الموت » الذى لا تراجع وراءه ولو خطوة واحدة » .

والمعلومات المستقاة من المصادر البريطانية تقول فى هذا السبيل ان بريطانيا بدأت فعلا تنفيذ مخططاتها خاصة بالنسبة للمناطق التى تحتوى على مخزون البترول ، التى عليها أهم قواعد بريطانيا العسكرية الاساسية فى الخليج كمصيره والبحرين ، فبالنسبة لجزيرة مصيرة التابعة لحكومة مسقط والتى تعدها بريطانيا منذ بضعة سنوات لتكون قاعدة بريطانية رئيسية فى الخليج ، وبالنسبة لهذه الجزيرة فان بريطانيا قد اجلت معظم سكانها « البدو » عنها ، وعزلت الباقين منهم فى ركن نائى من الجزيرة بعيد عن قاعدتها ، واكثر من ذلك فان المصادر البريطانية تقول ان بريطانيا قد وضعت فى اعتبارها التخلص من سكان الجزيرة الباقين ايضا عن طريق حملهم على الهجرة منها ، حتى ولو اضطرت بريطانيا ان تدفع لكل فرد منهم (١٠٠٠) جنيه مقابل مغادرته الجزيرة ؟٠٠

اما بالنسبة لجزر البحرين القاعدة البريطانية الرئيسية الاخرى فى الخليج ، والتى جعل منها موقعها الهام المتوسط للخليج اهمية استراتيجية ، مكن بريطانيا من حماية مصالحها البترولية فى الكويت وقطر ، تنظر اليها بريطانيا بنفس نظرتها لمصيره باعتبارها نهاية «خط الموت» ورغم ورود فكرة التخلص من سكانها لدى بريطانيا الا ان صعوبة ذلك جعلها تفكر فى البحرين فى طريق آخر قبلها هى ان عدد القوات البريطانية فى البحرين سيصبح (قبل استقلال الجنوب وبعد

تصفية قاعدة عدن) حوالى ٣٥ الف جندى ، وهو عدد موازى تقريبا لمرجال القادرين على التصدى لبريطانيا فى البحرين ، بعد استثناء المرتبطين مصلحيا بالاستعمار والعجزة والنساء والاطفال ، وبالطبع فان القوات البريطانية ستكون متفوقة عسكريا على الشعب الاعزل .

ولقد اعتمدت السياسة البريطانية الجديدة على عاملين عبر تجربة عدن ، ومبررات استراتيجية شرق السويس او الانتقال من الشواطىء المتهمة الى جزر الامان والتكشف . من العامل الاول جاء قرار بريطانيا باختيار جزر البحرين ومصيرة ثم الشارقة كقاعدة رئيسية لها فى الخليج ثم بقية القواعد المنتشرة فى عمان ، كقواعد فرعية مساعدة للقواعد الرئيسية . ومن العامل الثانى اعتمدت بريطانيا كل الاعتماد على الحلفاء و «الاصدقاء» وبالتالي اقتضى ذلك ان تستبدل بريطانيا «سياسية الوضع الراهن» التى حكمت بها هذه المنطقة حوالى قرنين من الزمان بسياسة جديدة مستفيدة من اوضاعها الاقتصادية الضعيفة ، وتغير روح العصر وهى السياسة التى تنقل الاستعمار البريطانى تدريجيا من الاستعمار القديم الى الاستعمار الجديد .

ولكن الواقع يقول ان بريطانيا قد تستطيع ان تكون آمنة الى حد كبير فى مصيره ، ولكنها لن تكون كذلك فى البحرين والشارقة ، واساس الافناء الذى وضعته المصالح البريطانية فى اعتبارها سيكون الحل الاخير الذى ما بعده حل .

من هنا دفعت بريطانيا بكل امكانياتها لتحويل استعمارها القديم الى جديد باسرع ما يمكن وتنقسم هذه السياسة الى شقين :

(١) دولى وتتولاها اميركا والسعودية وايران .

(٢) داخلى يشكل النفوذ والتنظيمات الايرانية المتعاونة مع الصهاينة - طابوره الخامس ، كما يعتمد على جزء آخر تتولى تنفيذه بريطانيا نفسها ، ويقضى بخلق انفراج سياسى داخلى يمتص النعمة الشعبية ويبعدها عن الانفجار المحتوم .

وبالرجوع الى الوقائع التاريخية نرى ان النشاط الاميركى دخل الى الكويت فى اوائل القرن العشرين على شكل بعثات تبشيرية ، وبعد الحرب الاولى فرضت اميركا على بريطانيا سياسة الباب المفتوح فى

الشئون الاقتصادية مما مكن الولايات المتحدة الاميركية من الحصول على نسبة هائلة من امتيازات واستغلال النفط واستمرت السياسة الاميركية لمدة طويلة على هذا الحال تاركة لبريطانيا مسئولية الاشراف على الوضع السياسى فى الجزيرة العربية ، مكتفية هى بمشاركتها فى المصالح الاقتصادية ، وعندما انقلبت السياسة الاميركية رأسا على عقب بعد الحرب العالمية الثانية ، واخذت تتدخل فى الشئون السياسية وبمضى الوقت اخذت الخلافات تنشب بين الحين والحين بين الدولتين وان حرصت الدولتان على عدم وقوع صدام مباشر صريح ، واستمر هذا الوضع حتى بعد العدوان الثلاثى على مصر ، حين شعرت بريطانيا بتقلص نفوذها السياسى فى الشرق الاوسط ، فسعت الى تصفية خلافاتها الثنائية مع الولايات المتحدة مثل تلك الخلافات المتعلقة بالخليج ، وتم ذلك صراحة بتصريح جون فوستر دالاس وزيرالخارجية الاميركية فى ذلك الوقت الذى ادلى به فى يوليو ١٩٥٧ وقد بين الوزير الاميركى كيف ان الدولتين تصفیان خلافاتهما فى سبيل الهدف الاكبر الا وهو منع تسلمل السوفيت الى الشرق الاوسط ، وقد شمل هذا التسميق السياسة الدفاعية •

ولقد جاءت استراتيجية شرق السويس لتدفع بريطانيا اكثر نحو الاعتماد على اميركا ولتدفع بالتالى النفوذ الاميركى الى التغلغل بصورة اوسع فى الخليج العربى ، أى ان بريطانيا استعانت باميركا سنة ١٩٥٧ حين شعرت بتقلص نفوذها ، وهى تكرر نفس التجربة الان •

ولكن ما هو دور الولايات المتحدة الاميركية فى مخطط شرق السويس هل هو مجرد حليف تستعين به بريطانيا لمساعدتها فى فترة حرجية تمر بها ؟ أم ماذا ؟• على هذا السؤال تجيب مجلة «الاكونومست» البريطانية فى مقال لها تحلل فيه استراتيجية شرق السويس فتقول : «ان ما نحتاج اليه فى الوقت الحاضر هو شرح وتبيان كيف يمكن ان يكون عمليا استمرار الالتزام البريطانى فى شرق السويس من الناحية العسكرية الاستراتيجية فى حين لا تقدر بريطانيا وحدها ان تقوم بهذا الدور الهام الى الشرق من السويس ، لا حزب المحافظين ولا حزب العمال بقادر أن يقرر ما اذا كان لبريطانيا مكان مفيد او دور تقوم به فى المحيط الهندى • ذلك كله يعتمد على الولايات المتحدة •»

أما الاهرام فتجيب على نفس السؤال قائلة « ان الولايات المتحدة تستفيد من وجود القواعد البريطانية هناك أكثر من بريطانيا التي لا تستفيد إلا من تصفية هذه القواعد برغم مسرحية الغضب الاميركي التي احيط بها اعلان المخطط البريطاني وكان اول آثاره شراء بريطانيا طائرات اميركية بمبلغ ٦ مليار دولار » .

ان بريطانيا قبل ان تضع سياستها ناقشتها مع الولايات المتحدة وعى بريطانيا ليست صاحبة نظرية الفراغ ولكنها اصبحت تؤمن بها فهي سياسة اميركية اصلا تنفذها بريطانيا . ودليل آخر هو ان بريطانيا لم تكن تؤمن ان تشارك في السياسة الاميركية لاحتواء الصين ، ولكنها اصبحت بمخططها شرق السويس تشارك فيها .

ان البرنامج اذيع رسميا في فبراير سنة ١٩٦٦ وانه قد سبقه بأربعة اشهر اعلان من الدولتين عن برنامج انشاء قواعد عسكرية مشتركة في المحيط الهندي .

وتصل الاهرام في ذلك الى نتيجة فتقول « ان مسألة شرق السويس » ليس أكثر من مخطط اميركي يحمل العلم البريطاني ، وان له اهدافا غير مكتوبة ولكنها بالغة الخطر على مستقبل العالم الثالث .

هذا هو اذن دور الولايات المتحدة في مخطط شرق السويس ، دور رئيسي يكاد يفوق دور بريطانيا نفسها ان لم يكن فاقه فعلا .

واذا ما عدنا للتاريخ ايضا لنرى طبيعة علاقات بقية « اصدقاء » بريطانيا التي تستعين بهم في مخططاتها او سياستها الجديدة « شرق السويس » فاننا نرى ان هناك تنافسا قديما بين السعودية وايران على النفوذ في الخليج العربي . وبالذات الصراع على ملكية بعض مناطق كالبحرين مثلا . ومن امثلة ذلك احتجاج ايران على المعاهدة السعودية البريطانية الخاصة بالبحرين عام ١٩٢٧ ، بالاضافة الى وجود الخلافات المذهبية المعروفة بين الدولتين . وعلى النفوذ في الخليج ايضا فان المعروف ان هناك صراعا بين السعودية والكويت على تزعم امارات الخليج العربي من ناحية وعلى مد نفوذهما الجغرافي من ناحية اخرى . فكيف حلت كل هذه التناقضات ضمن التنسيق الحالي المشترك ؟

لقد كانت زيارة فيصل لايران ذات اهمية كبيرة بالنسبة لتصفية هذه المتناقضات وتوجيه جهود هذه الدول الثلاثة جميعها نحو خدمة المصالح المشتركة بينهم . ففي هذه الزيارة صفى فيصل مع شاه ايران المشاكل المعلقة بين دولتيهما ، والسكوت مؤقتا على الوضع الراهن بالخليج ، كما اتفقا ايضا على تنسيق سياستيهما في الخليج ، وعملهما على اقتسام المصالح فيه . والعارفون ببواطن الامور يقولون ان مباحات فيصل والشاه تناولت امور محددة ضمن نطاق اقتسام المصالح والنفوذ في الخليج ، وان هذه المباحثات والامور التي بحثت فيها تمت بمعرفة واشراف بريطانيا ، وان زيارة فيصل للكويت التي استغرقت يوما واحدا والتي تمت وهو في طريق عودته من ايران ، هذه الزيارة تناولت بصورة محددة طلب فيصل من حكام الكويت الموافقة على ما اتفق عليه مع الشاه من تقسيم المصالح في الخليج ولكن حكام الكويت تمنعوا في اعطاء فيصل هذه الموافقة نتيجة لخطورة هذا الامر . وذلك لان ضمن ما اتفق عليه الملك مع شاه ايران تنازل الكويت عن جزر كويتية لايران !! ، والجدير بالذكر ان الاجتماعات التي تمت في الكويت اثناء زيارة فيصل لها اقتصرت على افراد من الاسرتين الحاكمين في كل من السعودية والكويت وانه لم يسمح بالاشتراك فيها لبقية الوزراء الكويتيين الذين لا ينتمون الى الاسرة الحاكمة في الكويت !

ونتيجة لهذا التمنع الكويتي ، اتفق على اجراء مباحثات « الجرف القارى » بين السعودية وايران والكويت ، واستثنت العراق رغم انها دولة مطلقة على الخليج ولها مياه اقليمية فيه ، مما يدل على ان مباحثات « الجرف القارى » لا تختص بالمياه الاقليمية فقط ، انما بأمر اخطر من ذلك بكثير . . . ولقد عقدت عدة اجتماعات بين الاطراف الثلاثة انتهت كلها بالفشل ، او بعدم التوصل الى اتفاق .

وقبل ان نتحدث عما دار في تلك الاجتماعات نود الاشارة الى ان مباحثات « الجرف القارى » كانت تجرى منذ مدة طويلة بين الكويت وايران من ناحية ، وبين السعودية وايران من ناحية اخرى . ولقد كان الفشل حليفا دائما للمباحثات الكويتية الايرانية ، لان ايران - كما تقول المصادر الحكومية الكويتية - كانت دائما في بداية كل اجتماع من اجتماعات هذه المباحثات تشتت ايقاف الحملة عليها وعلى اهدافها

فى الخليج العربى التى تشنها الصحف الكويتية . وانه فى كل مرة وقبل بداية هذه الاجتماعات يعقد المسئولون الكويتيون اجتماعا لرؤساء تحرير الصحف ، ويطلبون منهم عدم التعرض لايران حتى يتم التوصل الى اتفاق معها . ولقد استمرت هذه الاجتماعات تعقد لمدة طويلة بين ايران والكويت دون التوصل الى نتيجة تذكر ، حتى جاءت الاجتماعات الثلاثية الاخيرة بين الكويت والسعودية وايران باسم مباحثات الجرف القارى فماذا دار فى الاجتماعات الثلاثة ؟

ان الموضوع الذى تناولته مباحثات الجرف القارى الثلاثية فى اجتماعاتها ليس تحديد المياه الاقليمية لكل دولة من هذه الدول تبعا لاسس الدولية المعروفة فى هذا المجال وانما تحديد وتوزيع مناطق نفوذ هذه الدول فى الخليج . ويدخل ضمن هذا الموضوع سحب جزر الخليج تابعة لدولة معينة وتسليمها لدولة اخرى . وادخال امارات اكثر من امارات الخليج ضمن منطقة نفوذ دولة من هذه الدول الثلاث او سحبها من اخرى ، وبصورة اكثر تحديدا فان المشروع الذى دارت حوله المباحثات كما تقول معلومات بعض المصادر العلمية هو :

(١) ضم ثلاث جزر كويتية فى الخليج العربى لايران ، احدها جزيرة التى اثيرت حولها ضجة فى عام ١٩٦٤ بين الكويت وايران حين وقع سفير الكويت فى ايران على خريطة تعترف بتبعية هذه الجزيرة لايران وحاولت ايران احتلالها معتمدة على توقيع السفير واعترافه وكذلك ضم جزيرة او اكثر من الجزر التابعة لامارات ساحل عمان فى الخليج الى ايران ، ضمن التقسيم الذى يقترحه المشروع .

(٢) فى التقسيم المقترح ادخال البحرين وقطر ضمن المياه الاقليمية لامملكة العربية السعودية ، اى وضعهما ضمن منطقة النفوذ السعودية فى الخليج ، ومن المعتقد ان امارات اخرى تدخل ضمن منطقة النفوذ السعودية هذه .

(٣) اما الكويت فبجانب حصولها على المياه الاقليمية التى تحتوى على البترول ، فانه اقترح تعويضا ماليا عن الجزر التابعة لها ، والتى ستمتضم لايران ، وفى بداية الاجتماعات الاولى التى عقدت فى كوبنهاجن اقترحت السعودية تعويض الكويت بمد رقعتها الجغرافية فى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ، وكادت الكويت ان توافق على ذلك،

لولا ان مندوب السعودية تلقى معلومات فى اللحظات الاخيرة من الاجتماعات من حكومته ترفض هذا الامر وتوافق على تعويض الكويت ماليا . والعقبة التى ما زالت تقف فى وجه الاتفاق هى ان ايران تصر على طلبها بتسليم الجزر الكويتية الثلاث اليها ، والكويت ترفض ذلك ، لانها ليست محتاجة الى المال من ناحية ولانها لا تستطيع تحمل خطورة نتائج تسليم ايران الجزر الكويتية التى تطلبها من ناحية اخرى .

والملاحظة الهامة والجديرة بالتسجيل هنا - بالاضافة الى خطورة تسليم جزر كويتية ومن ساحل عمان لايران - هى اعتراف ايران ضمينا بزييف ادعاءاتها فى البحرين التى لا زالت تعتبرها جزءا من اراضيها . واهمية هذا الاعتراف ستظل واردة سواء نجحت هذه المباحثات ام فشلت .

اما الملاحظة الاخرى التى يسجلها المطلعون على هذه المباحثات فهى تحمس السعودية لايران ، والعمل على ارضائها بأى وسيلة ممكنة أثناء المباحثات ، مما يدل على مدى الوفاق والتنسيق المصلحي المشترك الذى توصلت اليه الدولتان اثناء زيارة فيصل لايران . وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى تصريحات شاه ايران لصحيفة «الجارديان» البريطانية التى قال فيها ايضا بالحرف الواحد : « حدودنا الان تمتد حتى البحر الاحمر » .

واذا كان تصريح شاه ايران هذا يدل بوضوح على مدى ما وصلت اليه العلاقات الايرانية السعودية من التعاون والالتحام . فان التعاون العسكرى بين الدولتين من جهة ، وتزويد بريطانيا واميركا لهما بالسلاح ضمن عمليات اعدادهما وتنسيق سياستهما الدفاعية فى الخليج العربى من جهة اخرى ، قد اعطت لموضوع التعاون المصلحي المشترك ابعادا جديدة ، بل واطغر من اتفاق مرحلى لتحقيق هدف محدد ، خاصة اذا ما ربطنا ذلك كله بعمليات تسليح كل من اسرائيل والاردن التى جاءت فى نفس الفترة وفى وقت اشتد فيه الهجوم الرجعى الاستعماري الصهيونى فى الوطن العربى ، وفى العالم .

فالسعودية قد حصلت اخيرا على دفعات كبيرة من الاسلحة من بريطانيا بلغت قيمتها ١١٤ مليون جنيه استرلينى بينها طائرات

وصواريخ ، ومع هذه الطائرات حصلت السعودية على طيارين وضباط انجليز ، كما ان العمل يجرى فى السعودية الان لانشاء قاعدتين بريطانيتين ، بالاضافة الى قاعدة الظهران الاميركية ، ومن اجل ذلك عينت بريطانيا ج ٠٠ ادلى مديرا لعمليات تزويد السعودية بالطائرات الحربية واجهزة الرادار والمواصلات والطيارين وكل ما يلزم السلاح الجوى السعودى من المساعدات الفنية . وفى الجيش السعودى ايضا ضباط ايرانيون . بعضهم اشترك فى عمليات التسلل التى تقوم بها فلول امام اليمن المخلوع الى الاراضى اليمنية كمدربين لمرتزقته ، وبعضهم يمارس عمله فى الجيش السعودى فى داخل الاراضى السعودية . هذا بالاضافة للمساعدات التى قدمتها حكومة ايران الى السعودية فى العمليات العسكرية التى جرت على حدود اليمن .

وايران قد حصلت على الاخرى على اسلحة من بريطانيا بلغت قيمتها حتى الان - كما صرحت المصادر الايرانية نفسها ٣٦ مليون جنيه استرليني بينها خمس مدمرات وعددا آخر من السفن الحربية والصواريخ التى تطلق من الارض الى الجو ، باعتراف الشاه نفسه ، الذى قال ايضا تفسيرا للاغراض التى ستستخدم فيها هذه الاسلحة « انها للدفاع عن منطقة الخليج العربى ٠٠ » وانه من اجل ذلك قال الشاه ايضا « انه سيسعى للحصول على مزيد من الاسلحة من بريطانيا والولايات المتحدة زيادة على الاسلحة التى حصل عليها من بريطانيا اخيرا ٠٠ »

والواقع ان دور ايران المرسوم لها ليس الدفاع عن منطقة الخليج العربى ، وانما الهجوم على منطقة الخليج العربى ، والهجوم الايرانى فى الدور المرسوم لها ذو شقين : داخلى تقوم به التنظيمات الايرانية المسلحة فى امارات الخليج - والتى تحدثنا عنها فى فصل سابق - وخارجى من ايران نفسها بواسطة الجيش الايرانى .

أما السعودية فان الدور المرسوم لها أبعد من ذلك بكثير لانه أولا يشمل الجزيرة العربية بأكملها، ولانه ثانيا ذو طابع سياسى وعسكرى فى نفس الوقت . وبمعنى آخر فان الاستعمار البريطانى قد اختار ايران لتكون «حارسا» لمصالحه فى الخليج العربى ، بينما اختار السعودية لتكون «حارسا» لمصالحه فى الخليج والجنوب اليمنى ، وعمان ، ولتشكل قاعدة هجومية ضد النظام الجمهورى فى شمال

اليمن ، تعمل على اجهاضه او على الاقل كبح جماحه .

واذا كان شاه ايران قد حدد توقيت بدء تنفيذ ايران دورها بقوله « ٠٠ » استعدادنا لمواجهة الموقف الناجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة « ٠٠ » فان السعودية قد بدأت منذ عام ١٩٦٠ بتنفيذ دورها فى الجنوب والخليج معا ٠٠ وان نتحدث عن قبول دور السعودية هذا وما نفذته منه ، نود ان نجيب على سؤال قد يطرح هنا وهو : **لماذا اختيرت السعودية بالذات لتنفيذ هذا الدور الكبير والخطير ؟** والجواب على هذا السؤال هو ان السعودية دولة «عربية» رجعية موالية للغرب ومعتمدة عليه ، وان وضع النفوذ العسكرى والسياسى البريطانى الاميركى فى السعودية ليس وضع مساعدة وانما تحكم وسيطرة وبالإضافة الى ذلك فان للسعودية نفوذ مادى وروحى فى امارات الخليج عملت فعلا على تطويره منذ أن أوكل اليها دورها فى هذه المنطقة وقبل ان نتحدث عن هذا النفوذ ، نعود الى تعبير «السعودية دولة عربية ٠٠» ونورد بهذا الصدد مقال كتب فى مجلة الطليعة الكويتية عن دور السعودية فى الجنوب الذى هو نسخة اخرى من دورها فى الخليج وعن اسباب اختيارها لهذا الدور ٠ قيل فى تلك الفقرة من ذلك المقال « ٠٠ » وبمعنى آخر فان الفرق بين المحافظين والعمال هو ان المحافظين يريدون ان يبقى حارس مصالحهم بقبة مع فتح جيبه بعد ان كان مغلقا ، أما العمال فانهم يريدون ان يلبس حارسهم كوفية وعقال ، وان يقف خارج الحدود لا داخلها ! وهذا يفرض على حكومة بريطانيا العمالية متطلبات جديدة لتمكين حارسها من الرؤية الواضحة داخل الحدود ، والتحرك بسرعة عند اللزوم ، وفى هذه المتطلبات منحة الفرصة والتسهيلات اللازمة لذلك ٠ غير ان الحارس اغرته التسهيلات التى منحتة اياها بريطانيا فحاول ان يكون سيدا مقامرا مع عدم نسيان مهمته الاساسية ٠٠ »

ثالثاً - النفوذ السعودى فى الخليج :

ونفوذ السعودية فى الخليج كان يغلب عليه الطابع الروحى لفترة طويلة حيث كان معظم أمراء الخليج يحترمون ملك السعودية ، احتراماً أبوياً من ناحية ونتيجة لتزعمه للمذهب الدينى الذى تعتنقه بعض الامارات ثم تطور هذا النفوذ الى نفوذ مادى فأصبحت للملك السعودية

كلمة على امراء الخليج نادرا ما ترد او تعصى . ومن امثلة هذا النفوذ ارسال حكام البحرين شحنات غذائية الى فلول الامام البدر في الاشهر الاولى من عام ١٩٦٦ بناء على طلب حكومة السعودية أما بالنسبة لقطر فان نفوذ السعودية على الاسرة الحاكمة فيها كبير جدا وهو وان كانت تختلف قوته من فرع الى اخر من فروع هذه الاسرة ، فان ابرز مظاهره واضحة في تشابه نظام «الدولة» في قطر مع النظام السعودي الرجعي المتحجر ، الذي يعتبر السينما مثلا كفرا ! وفي نشاط الاخوان المسلمين الواسع - عملاء الاستعمار والسعودية - حتى اصبحت سيطرتهم هناك على المراكز الحكومية ، وكانهم حكومة داخل حكومة . وفتحت لهم خزائن حكومة قطر علي مصراعيها ينزفون منها ما أرادوا من اموال وخاصة اموال والد قطر الحالي ، التي تصرف منها عشرات الالاف من الروبيات لزعماء الاخوان المسلمين المقيمين في قطر والذين يلجأون اليها من القاهرة وببيروت .

ولدرجة ان الكتيبات الصفراء التي وزعت على الحجاج في موسم من مواسم الحج في مكة والتي احتوت على هجوم الجمهورية العربية المتحدة والاشتراكية . الخ . ان هذه الكميات قد طبعت بكميات كبيرة في قطر، ثم شحنت الى السعودية والادهي من ذلك ان الاخوان المسلمين عن حسن أو سوء نية منهم كادوا يسببون فضيحة كبرى لحكومة قطر حين كتبوا عليها «طبعت على نفقة حاكم قطر» لولا ان الحاكم تدارك الموضوع وأمر باتلاف هذه الاغلفة وازالة هذه العبارة فبجل شحنتها الى السعودية .

وما دمنا في الحديث عن نفوذ السعودية في قطر فلا بد من الإشارة الى ظاهرة غريبة غير موجودة في امارات الخليج الاخرى وهي ظاهرة ولاء منطقة بأكملها في قطر للسعودية ولاء مطلقا بل ومتعصبا ، رغم ان هذه المنطقة بعيدة عن الحدود السعودية القطرية وهذه المنطقة هي «الوكرة» التي يسكنها آل عبد الرحمن وهم فرع من فروع عائلة آل ثاني التي تحكم قطر فهذه المنطقة رغم اظهار استقلالها التام عن بقية مناطق قطر وحكومتها ، شرطه وحرس وقوانين فانها لا زالت متمسكة بتقاليد رجعية اخذت تتلاشى حتى في السعودية نفسها كتحرير التليفزيون والراديو . ومنع صور الدعاية التي فيها امرأة وتحريم التدخين . واكثر من ذلك ان حكام هذه المنطقة لا يتوانون بين

فترة واخرى عن رفع العلم السعودي على منطقتهم ، تعبيرا عن تبعيتهم وولائهم للسعودية وخصوصا اثناء الاحداث التي تمر بها قطر كالمظاهرات مثلا .

اما بالنسبة لساحل عمان فقد بدأت السعودية فى تقوية نفوذها هناك بشراء حاكم دبی حين منحه فى عام ١٩٦٤ مليونى جنيه استرلينى وكلفته بالدعاية لنفوذها وتكوين الانصار من حولها فى امارات ساحل عمان ، وآخر المعلومات الواردة من ساحل عمان فى هذا السبيل تحدثت عن ان حاكم دبی أصبح يشكل كتلة مع حاكم قطر موالية للسعودية ، ومعزولة عن بقية حكام امارات الخليج ، لا لكره بقية الحكام للسعودية ، ولكن لان حاكم دبی لم ينجح فى اداء الدور الذى كلفته به السعودية .

وقبل أن ننتقل الى الحديث عن الدور الموكول للسعودية تنفيذه فى الخليج لابد من توضيح نقطة لا زالت معلقة ، وهى عن مصير صراخ السعودية والكويت على النفوذ والزعامة فى الخليج والاسباب التى دعت الانجليز الى ابعاد الكويت عن تمثيل هذا الدور فى الخليج .

ان الانجليز عندما توصلوا الى حل اختياري السعودية لا الكويت لتمثيل هذا الدور كانوا قد وضعوا فى اعتبارهم الاسباب التالية التى لا تؤهل الكويت للقيام بهذه المهمة : -

(١) ان هناك خلافات وحساسيات قديمة وحديثة بين حكام الكويت وحكام امارات الخليج ، نذكر من ملاسباتها على سبيل المثال ان حكام البحرين رفضوا اكثر من عرض من حكومة الكويت لبناء مدارس فى البحرين ، كما رفضوا عرضا لبناء جامع ايضا ، رغم ان الجامع تبرع ببنائه مليونير كويتي معروف .

(٢) ان تجربة الكويت اثبتت للانجليز عدم ضمان السيطرة على الوضع فيها ، نتيجة لتأثير عاملين فى هذا الوضع احدهما داخلى وممثل بالقوى التقدمية فى الكويت التى اثبتت التجربة امكانية تأثيرها على الوضع السياسى والاقتصادى واردة فى اى وقت . والاخر خارجى ويتمثل بصفة عامة فى الدول العربية المتحررة وبصفة خاصة بالعراق التى لها تأثير كبير على اتجاهات الوضع الكويتى مدا وجزرا نحو الانحياز للمعسكر الرجعى او التقرب من القوى التقدمية .

(٣) اما السبب الثالث فان فكرة امريكية قديمة ، انشأت على اساسها الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية فى الظهران وهى ان السعودية - بخلاف جميع امارات الخليج - بما فيها الكويت - تتمتع بامكانيات وبرقعة كبيرة تتيح لها امكانية اوسع للتحرك فى الخليج ، كما انها تتمتع بوضع اكثر استقرارا عن بقية الامارات .

(٤) اما السبب الرابع فهو اقتصادى ويقول انه لو اختيرت الكويت لزعامة الخليج فان الدينار الكويتى الذى يتمتع بانتعاش الان سوف يختار تلقائيا عملة رسمية للخليج ، وبالتالي سوف يؤثر على الوضع الاقتصادى فى الامارات الاخرى ، ولن يربح من هذه العملية سوى التجار الكويتيون . وسيكون ربحهم هذا ضد مصلحة بقية تجار الخليج ، اما الشق الثانى من هذا السبب فيقول ان اى دولة تقوم « ويقصدون اتحاد امارات الخليج العربى » يهملها ان تكون لها استقلالية فى العملة تدعم بها مركزها الدولى .

لهذه الاسباب مجتمعة أبعد الانجليز الكويت عن القيام بدور مباشر فى الخليج ، وقرروا ان يكون لها دور خاص غير مباشر ، تؤديه بعيدا عن الاضواء التى سيضعها دخولها بالعضوية الكاملة فى اتحاد امارات الخليج تحتها ، وذلك مراعاة لوضعها الخاص .

ونعود لدور السعودية ... لقد بدأت السعودية فعلا فى تمثيل دورها كزعيمة لاتحاد امارات الخليج المزمع انشاؤه . ومنذ مدة ليست بالقصيرة وهى تسعى لتوثيق علاقاتها بهذه الامارات وتوسيع نفوذها بينها ، ومن مظاهر تمثيل السعودية لهذا الدور (على سبيل المثال لا الحصر) زيارات سفيرها فى الكويت - الخاصة والسرية - المتكررة لامارات الخليج .. ودعم السعودية لموقف بريطانيا من مساعدات الجامعة العربية لامارات الخليج .. هذا الدعم الذى لم يقتصر على اشتراك السعودية مع بريطانيا فى الضغط على حكام الامارات بسحب موافقتهم على مشاريع الجامعة العربية .. وانما امتد الى اسهام السعودية فى الصندوق الذى انشأته بريطانيا بمليون جنيه استرلينى .

ومن مظاهر تقوية السعودية لنفوذها فى امارات الخليج اختيارها لحاكم دبی ليكون رجلها الاول فى امارات ساحل عمان ومكافاته على دوره هذا بمليون جنيه استرلينى والخافى اعظم من ذلك . وبالنسبة

للبحرين فان المطلاع على الاتفاقية التى وقعتها مع السعودية حول حقن البترول «بوسعة» فى مياه الخليج العربى يتضح له بجلاء ان مبدأ المناصفة فى الارباح من انتاج بترول هذا الحقن ما هو الا رشوة أو ثمن شراء من السعودية للبحرين . وذلك بسبب بسيط وهو ان موقع هذا الحقن ضمن المياه الاقليمية السعودية وبعيد كثير عن المياه الاقليمية للبحرين . ومن ناحية اخرى فان الحديث يدور الان عن قرب البدء ببناء جسر يربط السعودية بالبحرين تتكلف السعودية بانشائه . والجدير بالذكر ان مشروع اقامة هذا الجسر قديم . وانه ما أن كان يخرج الى السطح حتى يطمر مرة اخرى والاسباب المعقدة - حسب ما كان يشاع دائما - هى اما معارضة الانجليز لبنائه او اختلاف على من يدفع تكاليف الانشاء . ويبدو الان ان المصلحة قد جمعت بين السعودية والانجليز فأعطى الانجليز الموافقة وتحملت السعودية التكاليف .

وتعد السعودية الان مشروعات تعمير ضخمة لتنفيذها فى امارات الخليج العربى من بينها شق طريق طويل يبدأ من السعودية فقطر ذابو طبرى فدبى وطريق آخر يبدأ من دبى حتى رأس الخيمة . واذا ما تصور الانسان ملايين الجنيهات التى ستصرفها السعودية على شق هذين الطريقين فقط فانه يتصور مدى وثوق السعودية من المستقبل وعملها من اجله . ويبدو ان السعودية قد استعانت بالامم المتحدة فى نغطية الاغراض الحقيقية من مشاريعها فى الخليج . . . وتطلب مساعدتها وكذلك الكويت فى المشاركة بتحمل التكاليف الباهظة لهذه المشاريع ويتضح ذلك من تصريح مندوب الامم المتحدة فى السعودية والكويت وامارات الخليج الذى عين حديثا والذي قام بجولة فى امارات الخليج ثم عاد الى مقره الرئيسى فى جده . وجاء تصريحه « ان الامم المتحدة والسعودية والكويت ستشارك فى انشاء صندوق للتنمية لتمويل المشاريع المقرر تنفيذها فى الامارات الفقيرة . وسيتم الاتفاق على هذه المشاريع مع مجلس حكام الامارات ومجلس التنمية التابع له » .

وبالاضافة الى ذلك فان هذا التصريح هو الثانى من نوعه الذى يؤكد رسميا مساهمة السعودية فى الصندوق البريطانى وبالتالى تعاونها مع بريطانيا ضد الجامعة العربية . وكان التصريح الاول على السنة وزير الدولة البريطانى وسفراء بريطانيا فى القاهرة والعراق والكويت

حيث أبلغوا وزارات الخارجية في هذه الدول مساهمة السعودية رسمياً في صندوق التطوير البريطاني ٠٠ كما انه في تصريح الامم المتحدة شيء آخر مهم ٠٠ أنه لأول مرة يعلن مندوب للامم المتحدة تعاون الكويت مع صندوق التطوير البريطاني وانحيازها لجانب السعودية في هذا الموضوع ضد الجامعة العربية .

ورغم ان الكويت كذبت هذا التصريح الا أنه من المشكوك فيه أن يدلي مندوب للامم المتحدة بمثل هذا التصريح دون ان يكون متأكداً منه مما يضع علامة استفهام حول تكذيب حكومة الكويت ٠٠ وهل هي الاخرى بدأت فعلاً تؤدي دورها المرسوم لها في الخليج والذي يقضى بان تظل بعيدة عن الاضواء ؟

وتغيير عملة امارات الخليج العربي من الروبية الى الريال السعودي اكبر مقياس على مدى ما وصل اليه نفوذ السعودية من قوة في الخليج كما انه دليل آخر على اختيار بريطانيا للسعودية لتزعم امارات الخليج ، وقد جاءت سرعة التغيير التي حصلت بها لتوحي وكأن الموضوع متفق عليه مسبقاً ، وقبل ان تخفض قيمة الروبية ، يضاف لذلك تحمل السعودية لدفع قيمة الفرق بين الروبية والريال السعودية .

وعلى نطاق أوسع واشمل يجرى العمل لاقامة الحلف الاسلامي الذي أوكلت بريطانيا وامريكا مهمة الدعوة له للسعودية بالتعاون مع ايران والاردن وبقية الدول الرجعية ، ليحمي بصورة أشمل المصالح الاستعمارية الرجعية ٠٠ وبالنسبة للخليج فان بريطانيا أرادت ان يحقق لها هذا الحلف ما فشل حلف بغداد في تحقيقه عام ١٩٥٤ من انضمام امارات الخليج له كتأكيد وضمان على بقاء نفوذها حتى بعد أقول نجمها وانسحابها التدريجي من هذه المنطقة في المستقبل ، كما انه من شأن هذا الحلف أن يدعم نفوذ ايران والسعودية في منطقة الخليج ، وباجراء مقارنة بين حلف بغداد والحلف المسمى بالاسلامي نجد ان حلف بغداد كان منذ قيامه وحتى ١٩٥٨ يضم دولتين تتاخمان الخليج هما العراق وايران ، بالاضافة لبريطانيا الدولة المستعمرة ، ولقد جاء انسحاب العراق من هذا الحلف بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ضربة قوية له باعتبار العراق أحد اركان الحلف الاساسية من جهة ، والدولة العربية الوحيدة المتأخمة للخليج والتي بإمكانها اكثر من غيرها

من دول الحلف التحرك فى منطقة الخليج والتأثير على حكامه ، ومن
مساعى بريطانيا لاجتذاب بعض الحكام العرب فى الخليج الى حلف
بغداد استخدام نورى السعيد فى مساعيها هذه لاجتذاب الكويت .
كذلك حثت بريطانيا سلطان مسقط لزيارة العراق على امل اقناعه
بالانضمام الى الحلف . اما بالنسبة للبحرين فقد استخدمت بريطانيا
الاعضاء غير العرب فى الحلف لاجتذابها اليه . ففى فبراير ١٩٥٥ قام
رئيس جمهورية تركيا ورئيس وزرائها بزيارة البحرين صحبها فيه
السفير الباكستانى بأنقره . ولكنهم فشلوا فى مهمتهم نتيجة لنضوج
الوعى الوطنى فى البحرين ، ومعاداة القاهرة لهذا الحلف الاستعمارى .

وبالنسبة للحلف المسمى بالاسلامى فانه يبدو ان السعودية هى
التي حلت محل العراق فى حلف بغداد ، يساعدها فى ذلك النفوذ
الذى تتمتع به فى امارات الخليج العربى ، والذى لم يكن متوفرا لعراق
نورى السعيد ، وبما أنه فكرة امريكية أصلا (كما جاء فى مذكرات
ايزنهاور) فانه لن يكون كحلف بغداد الذى وصفه شاه ايران فى
تصريحاته لصحيفة (الجارديان) البريطانية « بأنه يفتقد الاسنان
القوية وانه مجرد من القوة لان الولايات المتحدة ليست عضوا كاملا
فيه » . وانه لذلك « لا يعول كثيرا على حماية الحلف المركزى - بغداد
سابقا - لحكمه » .

هذا هو دور حلفاء واصدقاء بريطانيا فى مخطط «شرق السويس»
وهو سبى المخطط الذى سميناه «بالدولى» على اعتبار ان لهؤلاء الحلفاء
والاصدقاء دور فيه اكبر من الدور الذى لبريطانيا . . التى تركز
دورها فى النطاق الداخلى مع عملاتها فى الداخل ، هذا الدور ،
وهؤلاء الاعماء الذين قال عنهم الفيلسوف المؤرخ البريطانى أرنولد
توينبى « . . فلقد ارسلنا - يقصد بريطانيا - قوات فى عدد من المرات
لنمنع بعض الشعوب من قلب حكوماتها غير التمثيلية وغير الشعبية
فى آسيا وافريقيا وهذه الحكومات غير المرغوب فيها وغير المستحبة
هى التركة التى ورثتها الشعوب من النظم الاستعمارية الماضية فمن
الوسائل الكلاسيكية للاستعمار ان يحكم من خلال الدمى المحلية الذين
يمكن الاعتماد عليهم لينفذوا رغبات الدولة الاستعمارية لانهم يعتمدون
على بنادق هذه الدولة الاستعمارية . . وما زلنا نساند حكاما من هذا
النوع فى الخليج العربى وفى بورنيو » .

ولكن بنادق الدولة الاستعمارية لم تعد مجدية في عصرنا الحاضر لتحقيق رغبات الدولة الاستعمارية وحماية العملاء - الدمى - خاصة وان ظروف خريف الامبراطورية البريطانية الزمتها كما قلنا الى تحويل استعمارها التقليدى القديم الى استعمار جديد بأسرع ما يمكن ، أفصاه سنة ١٩٧٠ كما المح الشاه في تصريحاته ٠٠ فكيف تعمل بريطانيا على اجراء هذا التغيير او التحول فى داخل امارات الخليج العربى ؟

٠٠ الاطار العام الذى تعمل بريطانيا على خلقه لهذه الامارات قبل ربطها بالحلف المسمى بالاسلامى هو تكتيلها فى اتحاد فدرالى ، وبمعنى أصبح اعادة العمل على تكتيلها فى هذا الاتحاد ، ذلك لان فكرة اتحاد امارات الخليج فكرة بريطانية قديمة ، طرحست فى اكثر من فترة ، ولكنها ما تلبث فى كل مرة ان توضع على الرف ، اما اسباب ذلك فهى - كما كان يقال دائما - خلافات الحكام وحزازاتهم التى ما تكاد تنتهى حتى تبدأ من جديد ، وعدم اتفاق هؤلاء الحكام على من يتزعم هذا الاتحاد ، نتيجة لهذه الخلافات ، وعدم تحمس بريطانيا جديا لانشاء هذا الاتحاد ، وربما يرجع ذلك الى عدم وجود مستعمرة قريبة مثل عدن ، أو لان انشاء اجهزة ادارية للاتحاد كان يتطلب نفقات كبيرة ٠

أما الآن ومنذ ان تدفق النفط فى ابو ظبى ، وانعقاد مؤتمر حكام امارات الخليج فى دبی، هذا الاجتماع الذى صفى - كما اشرنا سابقا - الكثير من خلافات الحكام ٠٠ فان الظروف قد تغيرت ، واصبح الطريق ممهدا ، والامكانيات متوفرة ولم يبق سوى التنفيذ ٠

ولكن ٠٠ اذا كان طريق القيادة التى ستتولى انشاء هذا الاتحاد ممهدا فان طريق القاعدة لم يمهّد بعد ٠ ونقصم بالقاعدة الشعب العربى فى الخليج الذى تزداد نعمته على الاوضاع الاستعمارية الرجعية يوماً بعد يوم، هذه النعمة التى لم تعد كما كانت فى اوائل الخمسينيات عندما طرقت لأول مرة فكرة **اتحاد امارات الخليج** ، وانما تطورت فازدادت قوة وتنظيماً واتساعاً ٠ من هنا ، ومن استفادة بريطانيا من تجربة اتحاد امارات الجنوب الذى انتهى تحت ضربات الثورة فى الجنوب ٠٠ لذلك كله انتهجت السياسة البريطانية المرحلية فى انشاء هذا الاتحاد ، بمعنى ان يتم انشاؤه على مراحل متعددة ومتوالية ،

ومن مجريات الاحداث وخط سيرها فانه يبدو ان بريطانيا تريد تطوير
الاضاع السياسية وتثبيتها فى داخل كل امارة من الامارات الرئيسية
اولا ، ومن ثم ضمها للاتحاد . أما الهدف من تطوير الاوضاع السياسية
فهو تطوير الحركة الوطنية ، وامتصاص النعمة الشعبية المتفاقمة
بفرض منها من الانفجار المحتوم . . وحتى الان لم تتضح القواعد
الاساسية التى ستجرى على اساسها بريطانيا عملية تطويرها هذه
للاوضاع السياسية . ولكن الملامح العامة لهذا فى كل امارة من
امارات الخليج الرئيسية هى كما هو متوقع مما نشر واذيع وتحدثت
به الاوساط التى لها علاقة بالحكم فى هذه الامارات .

رابعا - مستقبل امارات ساحل عمان

بالنسبة لامارات ساحل عمان السبع : دبی ، الشارقة ، ابو ظبى ،
رأس الخيمة ، عجمان ، والفجيرة فان الانجليز يعملون على تكرار
تجربة اتحاد امارات الجنوب فيها ، مع شىء من التطوير ، فمنذ مدة
ليست بالقصيرة شرعوا فى اتخاذ الخطوات الكفيلة باقامة اتحاد
لامارات ساحل عمان ، من هذه الخطوات التى اتخذت اعادة تشكيل
مجلس حكام الامارات «المتصالحة» وانتخاب حاكم رأس الخيمة رئيسا
لدورته الاولى ، هذا المجلس الذى سبق ان شكلته بريطانيا من حكام
الامارات السبع فى سنة ١٩٥٢ باسم المجلس الاستشارى يجتمع
بصفة دورية مرتين فى السنة كخطوة اولى لانشاء الاتحاد ، وقد رافق
تكوينه انشاء قوة شرطة فى ساحل عمان والتى ذكر الميجور «متى»
وهو أحد مؤسسى هذه القوة ان الهدف من انشائها هو حماية اعمال
التنقيب عن البترول والقضاء على القوى العربية الاخرى التى تعرقل
اعمال التنقيب لسبب أو لآخر مما يؤكد الاهداف الاستعمارية التى
انشئت من اجلها هذه القوة . . ومن ثم حماية هذا المجلس . . المجلس
الاستشارى نواة الاتحاد . . وقد جمعد هذا المجلس ثم اعيد احياءه بعد
ذلك تحت اسم مجلس حكام الامارات وكانت الخطوة الثانية هى اختيار
علم موحد للامارات رفع على مقر مجلس الحكام فى احتفال رسمى شهده
المعتمد البريطانى فى المنطقة ، والخطوة الثالثة صدور قرار باصدار
جوازات سفر موحدة للامارات «المتصالحة» .

أما الخطوة الرابعة التى اتخذت فى شهر يوليو عام ١٩٦٥ فهى
صدور قرار من مجلس الحكام بتشكيل لجنة برئاسة الشيخ صقر بن

محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة وعضوية البيطار و ابراهيم المدفع ، مهمتها وضع دستور اتحادى للامارات « المتصالحة » يعقبه تكوين مجلس تشريعى اتحادى يتولى سلطة التشريع واصدار القوانين الاتحادية التى تطبق على مستوى الامارات جميعا ، وقد عهد للبيطار بوضع مواد مشروع الدستور قبل عرضه على الجهات المعنية تمهيدا لاقاراره وبدء العمل به . ويشغل البيطار هذا وظيفة المستشار القانونى لحكومة دى الى جانب كونه نائب رئيس « مكتب تطوير الامارات المتصالحة » الذى انشأته بريطانيا ليكون بدلا لمشروعات الجامعة العربية . كما يشغل ابراهيم المدفع وظيفة سكرتير حاكم الشارقة وممثله الشخصى فى مكتب التطوير .

وتهدف بريطانيا من وراء انشاء هذا الاتحاد الى ايهام شعب المنطقة بانها تحقق له أمنية طالما تمنها ، وهى توحيد هذه الاجزاء المبعثرة ، والقضاء على هذه التجزئة المصطنعة ذلك لانه لا يوجد فى عمان ولا فى الخليج من يقر الوضع فى ساحل عمان بكياناته الهزيلة ذات الحدود والمناطق المقسمة والمتداخلة والتى لا تحمل من الكيان المستقل الا الاسم فقط ، والتى عجز الاستعمار البريطانى حتى الان ان يقنع بها اى فرد من ابناء المنطقة وزائريها .

وبهذا الاتجاه يكون الاستعمار البريطانى قد غير سياسته السابقة فى هذه المنطقة من الخليج - سياسة المحافظة على الوضع الراهن - فالاستعمار البريطانى هو الذى خلق هذه التجزئة وغذاها عندما تعسر عليه السيطرة على المنطقة واخضاعها فى القرن التاسع عشر ، وبالتحديد فى شهر يناير عام ١٨٢٠ م وهو الشهر الذى وقع فيه قائد الحملة الاستعمارية البريطانية (جرانت كير) اول المعاهدات الاستعمارية المنفردة مع شيخوخ القبائل ، وقسم بذلك ساحل عمان الى سبع مشيخات منفصلة عن بعضها .

والاستعمار البريطانى هو الذى غذى هذه التجزئة بعد ذلك واستغلها فى المحافظة على نفوذه باخضاع كل منطقة لوحدها . ولكن بتغير روح العصر والظروف الدولية والمحلية التى وصل تأثيرها الى حكام الامارات أنفسهم وجعلتهم يتمردون على السلطة البريطانية لسبب أو لآخر . سعت بريطانيا الى اجراء هذا التغيير فى سياستها ، باعادة تجميع هذه الامارات . ومن المحتمل ان بريطانيا فى محاولتها هذه

ايهام شعب المنطقة انها تحقق له أمنية .. سوف تضيف الى نفس الخطوات التي اتبعتها في انشاء اتحاد امارات الجنوب خطوات تطويرية أخرى .. هذه الخطوات التي من المحتمل ان تلعب ابو ظبي دورا اساسيا في تمويلها تساعد السعودية و «مكتب التطور» في ذلك والتي من مظاهرها بعض الاهداف التي من اجلها عزل شخبوط وجيء بالشيخ زايد حاكما لامارة ابو ظبي . والحركة العمرانية الشكلية التي تشهدها دبي منذ عدة شهور والتي من بينها انشاء مجالس بلدية وغرف تجارية وضع برامجها وقوانينها «البيطار» والتي من المحتمل ان تطبق في الشارقة ثم بقية الامارات .

وبجانب هذه الخطوات التطويرية فانه اصبح من المتوقع ان تكرر بريطانيا تجربة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الذي عزلته عن الشارقة من ناحية ، وتجربة الشيخ شخبوط الذي عزلته عن حكم ابو ظبي من ناحية اخرى . وتنطلق السياسة البريطانية المقبلة في هذا السبيل من اعتبارين ، اولهما ان بريطانيا في سعيها الحثيث لتنفيذ مخططاتها لا تريد معارضين لهذا المخطط او معترضين يقفون حجر عثرة في سبيل تنفيذه . وعندما وقف الشيخ صقر بن سلطان القاسمي هذا الموقف لم تتوان بريطانيا من التخلص منه . وثانيهما ان بريطانيا في سعيها الحثيث الى الابتعاد عن صدر المسرح السياسي في المنطقة واحلال حراس لمصالحها محلها من الخارج والداخل فانها لا تريد ان يكون حراسها من الداخل «تنابلة» عاجزين عن التحرك والتصرف الدبلوماسي والسريع ، وانما رجال يوهمون كل من يراهم ويتعامل معهم أنهم الحكام الحقيقيين (ليس هناك من يرسم لهم سياستهم او يسيروهم ضمن سياسة معينة خارجة عن ارادتهم) .

ومن الحكام المرشحين لتكرار تجربة صقر بن سلطان القاسمي فيهم ولتطبيق الاعتبار الاول عليهم صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة الذي جرت عدة محاولات للضغط عليه وتهديده وعزله . من هذه المحاولات تأليب قبائل الجبال «الجبوس» ضده اكثر من مرة ولكنه استطاع اخيرا ان يتصل بهم مباشرة ويسوى جميع الامور معهم ويكسبهم الى صفه .. ومحاولة فصل منطقة الرمس التابعة لرأس الخيمة واعلانها امارا مستقلة ولكنه استطاع احباط هذه المؤامرة قبل تنفيذها . ومن المعروف ان الشيخ صقر بن محمد القاسمي حليف

لصقر بن سلطان حاكم الشارقة المعزول وكان ابنه في قصر حاكم الشارقة عندما نفذ الانجليز عملية اعتقاله وابعاده عن المنطقة . ويومها زحفت القوات البريطانية الى رأس الخيمة ، وهددت صقر محمد القاسمي بالحاقه بصقر بن سلطان ولم يجد صقر بن محمد القاسمي أمانه الا الاستسلام لرغبات بريطانيا .

وبما أن المحاولات لا زالت مستمرة للتخلص منه فانه اخذ منذ فترة يحصن نفسه ضد هذا الخطر النوشيك فكون له قوة خاصة ، ربطها به مباشرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد للدفاع ضد اى محاولة غزو عسكري لرأس الخيمة تستهدفه . وهو يحاول تكتيل بعض الحكام الآخرين في جبهة واحدة مناوئة للجبهة التي يتزعمها راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي ورجل السعودية الاول في المنطقة . ولكن مهما بدت هذه المحاولات التي يقوم بها صقر بن محمد القاسمي ذات قيمة الا أنه من المشكوك فيه ان تساعد على الصمود في وجه ارادة بريطانيا في المنطقة ومخططاتها . ومن الملاحظ ان الانجليز يحاولون الان شراء حاكم رأس الخيمة باغراءات المناصب قبل ان يلجأوا الى اساليب العنف . ويتضح ذلك من تعيينه رئيسا لمجلس حكام الامارات في دورته الاولى . . ورئيسا للجنة وضع الدستور الاتحادي .

ورغم التطور العمراني والشكلي الذي تعمل بريطانيا على ان تجعله يرافق قيام هذا الاتحاد فان الحقيقة الثابتة التي لهم تستطع جميع هذه المحاولات طمسها ، هو ان هذا الاتحاد سيكون اتحادا مزيفا ، ليس له علاقة بارادة شعب ساحل عمان الذي يريد اتحادا تابعا منه يحدد هو هويته ومضمونه ومثليه فيه .

خامساً - مستقبل البحرين

بالنسبة للبحرين فان ما يفصح عنه الجو السياسي في هذه المنطقة من الخليج العربي يدل بوضوح على ان الاستعمار البريطاني فيما يرسمه من مستقبل لهذه المنطقة نابع اساسا من تجربته مع الحركة الوطنية فيها . . ورغم فشل هذه الحركة خلال العشر سنوات السابقة في تحقيق انتصار حاسم على القوى الاستعمارية والرجعية في البحرين الا أنها لقت الاستعمار والرجعية دروسا بدا واضحا انهما يستفيدان منها فيما يخططان لمستقبل البحرين . اهم هذه الدروس ان الوعي

السياسى فى البحرين قد بلغ مرحلة من النضوج متقدمة على الامارات الاخرى .

ان وسائل القمع والتنكيل التى استخدمها الاستعمار طيلة الفترة السابقة ضد الحركة الوطنية والتى نجحت فى شلها مؤقتا قد اصبحت غير ذات جدوى من ناحية ضمانها ومن ناحية الاستقرار المطلوب فى البحرين وروتينيتها بالنسبة للحركة الوطنية التى تعودت عليها . ومن هنا فان هذه الاساليب يمكن استبدالها بأساليب اخرى قد تكون اكثر جدوى فى تحقيق الغرض المنشود واكثر ملاءمة للمخطط البريطانى الجديد . وبانذات شقه الذى يستهدف ابتعاد بريطانيا عن صدر المسرح السياسى فى المنطقة ، وافساح الطريق لحراسها كى يحلوا محلها ويتولوا حماية مصالحها ..

والاساس الذى تنطلق منه السياسة البريطانية الجديدة فى البحرين هو احداث انفراج سياسى فى الوضع الداخلى يمتص النقمة الشعبية على الوضع الاستعمارى ، او كما قالت صحيفة (الدبلى ميل) البريطانية محدرة « انه اذا لم تعمل بريطانيا على ازدهار اقتصاد الجزيرة واذا لم تسمح بانشاء نوع من التمثيل الشعبى هناك فان الطريق سيكون مفتوحا امام الحركات الوطنية واعمال العنف » . وفى مكان آخر من المقال نفسه تنبأت الدبلى ميل « ان تصبح البحرين عدن اخرى فى حالة اذا لم تقم الحكومة البريطانية باعادة النظر فى سياستها فى البحرين والخليج العربى بصورة كاملة » .

فالمعروف ان السياسة البريطانية فى البحرين خلال السنوات العشر الاخير كانت سياسة كبت وازهاى وخنق لجميع مظاهر الحرية وقد ادى هذا الكبت الى انفجارات شعبية متلاحقة ابتداء من احداث ١٩٥٦ التى حلت فيها «هيئة الاتحاد الوطنى» واعتقل ونفى وشرذ وجرح المئات من افراد الشعب وقياداته الوطنية . مرورا باحداث ١٩٥٨ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، التى استمرت فيها حركة الازهاى والكبت والتشريد ثم احداث ١٩٦٥ عندما انفجرت الانتفاضة الشعبية التى سقط فيها عشرات الشهداء والجرحى وامتلات السجون والمعتقلات بالمئات ، وشرذت مئات اخرى من وطنها ، واخيرا وليس آخرا احداث ١٩٦٦ التى جاءت فى الذكرى الاولى لانتفاضة مارس ١٩٦٥ الشعبية والتى انتقم فيها الشعب من جلادين حين فجر سيارتى العميلين

«بوب» واحمد محسن . فكسر ساق الاول وتحطم العمود الفقري للثاني . . . وقد كان هذان العميلان مسئولين مسئولية مباشرة عن حركة الارهاب والتنكيل التي مارستها السلطات الاستعمارية ضد الحركة الوطنية ، لانهما كانا الجهاز المنفذ لها .

وقد جاء مقال «الديلى ميل» بعد حادثة الانتقام من هذين العميلين مباشرة ولكن بريطانيا كانت قد بدأت تنفذ ما طالبت به «الديلى ميل» فى مقالها قبل كتابته ببضعة شهور .

فسمحت باصدار صحيفة لاول مرة منذ ثمان سنوات حين اغلقت جميع الصحف ، ورافقت صدور هذه الصحيفة اشاعة قوية تقول انها ليست الا مقدمة لاعطاء تراخيص لصحف اخرى .

كما غيرت جهاز مخابراتها فاحالت «بوب» واحمد محسن على التقاعد بعد ان اصبحا غير قادرين على العمل ، وكذلك «بن» الرئيس العام لجهاز المخابرات وعينت بدلا منهم ضباط انجليز واردينين آخرين على رأسهم ايان هندرسون الذى عين فى منصب «بن» وكان يشغل قبل ذلك منصب رئيس جهاز مكافحة عصابات الماو ماو اثناء حرب التحرير فى كينيا .

وبمجيء هندرسون تغيرت اساليب المخابرات فتحولت من مركزية الى اللامركزية . . . كما بدأ هندرسون يتبع سياسة جديدة مع المعتقلين فيحدثهم عن تعاطف الانجليز معهم ، وعن استعدادهم للعفو عنهم ، واجراء تغيير فى سياسة الكبت .

واستمرارا لهذه السياسة تم الافراج على دفعات عن بعض هؤلاء المعتقلين ، والسماح لهم بالعمل فى البحرين ، خلافا للسياسة السابقة التى كان مجرد الاشتباه فى الشخص معناه حرمانه من العمل ، وارغامه بطريقة غير مباشرة علي الهجرة الى الخارج بحثا عن عمل . . .

وآخر ما نضج به الجو السياسى فى البحرين هو ان الانجليز يبحثون الان بجدية اعطاء ترخيص لحزب سياسى فى البحرين ، ضمن خطوات احداث الانفراج السياسى فى الوضع . . . وقد بدأت بعض الاوساط فى البحرين تتحدث عن اسم الشخص الذى من المتوقع الترخيص له بانشاء هذا الحزب . . . ومن الاسم المطروح ، والغرض من انشاء هذا الحزب تتضح طبيعة الاهداف البعيدة لسياسة الانفراج

السياسى التى تعمل بريطانيا على اتباعها فى البحرين ، فالشخص المرشح لانشاء هذا الحزب هو من البرجوازية الوطنية التى كان لها دور فى «هيئة الاتحاد الوطنى» سنة ١٩٥٦، وقد غادر البحرين بعد ذلك الى السعودية وعاش فيها طوال السنوات السابقة ، وتقلد هناك اكثر من منصب منها مدير بنك ٠٠ ولما عاد الى البحرين كانت الشكوك حوله عن صلته بالمخابرات البريطانية ٠٠ وعن الدور الذى تؤله بريطانيا للقيام به فى البحرين ، والذى يعتمد بصورة اساسية على ماضيه «الوطنى» وفعلًا وفرت له بريطانيا خلال الشهور السابقة سبل البروز الى السطح من جديد بنفس ثوب البرجوازية الوطنية ، التى تطالب بالاعتدال ، وبالحلول الوسط ، وتؤمن بمبدأ «خذ ثم طالب» ٠

وبذلك فان بريطانيا تريد ان تحقق من وراء انشاء هذا الحزب ورئيسه هدفين فى نفس الوقت : - اصفاء صبغة الوطنية على الحزب، وضمان سيطرتها عليه من خلال ارتباط صاحبه بها ٠ وحزب هذه صبغته لاشك انه سيؤثر على استقطاب الحركة الوطنية الثورية للجماهير ، لاعتبارات علنية ، وطبيعية للشعارات التى سيرفعها ٠٠ وهذا ما اراده الاستعمار البريطانى بالضبط ، ٠٠ التشويش على الحركة الوطنية ، وامتصاص نفقة الجماهير الشعبية ٠٠

وضمن التوقعات المنتظرة للتغيرات السياسية فى البحرين احتمال عزل حاكم البحرين نفسه ، فى عملية مشابهة لعزل شخصوط من حكم ابو ظبى ٠٠ واسباب هذا العزل المتوقع منطلقة اساسا من الاعتبار الثانى فى السياسة البريطانية الجديدة الذى شرحناه اثناء حديثنا عن ساحل عمان ٠٠ وهو الاعتبار الذى يقول ان بريطانيا فى سعيها الحثيث الى الابتعاد عن صدر المسرح السياسى فى المنطقة واحلال حراس محلها من الخارج والداخل ، فانها لا تريد ان يكون حراسها من الداخل «تنابلة» عاجزين عن التحرك والتصرف الدبلوماسى والسريع ، وانما رجال يوهمون كل من يراهم ويتعامل معهم انهم الحكام الحقيقيين ٠٠ اما الاسباب المباشرة التى يدعم بها الانجليز وجهة نظرهم هذه فى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها ، ٠٠ فهى مستفادة من تجربتهم مع الحركة الوطنية ، ومن ضمن الدروس التى استفادوها من هذه التجربة ، وبالذات من تجربة مارس ١٩٦٥ تقول وجهة النظر البريطانية ان الشيخ عيسى اثبت

خلال هذه الاحداث وبعدها انه ليس من العناصر التي تستطيع
السياسة البريطانية الجديدة الاعتماد عليها مستقبلا . فهو مثلا بدل
ان يعمل بحكته السياسية على امتصاص النعمة الشعبية ضد الوضع
قد ساعد بضعف حكته السياسية على زيادة هذه النعمة وانتشارها
بين جميع فئات الشعب كانتشار الناز في الهشيم . وبلاضافة
لذلك فقد سبب لبريطانيا موقفا محرجا حين اثبت بتصرفاته هذه لكل
من تقدموا له بمطالب من اولياء امور المعتقلين . انه ليس الحاكم
الفعلي في البلد ، وانما مجرد واجهة لا حول له ولا قوة ، وبذلك فقد
كشف للقاضي والداني حقيقة تحرص السياسة البريطانية على كتمانها
وعدم كشفها . ويؤيد الانجليز في وجهة نظرهم هذه احد اشقاء الحاكم
(الذي يعمل بجد من اجل ان يكون رجل بريطانيا الاول في البحرين
ومن تم يفرز الى الحكم) ، والذي يبدي تدمره ايضا من شقيقه الاخر
باعتباره مسئولا عن حانة الامن اثناء الاحداث ، ويقول هذا ايضا ان
أخي هذا كشيقي (الحاكم) لم تكن مسؤوليته عن الامن الا مسئولية
شكلية . فقد كان لا يعلم شيئا عن اجراءات الامن التي تتخذ الا بعد
تنفيذها وظهور نتائجها . ويستمر شقيق الحاكم هذا في شرح
وجهة نظره فيخرج بنتيجة كانه يعرفها لاول مرة . يقول «ان احداث
١٩٦٥ قد اثبتت لنا أننا - يقصد الاشقاء الثلاثة الحاكمين - لسنا
اكثر من ادوات في يد بريطانيا» .

واذا كانت بعض المصادر تقول ان الانجليز سوف يختارون حينما
يصممون على عزل عيسى عن الحكم بين شقيقه الذي يؤيد وجهة
نظرهم وبين عمه الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة المعروف بأنه رجل
بريطانيا الاول في البحرين وبأنه يتمتع بكثير من المميزات التي تريد
بريطانيا توفرها في حاكم البحرين ، فانها من الارجح ان تختار الاخير
. . ويشغل الشيخ دعيج الان وظيفة رئيس محاكم البحرين . . ومن
الطبيعي ان تستبعد جميع المصادر تعيين وصي لم يتجاوز الثامنة عشرة
من عمره ، وكان الشيخ عيسى يعلم بما يخبئه له الانجليز فهو منذ ان
ولى ابنه ولاية العهد وهو يحاول ابرازه على السستوين الشعبي
والرسمي ، وراء تقوية نفوذه واظهاره بمظهر القادر على ادارة دفة
الحكم .

واذا كانت بريطانيا في سعيها لاحداث انفراج سياسي في وضع

البحرين تجسد الشق الاول أيضا والذي يقول « انه اذا لم تعمل بريطانيا على ازدهار اقتصاد الجزيرة ٠٠ » واذا سلمنا لما للوضع الاقتصادي والاجتماعي من ارتباط مباشر بالوضع السياسي ، وتأثير عليه ، فاننا نستطيع ان نقول بعد ذلك ان البحرين تعاني من مشكلة بطالة (٤ آلاف عاطل عن العمل) ، ومن ازمة اقتصادية وكساد تجارى ترجع اساسا الى حالة الارهاب والاعتقال والتشريد التى عاشتها البحرين خلال السنوات الاخيرة من جهة والى سوء توزيع واستغلال الثروة القومية ، وسيطرة الاجانب على اقتصاد البحرين ، ووجود حوالى ٧٠ ٪ من اموال البلد فى الخارج من ناحية اخرى .

لذلك فقد قصد الانجليز ابراز ما سمي بزيادة اجرة قواعدهم فى البحرين من حوالى ٤٠٠ جنيه الى مليون ونصف المليون جنيه حتى يظهروا بمظهر المساعد فى حل المشكلة الاقتصادية ، ولائبات «قانونية» وجودهم فى البحرين ، لانهم يدفعون ثمن هذا الوجود ٠٠ وقد رافقت زيارة الوفد البحرينى الى لندن للتفاوض بشأن اجرة القاعدة دعاية واسعة حول دور القوات البريطانية التى ستصل البحرين والموجودة حاليا فى انعاش الوضع الاقتصادي فيها والقضاء على الكساد التجارى الذى يعاني منه ، وقد تجسد ذلك - مثلا - فى مقالين نشر احدهما فى صحيفة كويتية مرتبطة بالانجليز تحت عنوان « القاعدة البريطانية عصب الحياة للبحرينيين » وآخر فى صحيفة بحرينية جاء فيه « انه اذا كنا عاجزين عن تصفية القواعد البريطانية فلماذا لا نستفيد منها اقتصاديا ٠٠ » ! وعندما عاد الوفد الذى اجرى المفاوضات فى لندن ادلى رئيسه الشيخ خليفة بن سلمان (شقيق الحكام) ورئيس المالية بتصريحاته جاء فيها « ومن قال لك ان استيرادات القوات البريطانية ستظل معفاة من الضرائب كما كانت فى السابق ٠٠٩ اننا نعتزم المطالبة بتنفيذ القوانين السائدة فى البلاد عن كل ما يتعلق بالتسهيلات الحالية التى تتمتع بها القوات البريطانية ٠٠ »

وعن اجراء القواعد نفسها التى ستدفعها بريطانيا قال الشيخ خليفة بمنتهى الطيبة « ٠٠ كان بوسع بريطانيا ان تنقل قاعدتها الى اى بلد مجاور من بلدان الخليج فى حالة رفضنا هذا المبلغ او اصرارنا على رقم يتناسب مع التسهيلات - والنتيجة فى مثل هذه الحالة - ان تخسر البلاد مبلغا يساعد فى دعم اقتصادياتها مهما كان ضئيلا ، ويظل الوجود البريطانى قائما فى الخليج بكل مسئولياته السياسية

والعسكرية دون ان تستفيد البحرين اقتصاديا منه » ونعتقد ان انسب تعليق على هذا الكلام هو ان رئيس وزراء بريطانيا نفسه يخجل ان يقوله .

أما حقيقة هذه الاجرة التي يتباهى بكسبها الشيخ خليفة فقد كشفتها جريدة «المحرر» اللبنانية في مقال لها صدر بعد عودة الشيخ خليفة من لندن ، فبعد ان تذكر «المحرر» ان ميزانية جهاز المخابرات اثيربطاني في البحرين والتي بلغت في عام ١٩٦٥ مليون ونصف المليون جنيها كانت تدفعها حكومة البحرين .

وان بريطانيا منذ ان زادت قواتها في البحرين ابان تهديد عبد الكريم قاسم باحتلال الكويت ، والكويت تدفع ثلاثة ملايين جنييه لبريطانيا تغطية لمصاريف اقامة هذه القوات في البحرين ، بعد ان تذكر «المحرر» ذلك تقول نعود فنحسب ما حدث حسابا تجاريا محضا:

— بريطانيا كانت «تلطش» من البحرين مليون ونصف مليون جنييه اجرة جهاز المخابرات الانجليزى العامل فى البحرين والملحق بالقيادة العسكرية هناك .

— وكانت «تلطش» ثلاثة ملايين جنييه من الكويت اجرة زيادة القوات البريطانية فى البحرين .

— اذا فالمجموع اربعة ملايين ونصف المليون جنييه مقابل اجرة القاعدة والتي كانت اربعمائة جنييه استرلينى .

— اى ان الربح الصافى لبريطانيا — ايضا تجاريا وبعيدا عن المنطق الوطنى الذى يضيف للحساب ارباحا اخرى معروفة — كان طوال السنوات النازية اربعة ملايين و٤٩٩ الف و٦٠٠ جنييه .

— الان «زادت» بريطانيا اجرة القاعدة الى مليون ونصف تقريبا (وفى احسن الاحتمالات) وهذا يجعل الربح الانجليزى الصافى ثلاثة ملايين جنيها . وهكذا تمت اللعبة .

وفى ترويجه للتسهيلات والمساعدات التى وافقت بريطانيا على تقديمها للبحرين قال الشيخ خليفة فى نفس تصريحاته موضحا نصا جاء فى البيان البريطانى البحرينى المشترك حول المفاوضات « من المشاكل المعنية بمثل هذا القول مشكلة مطار البحرين الدولى فمن

المعروف ان المطار المذكور يدار ويستغل من قبل وزارة الطيران المدني البريطانية مقابل استلامنا لمبالغ اسمية لا تمثل في مجموعها ٤ ٪ سنويا من تكاليف انشائه ٠٠ هذا الوضع قد مسه كثير من التعديل نتيجة للتفاهم الذى اشار اليه البيان ونحن الان فى سبيل استلام السلطة الفعلية فى المطار وان كنا سنسنترك لوزارة الطيران ادارته ، على ان تكون للحكومة حقوق موارده والسيطرة عليه ٠٠ »

والنتيجة التى نخرج بها بعد هذا الاستعراض ان بريطانيا تعمل على توفير جو من الهدوء والاستقرار حول قواعدها فى البحرين مستقبلا ، وان ذلك يمكن تحقيقه - كما ترى بريطانيا - عن طريقين : الانفراج السياسى المحدود والمقيد ، وانعاش النوضع الاقتصادى ، على شرط الا تضحي بريطانيا بأى شئ فى سبيل ذلك ، وانما استغلال هذا الانفراج السياسى وذلك الانتعاش الاقتصادى فى انعاش وضعها واستقراره بايهام الرأى العام المحلى والعالمى انها تتنازل عن اشياء وهى لا تفرط بشئ ٠ ومن هذا المنطلق فانه من المستبعد ان تمد بريطانيا الانفراج السياسى المحدود فى البحرين الى حد تكرار تجربة انكويت السياسية ٠٠ على الاقل خلال الخمس سنوات القادمة ٠

سادساً - مستقبل قطر

أما بالنسبة لقطر فان مستقبلها الذى رسمته لها السياسة البريطانية الجديدة - كما صرحت بذلك المصادر الرسمية القطرية - هو انها ستكون ثانى اماره فى الخليج العربى تعطى « استقلالها » بعد انكويت التى نالت « استقلالها » فى عام ١٩٦١ ٠

فى شهر نوفمبر الماضى صرح الشيخ خليفة بن حمد ولى العهد ونائب حاكم قطر فى اجتماع له مع مجموعة من القاولين والتجار ٠٠ قال نائب حاكم قطر « ٠٠ انه تجرى حالياً اتصالات لإنشاء اتحاد ما ٠٠ بين امارات الخليج ، واذا نجحت هذه الاتصالات فستكون قطر هى عاصمة هذا الاتحاد المزمع اقامته ٠٠ وستكون الخطوات الاقتصادية ، مثل توحيد النقد ، هى الخطوات الاولى فى هذا السبيل ٠٠ » ٠

وفى يوليو ١٩٦٦ كتب مراسل « اخبار الكويت » من قطر نقلا عن مصدر قطرى مسئول ما يلى : - « بات فى حكم المؤكد ان تعلن اماره

قطر في غضون عام من الان دولة مستقلة في الخليج العربي بعد الغاء اتفاقية الحماية المعقودة بينها وبين بريطانيا و ابرام معاهدة صداقة جديدة تنظم العلاقات بين قطر والمملكة المتحدة » . والمعروف ان بريطانيا تخاطب قطر بعبارة (دولة قطر) . هذا وقد اتخذت حكومة قطر في الفترة الاخيرة سلسلة من الاجراءات الهامة ابرزها اصدار نقد جديد باسم نقد قطر ودبي وقد طرحت العملة المعدنية للبتترول وستطرح العملة الورقية في موعد اقصاه اكتوبر المقبل حيث يسحب الريال السعودي المتداول حاليا بصورة مؤقتة بعد ابطال تداول الروبية الهندية .

واستطردت الصحيفة قائلة « كما بدأ في اصدار مجموعة من القوانين اهمها قانون العمل ووضع أسس لنظام قضائي حديث وقد تم انشاء محكمة للعمل والعمال تعتبر ثاني محكمة في الشرق الاوسط ومن الاجراءات الهامة التي تتخذها قطر تحديد معالم علاقاتها بالمملكة المتحدة على اسس من الاحترام المتبادل وقد اخذت الحكومة البريطانية تراعي بالفعل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لقطر وقد برز هذا الموقف في الخلاف الذي نشأ على حقوق استغلال المياه الجوفية في المنطقة الواقعة بينها وبين البحرين اذ أصرت قطر على عرض النزاع على لجنة تحكيم دولية واختارت قطر احد اساتذة القانون في فرنسا ممثلا لها .. »

وتستطرد الصحيفة في شرح الخطوات التي تتخذ من اجل ابراز «دولة قطر المستقلة» فتقول « وتقوم مؤسسة دولية مخصصة في دراسة الاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط بتكليف من حكومة قطر بتحديد اهم المشروعات الانتاجية الممكن تنفيذها وانتهت الى التوصية باقامة مشروعات اهمها انشاء مصنع للاسمنت ومصنع للاسماك واقامة ميناء بحري حديث وانشاء مصنع لاستخلاص الغاز الطبيعي ومصنع آخر لتكرير البترول والاستفادة من مشتقاته ، كذلك تاسيس شركة وطنية للتأمين وبنك وطني يصبح بنكا مركزيا بعد اصدار انشاء اجديده .. هذا بالاضافة الى مشروعات التنمية الزراعية التي يجري تنفيذها حاليا » .

ويستخلص المصدر المسئول في حكومة قطر الهدف من كل هذه الخطوات والاجراءات فيقول في ختام تصريحه « .. ويمكننا القول انه

مع تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية، واستكمال اصدار القوانين المدنية والجزائية وانشاء المحاكم ، تكون قطر قد استكملت مقومات الدولة بصورة تامة بما يحقق التمتع بوضع سياسي دولي جديد تلغى بعده معاهدات الحماية وتقوم العنقة بينها وبين المملكة المتحدة على اساس معاهدة صداقة ٠٠

ماذا يعنى هذا الكلام هل يعنى مثلا ان بريطانيا ستكرر تجربة الكويت فى قطر ؟!

لقد سبق ان قلنا فى مكان آخر من هذا الفصل ان السياسة البريطانية الجديدة فى هذه المنطقة لا تريد تكرار تجربة الكويت فى امارات الخليج ٠٠ ولذلك فالجواب على هذا السؤال هو كلا ٠٠ رغم وجود بعض اوجه التشابه بين الوضعين الكويتى قبل الاستقلال - والقطرى ٠٠ منها طبيعة الوجود الاستعمارى الذى كان سائدا فى الكويت ، والسائد الان فى قطر .

اذن ما هى طبيعة هذا الاستقلال الذى من المتوقع ان تمنحه بريطانيا لقطر ؟

وللجابة على هذا السؤال لابد ن استقراء الملامح العامة للوضع القطرى ، ذلك ان وضع قطر يتميز بخمسة عوامل اساسية لها علاقة مباشرة بأية تغييرات يمكن ان تحدث فى هذا الوضع، هذه العوامل هى:

(١) طبيعة الاستعمار : ان مرتكزات الاستعمار البريطانى غير ظاهرة على سطح قطر ، ولهذا العامل اهمية فى اذكاء الشعور الوطنى والقومى لدى المواطن ، من خلال طبيعة احتكاكه ، ومستوى وقوة هذا الاحتكاك اليومى مع الوجود الاستعمارى ، وهذه الميزة لا تتمتع بها من امارات الخليج - باستثناء الكويت - الا قطر ، فليس فى قطر قواعد عسكرية بريطانية او قوات عسكرية بريطانية يحتك بها المواطن القطرى يوميا ، والسبب راجع الى ان الاستعمار البريطانى ليس فى حاجة الى اقامة هذه القواعد فى قطر ، لانه يعتمد على البحرين وبوارجه الحربية التى تجوب الخليج فى حماية مصالحه الاستعمارية فى قطر . ثم ان الاستعمار البريطانى حرص خلال سنوات سيطرته على قطر ، الا يبرز سيطرته هذه ولا نفوذه المتحكم فى الاوضاع على السطح ، وانما استتر فى تنفيذ هذه السيطرة ، والنفوذ وراء واجهات محلية من الحاكم

وافراد العائلة الحاكمة ،ومجموعة اخرى من العملاء ، من ذلك مثلاً تكوين مجلس الشورى من عدد من افراد الاسرة الحاكمة ، رغم انه فى حقيقته ليس الا مجلساً سوريا يحركه «كوكرن» الذى غير اسمه الى محمد المهدي واعلن اسمه فى عام ١٩٦٣ وارتدى اللباس العربى – الضابط السياسى والعسكرى البريطانى الاول فى قطر ، والفائد العام لقوات الجيش والشرطة • وقد جاء تكوين مجلس الشورى هذا بقرار من الحاكم نفسه وكان الانجليز ليست لهم علاقة بالموضوع • وكوكرن هذا لا يظهر الى صور الاحداث – ان اضطر لذلك – الا لتنفيذ «ارادة» حاكم قطر •

(٢) وهذا العامل يقودنا الى عامل آخر له علاقة مباشرة بطبيعة الاستعمار وهو موقف الحركة الوطنية فى تجربتها من الوجود الاستعماري فى قطر • لقد تأثرت الحركة الوطنية فى قطر بطبيعة هذا الوجود ، ان لم نقل انخدعت بمظاهره الزائفة وظهرت خلال سنوات ٦٢، ٦٣، ٦٤، وهى تصب شعاراتها فى مجرى اصلاحى بعيد عن ملامسة حتى اطراف العدو الرئيسى لها وهو الاستعمار البريطانى نفسه ، هذا المجرى هو افراد العائلة الحاكمة – باستثناء الحاكم نفسه – وبعض العملاء العرب والاييرانيين المتصدين للوضع ، ثم بعض الموضوعات القريبة الى الشكلية منها الى جذور مرتكزات الوضع الاستعماري فى قطر ، والامثلة على ذلك كثيرة حملتها بيانات ومطالب وتركيب الحركة الوطنية الطبقي ، من هذه الامثلة نسوق اهم المطالب التى تضمنها بيان «جبهة التحرير الوطنى» التى تصدرت العمل الوطنى خلال عام ١٩٦٣ واولئ عام ٦٤ والتى استطاعت السلطات الاستعمارية ضربها على مراحل باستغلال نقاط ضعفها واهم هذه المطالب :

- أ – مساواة ابناء الاسرة الحاكمة مع ابناء الشعب امام القانون •
- ب – ان يسدد ابناء السلطة الحاكمة ديونهم المستحقة عليهم للتجار •
- ج – ان يوزع اصحاب الاملاك والعقارات والذين يتقاضون رواتب من الحكومة جزءاً من اجور هذه الاملاك على افراد الشعب الفقراء •
- د – الغاء الامتيازات الشخصية عن افراد السلطة لحاكمة •
- هـ – انشاء دوريات خفر سواحل وطنية تمنع دخول المتسللين •
- و – انشاء اذاعة ومحكمة وبلدية •

ورغم ان الحركة الوطنية فى قطر تطورت خلال العامين الاخيرين من حيث الشمول النضالى والثورى ، الا أن التفكير الاساسى لجزء كبير من هذه الحركة لا زال متأثرا بهذه الخطوط الاصلاحية فى طابعه العام ويمكن للحركة الوطنية ان تتلخص من هذا انطباع الاصلاحي ، عندما نتلخص تماما من تصدر البروجوازية الكبيرة لها ، هذه البروجوازية التى اثرت كثيرا فى شعارات الحركة الوطنية طوال الفترة السابقة ، وذلك واضح من المثال السابق ذكره .

(٣) **اتركيب القبلى لمجتمع قطر :** فرغم نفتت النظام القبلى فى معظم امارات الخليج ، وفقدانه لوزنه واهميته فى التأثير على الاحداث والتطورات التى يمر بها المجتمع ، فلا زالت القبلىة فى قطر تتحكم فى المجتمع بتزمت ، وتفرض عليه قوانينها ونظمها وتقاليدها التى لم تعد تناسب روح العصر ، والتى لا يستفيد منها الا الاستعمار نفسه . فسكان قطر ينقسمون الى مجموعة من القبائل التى تسكن كل واحدة منها منطقة خاصة بها تقريبا ، وفى هذه المناطق يكون الولاء الاول لزعيم القبيلة او زعمائها ، حيث ينفذ افراد القبيلة اوامر وطلبات زعيمها تنفيذا شبه اعمى ، حيث تعتبر اقوال هذا الزعيم - او زعماء الافخاذ - حكيمة وصائبة من الصعب الطعن فيها او معارضتها ، اما الشخص الذى لا ينتمى لقبيلة معينة فهو «دونى» كما يسمى هناك ، اى دون المستوى او غير اصيل فى مواطينيته .

ولشميوخ القبائل وزعمائها ارتباط وثيق بالحكم واغلبهم يعيشون على انهباء التى يمنحها لهم الحاكم كل عام . ولايضاح خطورة التركيب القبلى فى قطر نذكر أنه من أهم الاساليب التى اتبعتها السلطات الحاكمة فى قطر للقضاء على الحركة الوطنية عام ١٩٦٣ ، من اهم هذه الاساليب «شراء» معظم رؤساء القبائل .

(٤) **تشابه وضع قطر مع وضع السعودية والتاثير الكبير بها ، ومن ثم قوة نفوذ السعودية فى قطر .** ذلك ان التماثل المذهبى ، والتركيب القبلى ، ونظام الدولة وتقاليدها ، وقوة نفوذ الاخوان المسلمين وارتباطهم الوثيق بالسلطة فى كل من «الدولتين» وولاء بعض اجنحة العائلة الحاكمة المطلق فى قطر للنظام السعودى وللملك السعودى راعى هذا النظام والارتباط الجغرافى بين الدولتين ، ووجود الحدود المشتركة بينهما ، والعمل الذى تقوم به السعودية من اجل تعبيد

الطريق الصحراوي الذي يربط هذه الحدود ، كل ذلك يوفر «انسجاما» بين النظامين السعودي والقطري غير موجود بالنسبة لامارات الخليج الاخرى ..

(٥) ثم يبقى عامل خامس مميز للوضع القطري رغم وجوده في بقية امارات الخليج ، وهذا العامل هو **الوجود والنفوذ الإيرانيين القوميين في قطر** والذان يمثلان باختصار في وجود حوالي ٥٨ الف إيراني مقابل ٣٢ الف عربي (كما ذكرنا في فصل سابق) وفي الارتباط الوثيق بين النفوذ الإيراني والسلطات الاستعمارية والرجعية الحاكمة هذا الارتباط الذي مكنتهم من السيطرة الى حد كبير سياسيا ، والى حد اكبر اقتصاديا ، وفتح لهم بابا من اخطر الابواب على قومية وعروبة ومستقبل قطر ، وهو باب التجنس ، والذي تكمن خطورته في تذويب العنصر العربي وتغليب العنصر الإيراني عليه كما هو حاصل الان ومن ثم اتخاذ هذا وسيلة للسيطرة على مستقبل قطر السياسي .

هذه هي اهم العوامل التي تميز وضع قطر عن الاوضاع في امارات الخليج الاخرى فتعطيه - مع عوامل اخرى فرعية - طابعا خاصا ، لاشك ان بريطانيا راعته حين قررت منح قطر استقلالها فكيف راعت بريطانيا هذه العوامل حين قررت منح قطر استقلالها ؟ من استقراءنا للوضع القطري ، وفهمنا لمعنى هذه العوامل التي تميزه فانه من المتوقع ان تمنح بريطانيا قطر احد الاستقلالين الاتيين:

(١) استقلال تكرر بريطانيا به التجربة السعودية في قطر ، هذه التجربة التي من أهم مميزاتها افراغ مؤسسات السلطة التنفيذية من مضامينها وصلاحياتها ، وربطها برأس الدولة مباشرة ، والتي لا وجود فيها للسلطة التشريعية ..

(٢) وفي احسن الحالات منحها استقلالاً يكون الواقع والنظام القليلين العمود الفقري للسلطة التشريعية فيه ، بالاضافة الى الوجود والنفوذ الإيرانيين الذين يشكلون مع بقية العملاء الطابور الخامس للحلف الاستعماري الرجعي في المنطقة .

أما عن امتصاص النعمة الشعبية عن طريق الالتفاف حول الحركة الوطنية فان ما جاء في تصريحات المسئول القطري عن مشاريع اصلاحية واضح انسجامها بل وتفوقها على الطابع الاصلاحى الذي عبرت عنه

مطالب الحركة الوطنية السالفة الذكر . ولايضاح مدى اهتمام السلطات الاستعمارية الحاكمة بتقليل اظافر الحركة الوطنية فان ما جاء في تصريحات المسئول القطري ايضا من « اصدار قانون العمل ، وانشاء محكمة للعمل والعمال تعتبر ثاني محكمة في الشرق الاوسط » ابرز مثل على ذلك ، فقد كان هذان الموضوعان من اهم مطالب العمال في قطر طوال السنوات الائمة ، هذه المطالب التي قاد العمال من اجلها عدة اضرابات ، واشتركوا من اجلها في الاحداث الوطنية التي اجتاحت قطر ، والتي من نتائجها وجود بعض زعماء العمال في المنفى منذ ثلاث سنوات ، ومع ان السلطات الحاكمة حاولت تمييز هذه المطالب بتكوينها ثلاث لجان منتخبة من العمال تمثلهم في منطقتي دخان وام سعيديو شركة شل ، وموافقتها بان يتصل رؤساء هذه اللجان بنائب الحاكم مباشرة ليحلوا معه المشاكل العمالية كلما طرأت ، الا ان العمال ظلوا متمسكين بمطالبهم الاساسية ، وقد ساعدهم في ذلك ان اللجان ليست لها علاقة بالعمال الا الاسم فهي اولا مجردة من الصلاحيات ، وثانيا تعرض رؤسائها للضغط والمحاربة والشراء من قبل شركات النفط ، اما الاتصال بنائب الحاكم فلم يكن يفيد الا في حالات نادرة .

تبقى بعد ذلك ملاحظة على جملة وردت في تصريحات المسئول القطري ولها علاقة مباشرة واساسية بمستقبل الاستقلال الذي ستمنحه بريطانيا لقطر ، جاء في هذه الجملة «٠٠» وتقوم العلاقة بينها وبين المملكة المتحدة على اساس معاهدة صادقة «٠٠» ان هذا الكلام يعني ان قطر ستعقد معاهدة اخرى مع بريطانيا بعد الغاء معاهدة الحماية الحالية ، وهو نفس الوضع الذي حصل للكويت عند استقلالها . والمعروف ان المعاهدة الخاصة او معاهدة الصداقة التي بين الكويت وبريطانيا هي التي تجيز لبريطانيا التدخل عسكريا لحماية الوضع في الكويت بناء على طلب الحكام ، وقد طبق هذا النص من المعاهدة ابان ازمة عبد الكريم قاسم .

سابعا - مستقبل الكويت

كانت خطة بريطانيا لوضع الكويت السياسي تهدف ان يقوم نموذج اصلاحي يستطيع ان يقنع الشعب بجذواه في تحقيق الاهداف الاستعمارية في مناطق اخرى من الوطن العربي وغيره ، ولاشك ان

الاسلوب الجديد الذى بدأ عمليا منذ عام ١٩٦١ كان ذكيا ولكن النتائج المطلوبة كانت عكسية تماما . ولكن ليس فى الامكان افضل مما كان .

كيف بدأت هذه السياسة تتكشف ؟

وضع الاستعمار فى اعتباره ان عدد سكان الكويت ٤٠٠ الف نسمة تقريبا وعددهم مع العرب الوافدين والاجانب يتجاوز ٥٠٠ الف نسمة وانتاج الكويت من البترول كبير جدا نسبة الى عدد سكانها ولذلك من الممكن رفع مستوى الشعب الكويتى اجتماعيا ومن ثم السير بسياستين متضادتين الاولى خفية هى السير بركاب الاستعمار وتنفيذ مخططاته فى المنطقة على جميع المستويات والثانية ظاهرة وهى موقف الحياد من الصراع الدائر بين القوى الثورية العربية من جهة وبين الاستعمار والرجعية من جهة اخرى . وفى عام ١٩٦١ اعطت بريطانيا الاستقلال للكويت باتفاقية عقدت بين الطرفين تبيح لبريطانيا ازالة قواتها فى الكويت للدفاع عنها وتلزم الكويت بعدم الغائها الا بمشورة بريطانيا . وقد اتضحت السياسة الاصلاحية او الانفراج السياسى بنية السلطة فى اجراء الانتخابات فى البلاد وقجأة ظهرت ازمة فاجأت الشعب العربى فى كل مكان وهى مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت وتهديده بضمها الى العراق بالقوة وقد فسرت تلك المناورة عدة تفسيرات (اولها) اظهار استقلال الكويت الممنوح لها انه حقيقى وان الكويت لا تستطيع ان تواجه اى خطر الا بمساعدة بريطانيا تنفيذا لما جاء فى معاهدة الاستقلال . (ثانيا) ان عبد الكريم قاسم يعانى من ضغط شعبى داخلى واراد بذلك ان يوجه انظار الشعب الى الخارج ليلهي عن مطالبه وقضايا المصيرية . (ثالثا) ان بريطانيا وراء تلك المناورة لتفكر الشعب العربى بالكويت بفكرة الوحدة العربية حيث ان قاسم يريد تحقيقها بقو السلاح .

وتلى ذلك ان اجريت الانتخابات للمجلس التأسيسى الذى كانت مدته سنة واحدة لوضع الدستور ، ووضع الدستور حوى بعض المكاسب الشعبية المحدودة على امل ان تسير الديمقراطية الى مزيد من الحرية فى المستقبل . وانتهت مهمة هذا المجلس فأجريت الانتخابات الثانية فى اول عام ١٩٦٣ للمجلس الامة وكانت الانتخابات ديمقراطية حيث استطاعت عناصر تقدمية شعبية ان تصل الى المجلس وتلعب دورا

فى الحياة السياسية فى الكويت . وتوازيا مع هذا الخط الديمقراطي
الاصلاحي سار الخط الاخر مع الرجعية العربية والاستعمار ووجدت
هذه السياسة من مؤتمرات القمة مظلة تحتمى بها وتظهر حرصها على
مصلحة العرب واهدافهم وحتى سقوط مؤتمرات القمة وانكشاف
استغلال الرجعية لها ، استمرت السلطة فى الكويت تنادى بها وتصر
عليها ، الى جانب قصة الوساطة الكويتية فى قضية اليمن والتي كان
لها جانبين . الاول ليظهر الاستعمار ان للرجعية طرف فى قضية
اليمن ولا بد من التسوية على حساب الاهداف الثورية . الثانى لتظهر
الكويت رسميا حيادها وحرصها على المصلحة العربية .

وسارت هذه الصورة التى تحمل فى طياتها الاسلوبين المتضادين
حتى انفجرت فى تزيف الانتخابات النيابية التى جرت فى الكويت فى
٢٥ يناير ٦٧ حيث ان الاستعمار وصل الى نقطة ادرك من خلالها ان اللعبة
الديمقراطية بقدر ما خدمت السياسة الاستعمارية قد خدمت القوى
التقدمية فى الكويت ولذلك لا بد ان تقف عند حد تعود بعدها
الكويت الى الوراء خطوات سريعة حتى لا تعطي فرصة للقوى الشعبية
فى تهديد المصالح الاستعمارية فى المنطقة بعد ان اصبحت قوة لها ثقلها
فى مواجهة الشركات البترولية الاستعمارية والتسلل الايرانى فى
منطقة الخليج العربى .

ماذا عن مستقبل الكويت ؟

ينفذ الان فى الجزيرة العربية والخيخ العربى مخطط يهدف الى -
(١) تصفية قضية اليمن ، والذى يسعى له الاستعمار هو أن
تشارك الكويت مع السعودية فى هذا المخطط ضد ثورة اليمن ومواجهة
القوى التقدمية فى الخليج العربى ولم تكن زيارة الملك حسين بعد
تزيف الانتخابات فى الكويت مجرد صدفة او زيارة ودية انما سيرا
فى تنفيذ المخطط المرسوم .

(٢) تصفية القوى التقدمية التى اصبحت فى الفترة الاخيرة تؤثر
سياسيا على المصالح البترولية الاحتكارية وخاصة بعد ان استطاعت
المعارضة التقدمية فى مجلس الامة الكويتى احباط اتفاقية تنفيذ
العائدات التى جاءت بها الشركة الانجليزية عن طريق الحكومة الى
المجلس تطلب الموافقة عليها . ولسنا بصدد الحديث عنها . ولكن

نذكر ان الكويت لو اقترتها في حينها وعلى الصورة التي كانت عليها لخسرت كما كانت في الماضي تخسر سنويا مبلغ ثلاثين مليوناً من الدنانير . وحينما اقدمت السلطة على تزيف الانتخابات في الكويت سلكت اسلوباً استفزازياً كانت تهدف من ورائه جر القوى التقدمية الى معركة تقوم بتصفيتها ولكن استطاعت هذه القوى ان تحبط ذلك المخطط . .

(ثالثاً) يهدف الاستعمار كذلك من ربط الكويت بفلكه والقضاء على الحركة التقدمية في البلاد التخلص من التيار التقدمي الذي يواجهه التسلسل الايراني الى الكويت وباقي مناطق الخليج العربي .
والان انكشف كل شيء ولم تستطع السلطة بالكويت ان تشير الى اللعبة الديمقراطية لانها اصبحت تهدد المصالح الاستعمارية وانزاح الغطاء الذي كانت الكويت تغطى به حقيقة سياستها باسم الحياد عما يجري في الوطن العربي وفي الخفاء من تضامن مع الرجعية في السعودية والاردن والاستعمار .

القوى التقدمية في الكويت : لعبت القوى التقدمية دوراً في الوعي القومي وتأكيد الاهداف الشعبية الاساسية واثارة قضايا خطيرة والمصيرية فقد اثارت قضية البترول وكشفت استغلال الشركات الاحتكارية وسرقاتها التي بلغت (٢٠٠) مائتي مليون دينار سنوياً تقريباً من ثروة الشعب العربي في الكويت ، واثارت قضية التسلسل الايراني الى الخليج العربي وخطورته على عروبة المنطقة وكشفت السلطة والسياسة الاستعمارية في المنطقة ، وهذه القوى التقدمية مطالبة الان وفي المستقبل ان تبني قواعدها وتكتل صفوفها وتواجه التحركات الرجعية والاستعمارية .



المراجع

- (١) التيارات السياسية في الخليج العربي للدكتور صلاح العقاد .
- (٢) تقرير بعثة الجامعة العربية للخليج العربي .
- (٣) مجلة الطليعة الكويتية الاعداد ٨٢ ، ٩٤ ، ٦٩ ، ١٢١ ، ١٧١ ،
١٠٦ ، ٩٥ ، ٩٧ .
- (٤) جريدة الاهرام القاهرة بالتواريخ الاتية : ٢٤ - ٤ - ٦٦ ، ٢١ -
٧ - ٦٦ و ٢٦ - ٦ - ٦٦ .
- (٥) دراسات سابقة للاتحاد .